



الفور والأرض

وثائق تمليك

تحقيق: بروفسير محمد إبراهيم أبو سليم



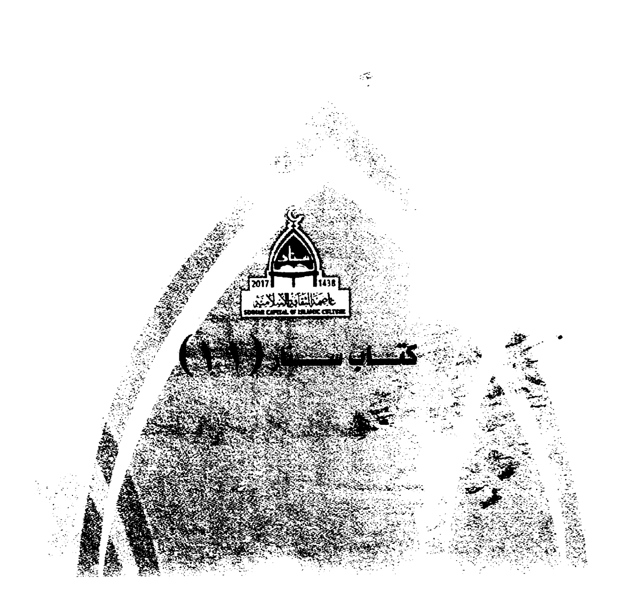
كتاب سنار (١١)

سنار عاصمة الثقافة الإسلامية (١٤٣٨ هـ/ ٢٠١٧م)



وثائق تمليك

تحقيق: بروفسير محمد إبراهيم أبو سليم



فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر - السودان

962.402 محمد إبراهيم أبو سليم، -

م ا.ف

الفور والأرض/ تحقيق محمد إبراهيم أبو سليم. - الخرطوم: الأمانة العامة لسنار عاصمة الثقافةالإسلامية .2017م.

142 ص؛ 24 سم.

ردمك 6-77-4-99942-978

1. الأرض - وثائق تمليك عند الفور.

2. الوثائق، علم.

3. السودان - تاريخ - مملكة الفور.

الأمانة العامة لمشروع سنّار

عاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١٧م

الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

سلسلة كتاب سنار (١١)



شركة مطابع السودان للعملة المحدودة


بسم الله الرحمن الرحيم

اللجنة العلمية

(سلسلة كتاب سنار)

المشرف

بروفيسور يوسف فضل

التحرير والمتابعة

- بروفيسور إبراهيم القرشي (رئيس اللجنة)
- أ. محمد مصطفى النور (مقرر اللجنة)
- أ. حوى النبي علي صالح
- أ. مصعب عبد الله عبد الفتاح

تصدير الناشر

إن إحياءَ العواصم الإسلاميةِ التاريخيةِ ومحاولةِ البحثِ والتنقيبِ عن الإرثِ الإسلامي الثرَّ الذي لم يلقَ حظاً من الاهتمام، لهو ملمحٌ مهمٌ ودليلٌ قاطعٌ على استئنافِ مشروعٍ تنويريٍّ إسلاميٍّ مهم،وقد أدركَ ممثلو العالم الإسلامي في المنظمةِ الإسلاميةِ للثقافةِ والعلومِ أن تَطَلُّعَ الأمةِ لاستعادةِ مجدِها لن يتأتى ما لم يتكئ على أساسٍ متينٍ من احترامِ الماضي وإحيائه، فشرعَ المؤتمرونَ في باكو، بجمهوريةِ أذربيجان في أكتوبر ٢٠٠٩- شوال ١٤٣٠، من وزراءِ الثقافةِ في المؤتمرِ الإسلامي السادسِ، في اختيارِ عواصم دورية للثقافةِ الإسلاميةِ تكون مدخلاً لإحياءِ التراثِ الإسلامي الذي نشأ وتبلور فيها. وتم اعتماد لائحة عواصم الثقافةِ الإسلاميةِ للفترة من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢٤م؛ وتم اختيار سنَّار لتكون عاصمة للثقافةِ الإسلاميةِ في عام ٢٠١٧م.

وبطبيعة الحال فإن اختيار سنَّار عاصمةً للثقافة الإسلاميةِ لم يكن من بابِ المصادفةِ، فقد مثَّلت مملكة سنَّار الإسلامية علامةً مضيئةً في رفعِ رايةِ الإسلامِ والحفاظِ على الموروثِ الإسلامي بعد سقوطِ دولةِ الأندلسِ، واستمرت ترفعُ هذه الرايةَ لأكثرَ من ثلاثمائةِ عامٍ، لكن المصادفة هنا، بل سمِها لطفَ الأقدارِ إن شئت، أن يوافق هذا الاختيار مناسبة مرور خمسمائة عام على إنشاءِ سلطنةِ سنَّار. ولم تكن سنَّار حاضرةَ أولِ سلطنةٍ إسلاميةٍ في سودانِ وادي النيلِ وحسب، وإنما أصبحت، بموقعِها الجغرافيِّ في صدرِ السودانِ وبتركيبتِها السكانيةِ التي استوعبت جُلَّ الأعراقِ السودانيةِ، أصبحت عنواناً للبلادِ ومركزاً مهماً للإشعاعِ الثقافيِّ

والإسلاميِّ في أفريقيا، كما جسَّدت التّمازجَ العرقيَّ والثقافيَّ في ظلِّ الروحِ الإسلامي، فهي مثالٌ للتسامحِ الإسلاميِّ وتصالحِه مع الثقافاتِ المحليةِ، الأمر الذي دفع بعض منظري الهُوِّية السودانية لاعتبار سنَّار نموذجاً حياً للتمازج العرقي والثقافي في البلاد، بل صارت دلالة هذا الاسم تنسحب على كل أنحاء السودان؛ فأشارت المصادر التاريخية إلى الرواق السنَّاري في الأزهر، والقافلة السنَّارية في طرق القوافل التجارية، وكلتا الإشارتين تدلان على عموم السودان، وقد عرف أهل سودان وادي النيل في الحجاز ومصر في عهد مملكة سنَّار بالسنَّارية؛ وربما وصفوا بالسنانير كما أشار لهذا الوصف المادح حاج الماحي في رائعته «شوقك شوى الضمير» واصفاً رحلة الحجيج السوداني إلى بيت الله الحرام:

يا ربي فوق ظهير	نمرُق مع الخبير
نِندلا في القصير	تأتينا البوابير
نوصل مدينة الخير	النايب والمدير
قالوا لنا بي تبشير	حباب السنانير
نخش على البشير	نقري السلام كثير

والحق أن مدينة سنَّار قد جسَّدت بموقعها الجغرافي وتركيبتها السكانية والاجتماعية، نموذجاً مصغراً للسودان مما دفع العديد من المفكرين والمثقفين والسياسيين لاعتبارها بوتقة انصهرت فيها مكونات السودان الكبير. وقد اقتُرِح في فجر استقلال السودان اسم سنَّار للدلالة على السودان الوليد، إلا أن الرئيس

إسماعيل الأزهري فضل اسم «السودان» الذي عرفت به البلاد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ومع ذلك فقد ظلت سنَّار أنموذجاً للانصهار يحلم بتكراره مثقفو السودان خصوصاً في فترة السبعينيات، فتفتحت قريحة الشاعر محمّد عبد الحي عن أناشيد العودة إلى سنَّار:

الليلة يستقبلنى أهلي

أهدوني مسبحةً من أسنان الموتى

إبريقاً جمجمةً،

مُصلاَّةً من جلد الجاموسْ

رمزاً يلمع بين النخلة والأبنوسْ

في ضوء هذه الرمزية التي تمثلها سنّار فإن الِاحتفاءَ بسنَّار يعني الاحتفاءَ بمختلف المواقع والمناطق والمدن ذات الدلالات الثقافية والإسلامية في السودانِ مثل: دنقله، الدامر، سواكن، حلفاية الملوكِ، العيلفون، أربجي، تقلي، الفاشر، وغيرها من المدنِ السودانيةِ التي كانت بؤرة ضوء للإشعاع العلمي الإسلامي في مختلف الحقب. الأمر الذي يضفي على هذا الحدث بُعدَه الحقيقي ويلقي الضوء على عمقِ الثقافةِ السودانيةِ ومقدرتِها على استيعابِ كافةِ الثقافاتِ وصهرها في بوتقةٍ ثقافيةٍ إسلاميةٍ سودانيةٍ لها خصوصيتها ورمزيتها.

وقد وضعت الأمانة العامة لمشروع سنّار عاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١٧ نصب عينيها أن تجعل من هذه الاحتفائية مناسبة لتعزيز: الاهتمام بالموروثات

الحضارية والثقافية والمحافظة عليها؛ القيمة الرمزية لمدينة سنّار واستدعاء إسهامها التاريخي؛ السياحة الثقافية بين دول العالم الإسلامي؛ قيم التعاون والتبادل والحوار؛ والمساهمة في: خلق مزيد من الروابط بين السودان ودول العالم الإسلامي؛ وإبراز دور الثقافة السودانية في التعايش السلمي؛ وإثراء البحث العلمي والتوثيق لتاريخ السودان وإسهاماته؛ والتأكيد على: الإسهام التاريخي للأمة السودانية؛ وأهمية السودان وتأثيره في المحيطين الإقليمي والعالمي. ولتحقيق غايات ومرامي الأمانة العامة من هذا الاحتفاء فقد كان من أوجب أعمال الأمانة تشكيل لجنة علمية للمشروع، وبالفعل تم تكوين اللجنة العلمية وباشرت هذه اللجنة العلمية أعمالها، ويُعَدَّ مشروع كتاب سنّار أحد أهم مشاريعها.

يشمل مشروع كتاب سنّار نشر تقارير المسوحات العلمية في مجالات الآثار والفولكلور والتاريخ واللغة والمجتمع التي قامت اللجنة العلمية بإجرائها، كما يشمل نشر كتب جديدة موضوعها الفضاء الحضاري والثقافي والتاريخي لسلطنة سنّار، واختيار وتحرير ونشر عدد من الرسائل والأطروحات الجامعية الصالحة للنشر ذات الصلة بـسنّار عاصمة الثقافة الإسلامية في كافة التخصصات العلمية، وإعادة طبع عدد من الكتب المهمة والنادرة ذات الصلة، وترجمة الكتب المهمة التي صدرت باللغات الأجنبية، وإصدار كتب خاصة بالأطفال تحوي تاريخاً مبسطاً لفترة مملكة سنّار الإسلامية يستهدف الفئات العمرية من ١٠ إلى ١٧ سنة، وتاريخاً مصوراً لفترة مملكة سنّار الإسلامية يستهدف الفئات العمرية ٥- ١٠ سنوات، وحكايات سنّارية منوّعة مقتبسة من تاريخ سلطنة سنّار الإسلامية، ومن كتاب الطبقات لابن

ضيف الله، كما تم اعتماد نشر كتاب تاريخ ملوك سنّار والحكم التركي المصري في السودان (لأحمد بن الحاج أبو علي وآخرين (محقق) وترجمة كتاب The Funj Kingdom of Sennar إلى العربية بعنوان تاريخ مملكة الفونج السنّارية، تأليف: أُو. ج. س كروفورد على سبيل المثال.

ولإنجاز مشروع كتاب سنّار تم تكوين هيئة تحرير اضطلعت بمهمة متابعة الإجراءات المختلفة ليخرج الكتاب على الصورة التي بين يدي القارئ الكريم، وقد أضافت هذه الهيئة لأهداف اللجنة العلمية لهذا المشروع هدف الارتقاء بصناعة الكتاب في السودان بداية باختيار أفضل المؤلفات، وعرضها على التحكيم العلمي الدقيق، وجمعها على جهاز الحاسوب، ومراجعتها وتنضيدها، ومن ثم تحريرها، وتصحيحها لغوياً، وتصميمها، وتصميم أغلفتها، واختيار أفضل أنواع الورق والأغلفة حتى تصل ليد القارئ الكريم في أبهى حلة وأفضل إخراج فني. آمل أن يحوز نتاج هذا الجهد رضا القارئ الكريم واحترامه من حيث الاختيار والمراجعة والإخراج الفني وجودة الطباعة. وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد والعباد.

يوسف فضل حسن

رئيس الأمانة العامة

لمشروع سنّار عاصمة

الثقافة الإسلامية ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م


DAWAYA
SUDANESE BOOKS

تقديم

هذا الكتاب يعتبر دراسة رائدة، وإضافة جديدة للمكتبة السودانية، ومرشداً لكل من ينشد الحقيقة، لتقديم دراسة علمية موثقة.

صدر هذا الكتاب في طبعته الأولى عن معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم، واعتبره الباحثون عملاً غير مسبوق، فهو دراسة علمية جادة عن جانب من تاريخ دارفور، ودراسة مصدرية للباحثين، وأعتمد على مادة موثقة في موضوع الأرض التي ذكر بداية صلته بها، وما بذل من جهد لجمع مادتها من مصادرها المتناثرة في بطون الكتب وعند الأفراد والجماعات، وبذلك توفرت لديه مادة أولية تعكس أهميتها ودلالتها المصدرية، وفي الوقت نفسه تابع وحصر وجمع ورتب ما كتب في المجال، وما قدم في المؤتمرات، وما نشر في الدوريات العلمية، بالإضافة إلى جهود سابقيه واشتراكه معهم في انتقاء بعض النصوص وتحقيقها، كما حصر ما كتب من قبل في الموضوع، وظل هذا دأبه في كل ما يكتب، حيث يُبصِّر القارئ، ويرشده إلى مظان الوثائق، أملاً في إسهام الآخرين، وإضافاتهم، موفراً بذلك مادة علمية ضمن مشروعه الذي أراد به نشر الوثائق التاريخية، وما كتب عن الأرض.

ومحقق هذا الكتاب من أوائل من أدركوا أهمية وثائق الأرض التي أفاض في شرحها في مقدمة الكتاب ولا نعيده اكتفاءً بما ورد ونقصر الإشارة إلى أهميتها والتي لم يتناولها الباحثون الذين كتبوا عن هذا الكتاب.

من ذلك أن المؤلف قدم للباحثين والعلماء وللذين يدرّسون هذه المادة في الجامعات ولطلبة الدراسات العليا منهجاً علمياً لأسس وضوابط دراسة وثائق الأرض وقواعدها التوثيقية. والأختام وأهميتها وأنواعها وفوائدها، وقد أفرز لذلك كتاباً يحمل اسم "الختم الديواني في السودان".

ففي توثيق الفور-مثلاً- بيّن أهمية التحقيق العلمي في تحليل النصوص، واعتبره الركيزة الأولى في استنباط أمور تنظيمية قد لا يتبين القارئ قيمتها بدون دراسة الختم والألقاب والوظائف وأساليب التدوين، وأنماط الوثائق، ولكنها على أية حال تفيد في فهم التركيب الاجتماعي والسياسي في دارفور وفهم الظروف الديوانية والتنظيمية التي صاحبت تدوينها.

جانب آخر نراه مهماً لطلبة الدراسات العليا والوثائق عموماً، في دراسة توثيق الفور، وسمات التوثيق عند الفونج، وكلاهما مستمد من المنبع الإسلامي، على أن ثمة اختلاف نرى معرفة ضرورته للباحثين والوثائقيين، ودراسة الختم كأول مراحل التوثيق عند الفور وموقعه يختلف عن النمط المتبع عند الفونج.

والمؤلف هنا يعتبر توثيق الفونج والفور والمهدية يستمد أسلوبه من التراث الإسلامي، بينما يرى وثائق الحكم التركي مستمدة من ثقافة البحر الأبيض المتوسط، ولا يقف عندها كثيراً لقلتها.

وما كتبه المحقق هنا عن الأختام عند الفور وأشكالها والألقاب المدونة في الختم في أعلا الوثيقة أو منتصفها أو أسفلها يساعد القارئ على إرجاع كل وثيقة إلى عهدها إذا جاءت غفلاً من التاريخ مثلاً، كما أن تحليله لأختام السلاطين

والأمراء ومن إليهم في سلطنتي الفونج والفور يصلح مرشداً للطالب للمقارنة، ومعرفة زمن كتابتها كما أسلفنا، فضلاً عن معرفة مصدرها، وهل هي سلطانية أم من أصحاب الوظائف الأخرى، وبعد عرض كامل للأختام ونصوص الوثائق لا يتوقف كثيراً عند فترة الحكم التركي لقلة المصادر، وينتقل إلى المهدية، ويقدم دراسة موجزة بعد أن كتب عنها بإضافة في كتاب "الأرض في المهدية".

بعد هذا العرض الموجز ننتقل مع المؤلف لنرى أهمية الأرض التي تعد أساساً مهماً في تشكيل المجتمعات، وتوجيه نشاطها، ودراسة طرق استغلالها، ودراسة علاقة الإنسان بالأرض من جوانبها الاقتصادية والقانونية وما تفرضه على الإنسان من أنماط الحياة.

ويضيف المحقق إن دراسة النظم الخاصة بالأرض دراسة في المقام الأول لسلوك المجتمعات في بناء تكويناتها الاجتماعية والسياسية ومعرفة مدى الترابط القوي بين نظم الأرض وبين النظم الاجتماعية والسياسية، ويؤثر النظامان السياسي والاجتماعي في نظم الأرض، كما إن علاقات الأرض تؤدي إلى علاقات إنسانية في المجالين الاجتماعي والسياسي.

ويمضي المؤلف بعد ذلك في شرح التفاوت في طريقة استعمال الأرض ووضع النظم الخاصة بها من إقليم لإقليم ومن منطقة لمنطقة بين الإقليم النيلي والإقليم المطري.

وجانب آخر أراه جديراً بالقراءة وهو ما أفرده المحقق تحت عنوان "الأرض في المصادر" وفيه ما كتبه الرحالة والباحثون عن سياسة السلاطين نحو الأرض،

وسلطات السلاطين وإقطاع الأرض. والحواكير ونظمها وأنواعها وكل هذه وغيرها من معلومات ضافية يستنبطها في نصوص وثائق تمليك الأرض التي أفرد لها الحيز الأكبر في هذا الكتاب الوثائقي.

د. يحيى محمد إبراهيم

جامعة الخرطوم

تصدير

هذا كتابنا الثالث في موضوع الأرض، ندفعه للقارئ الكريم، ونحن نرجو له حظاً مثلما نال سابقاه. ونرجو أن نكون قد مهدنا لمن هم أقدر منا للبحث المتخصص، كما نرجو أن نكون قد نبهنا إلى خطورة الأرض وأثرها في التركيب الاجتماعي والسياسي.

ونشير إلى الجهد الذي يبذله رجال القانون في وجه تخصصهم. فللسيد أبيل الير،نائب رئيس الجمهورية، بحث عن الأرض في السودان، ولصديقنا الدكتور سعيد محمد أحمد المهدي عميد كلية القانون بحث أيضاً في الوجه القانوني للأرض، ولكن لم تتح لنا الظروف أن ننظر فيهما. ولصديقنا القاضي مهدي أحمد أبحاث رأينا بعضها واستفدنا به والبعض الآخر متاح لنا بفضله إن شاء الله قريباً.

وينبغي أن ننبه إلى أنه لم يكن هناك ترتيب مسبِق لإصدار الكتب الثلاثة بهذا المنوال أو هذا الترتيب، وإنما جاء كل كتاب بمناسبته، إذ دفعني إلى وضع كل كتاب توافر المادة الخاصة به. ولكن الرابطة بينها هي الرغبة في متابعة هذا الموضوع وكشف أثره على المجتمع.

وفي العزم أن نتابع نشر الوثائق التي تكتشف في موضوع الأرض في مجلة الدراسات السودانية.

وقد جعلنا الكتاب في أربعة أقسام: القسم الأول: البحث، وهو يتناول تقدم البحوث الخاصة بالأرض والتعريف بدارفور والتعريف بتوثيق الفور ثم مسألة الأرض. والثاني النصوص. والثالث: صور الوثائق والفهارس.

ولقد اتبعنا في أسلوب التحقيق نفس الأسلوب الذي اتبعناه في كتاب الفونج والأرض إلا أننا عدلنا عن الخاصرتين وجعلنا بدلهما القوسين. وقد نقلنا النصوص نقلاً حرفياً مع بيان التعليقات في الهامش.

إننا نشكر كل من عاون في إعداد هذا الكتاب أو ساهم في نشره، وبالخصوص معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية ومديره الصديق الدكتور يوسف فضل حسن، كما نشكر الزميل محمد صالح حسن والزميلتين خديجه عثمان زروق وعواطف عمر عبد الله على معاونتهما في التحقيق وإعداد البحث.

وفقنا الله .. ...

محمد إبراهيم أبو سليم

مُقَدِّمَة

توطئة

منذ أن صدر كتابي الفونج والأرض في سنة ١٩٦٧م حظيت وثائق تمليك الأرض بعناية واضحة وبدأ اهتمام الباحثين بها-على اعتبار أنها مصدر من مصادر الدراسة-يزداد على اضطراد.

فالأستاذ هولت أستاذ الدراسات الشرقية بجامعة لندن والمعروف لدى القارئ السوداني بدراساته الممتازة عن السودان كتب مقالاً تعريفياً بكتاب الفونج والأرض في مجلة كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن [١] ونوه بأهمية وثائق الأرض التي تضمنها الكتاب كمصدر للدراسة. ثم أردف ذلك ببحث طويل في مجلة السودان في رسائل ومدونات[٢] حول أربع وثائق تمليك أراضي كانت ضمن مجموعة من الأوراق أهداها الأستاذ أركل إلى مكتبة كلية الدراسات الشرقية بجامعة لندن.

وفي البحث الذي ألقاه في مؤتمر "اللغة والأدب في السودان" الذي نظمته شعبة أبحاث السودان في ديسمبر ١٩٧٠م عن المصادر الأولية لتاريخ السودان اعتبر البروفيسور يوسف فضل حسن وثائق تمليك الأرضي مصدراً مهماً من مصادر تاريخ الفونج واعتبر كتاب الفونج والأرض لهذا السبب كتاباً رائداً[٣].

---

(1) BSOAS, Vol, 31 part 2.

(2) SNR, Vol, L, pp. 1-14.

(٣) الدكتور يوسف فضل الحسن: المصادر السودانية الأولية قبل المهدية.

واستشعاراً بأهمية مجموعة الوثائق التي تضمنها ذلك الكتاب طلب الدكتور أسبولدنج أن نعمل معاً على ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، وسوف يصدر بالإنجليزية كتاب "بعض وثائق من سنار القرن الثامن عشر" بالاشتراك بينه وبين كاتب هذه السطور[1].

وقد واصلنا اهتمامنا بهذا النوع من الوثائق وبالدراسات المتعلقة بالأرض وملكيتها وما يستتبع ذلك من أمور الاستغلال والاستفادة وصلة ذلك كله بالوضع السياسي والاجتماعي فجمعنا عدداً من الوثائق وأجرينا دراسة لنظام الأرض في كردفان وتأثير العرف فيه[2]. واستكمالاً لهذه الفكرة أصدرنا كتابنا "الأرض في المهدية" وقد عالج هذا الكتاب موضوع نظام تمليك الأرض واستغلالها من قبل الأفراد والجماعات والدولة والفوائد التي كانت تعود منها على المستغلين وعلى الدولة، وذلك في ضوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية في المهدية، وهي الأوضاع التي استلزمت تطبيق الشريعة الإسلامية والعرف المحلي على وجه خاص تراعى فيه المقتضيات الأيدولوجية والعملية معاً.

ثم تيسر بعد ذلك أن نحصل على مجموعات من وثائق الأرض وغيرها من جهات مختلفة. ففي محفوظات المحاكم في الدامر وبربر وشندى ومروي ودنقلا عثر موظفو دار الوثائق المركزية على مجموعات من وثائق التمليك أو التصرف في الأرض

---

(1) Some Documents from 18th Century Sinnar.

(٢) انظر تقرير لجنة دراسة الإدارة الأهلية عن مديرية كردفان.

أو الإرث وغيرها مما هو معهود في محفوظات المحاكم. غير أن هذه المجموعات كانت حديثة العهد نسبياً ولم يكن بها ما يرجع إلى ما قبل فترة المهدية.

كذلك تيسر لنا أن نقف على مجموعات خاصة سمح لنا أصحابها بأن نودع صوراً منها في دار الوثائق المركزية. وكان من ضمنها مجموعة الأمين الريشابي، ومجموعة محمد محمود عمدة الخندق، ومجموعة حمور أغا حاكم خط دنقلا في العهد التركي، ومجموعة الملك محمد النميري-وهو جد الرئيس جعفر محمد نميري رئيس الجمهورية، ومجموعة النضيفاب، ثم مجموعة الشيخ محمد الأمين. والأخير من أعيان أسرة المجاذيب بالدامر، وقد عثرت عنده على مجموعتين، مجموعة حصلت عليها مباشرة وصورتها بدار الوثائق، ومجموعة أخرى أحضرها ابنه فصورت في كراسة ثانية[1]. وقد حفظت هذه المجموعة بدار الوثائق المركزية تحت مجموعة المتنوعات. وقد أمدتنا مجموعة محمد الأمين بمعلومات قيمة عن نشاط فقرا[2] الدامر واهتماماتهم، ليس في مضمار نشاطهم التعليمي فحسب وإنما أيضاً في مضمار نشاطهم في مجال القضاء والإفتاء والسياسة، كما أمدتنا بمعلومات لا نظير لها عن مملكة شندي وعن حملة وزير الهمج الشيخ إدريس أبو لكيلك على شندي وعلى جماعة عيساوي الكنجاري غرب النيل تجاه مملكة شندي[3] وعن الظروف السياسية في المنطقة عامة.

---

(١) وثائق السادة المجاذيب، كراستان، طبع دار الوثائق المركزية. متنوعات رقم ١٠/ ٧٧ و ٨٨.

(٢) فضلنا أن نستعمل لفظ الفقرا بغير همزة كما ينطق لأن اللفظ على هذا الوجه له الدلالة المقصودة ونحن نفضله على لفظ الفقراء بالهمزة الذي قد يعني الفقراء من الفقر. أما في المفردة فقد استعملنا لفظ الفقه وفضلناه على الفقيه لما أن اللفظ الأخير يعني المتفقه في الفقه فعلاً بينما يطلق اللفظ في السودان على من تعلم في الخلاوى وحفظ شيئاً من القرآن..

(٣) وثائق السادة المجاذيب، كراسة رقم ٢ وثيقة رقم ٢٠ : الوزير إدريس بن محمد أبو لكيلك إلى الفقيه أحمد بن حمد المجذوب.

وقد تفضل الشيخ محمد الحسن الصديق من عائلة المريوماب بالخرطوم بحري فعرض علينا وثيقة من وثائق التمليك فصورناها واحتفظنا بنسخة مصورة منها بدار الوثائق المركزية[1]. ولما كنت في زيارة لمدينة شندي في يوليو ١٩٧٣م ضمن زيارات لجنة إعادة النظر في مديريات السودان أهدى إليّ الشيخ عمر أحمد عبد الرحيم الخواض قاضي قضاة السودان سابقاً وثيقة تمليك أخرى.

وعندما كانت مشكلة المعاليا والرزيقات في أشدها جاءنا السيد إبراهيم محمد زين جمعة نائب دائرة نيالا الجنوبية الشرقية في الجمعية التأسيسية الثانية بوثيقتين هما السابعة عشر والثامنة عشر في هذا الكتاب. وكان مصدر اهتمام هذا النائب بهما هو اعتقاده بأن الوثيقتين تثبتان أن وجود أولاد أمبادي وهما فيما يروى من فقرا المعاليا، في منطقة شكا يرجع إلى عهد السلطان محمد الفضل وأن ذلك يعطي للمعاليا حقاً فوق ما يدعي الرزيقات.

وفي سنة ١٩٦٥م وقف البروفسير جوزيف توبيانا وزوجته ماری جوس توبيانا على مجموعة مهمة من الوثائق كانت بحوزة الشرتاى آدم طاهر نورين بقرية دور بشمال غرب كتم بشمال دارفور. وهي ١٥ وثيقة. وقد أبقيا على الأصول عند صاحبها بينما صورا منها نسخة بالتصوير الشمسي، وكان لهما فضل إهداء نسخ منها لكاتب هذه السطور. وقد أوردنا هذه المجموعة -لأهميتها البالغة- في صدر مجموعتنا بعد أن سمحا لنا مشكورين بالنشر.

وفي مايو ويونيو ١٩٧٠م اكتشف الدكتور أوفاهي مزيداً من الوثائق الخاصة بالأرض في مدينة الفاشر ونواحيها ثم اكتشف وثيقتين أخريين في محفوظات المديرية

---

(١) متنوعات ١٠/ ٦٨.

بالفاشر. ويذكر أوفاهي أنه وقف في عدة أيام على أكثر من مائة وثيقة أقدمها من السلطان أبي القاسم (١٧٦٤-١٧٦٨م). وأنه صور منها نحو أربعين وثيقة إلا أن أغلب ما وقف عليه كان يرجع إلى عهد السلطان علي دينار. وقد تفضل أوفاهي فأهدى إلى دار الوثائق المركزية صوراً من هذه الوثائق. وبفضل هذه الأريحية من قبله وبإذن منه تمكنا من عرض مجموعة مهمة من الوثائق في هذه المجموعة.

وقد أعد أوفاهي بمعاونة الدكتور عبد الغفار محمد أحمد كتيبين بعنوان "وثائق من الفور" ضمَّن فيهما مجموعتين من الوثائق[1] الكتيب الأول يحتوي على نصوص وتراجم لستِّ وثائق تتعلق بملكيات أراضي أعطيت إلى الفقرا من قبل سلاطين الفور. أما في الكتيب الثاني فقد عرض نصوصاً وتراجم لخمس وثائق أخرى تتصل بتملك الأرض وما يتعلق بها من أمور الخراج وحق الانتفاع. وقد أهدى إلينا أوفاهي نسخة من الكتيب الأول الذي صدر قبل زمن ثم أرسل إلينا مسودة الكتيب الثاني لأنه ما زال تحت الطبع.

وقد كتب لوبوس كروباشيك بحثه "حجج الأرض في نظام حواكير سلطنة الفور"[2] اعتماداً على أربع وثائق تمليك ينقلها التونسي في تشحيذ الأذهان ونعوم شقير في تاريخه.

لقد تطورت-فيما يبدو من هذا الاستعراض السريع-النظرة إلى وثائق الأرض من النظرة العجلى، والتي كانت عادة تكتفي بنشر صورة الوثيقة مع الاجتهاد أحياناً

(1) O, Fahey, R.S. and A/G. M. Ahmed Documents from Darfur, Fascile No. 1-2.
(2) Kropacek, L., Title-deods in Fief-System of the Sultanate of Darfur.

بإبراز النص العربي والترجمة الإنجليزية، إلى نظرة علمية جادة تتوخى الاستفادة من المادة المتضمنة. فبدلاً من إبراز صور وثائق التمليك في مقال أركل في مجلة "السودان في مذكرات ومدونات" مع مقال لا يمت بصلة إلى هذه الوثائق-بل ولا صلة لهذه الوثائق بموضوع المقال-نجد في الجهود المتأخرة اتجاهاً يرتكز فيه البحث نفسه على الوثيقة مع الاهتمام بنشر الوثائق نفسها والتعريف بها.

مصـــادر تاريخ دارفـــور

إن إقليم دارفور إقليم أثير وأخاذ، وهو يثير فضول الباحث من عدة أوجه. فالباحث عن ممالك السودان الغربي وبالأخص حوض تشاد مساقه بالضرورة للبحث في أمر هذا الإقليم وما كان عليه الحال. والباحث عن إقليم النيل مدفوع أيضاً إلى البحث عن أحوال دارفور في نفس الفترة لارتباط الأقليم بالمشرق وترابط الحوادث في الإقليمين في كثير من الفصول. ثم إن سلطنة دارفور نفسها تعطي نموذجاً فريداً للتركيب السياسي والاجتماعي لابد أن يثير الباحث ويدفعه إلى الدراسة والتأمل.

وإنه لمن حسن حظنا وحظ تاريخ دارفور أن زارها ثلاثة من الرحالة المهمين هم ناختقال وبراون والتونسي ودونوا مشاهداتهم الشخصية وما أمكن جمعه من أخبارها وأحوال أقسامها. وقد جاء وصفهم للحالة السياسية والاجتماعية بذخيرة هائلة من المعلومات. ولما وضع نعوم شقير تاريخه أفرد لتاريخ سلطنة دارفور تمهيداً وفصلين[1]. اعتماداً على ما كتبه هؤلاء الرحالة وعلى ما جمعه من المعلومات ممن اتصل بهم من أهل دارفور أثناء المهدية وبعدها. وكانت خبرة نعوم بدافور-والسودان عموماً-واسعة بحكم عمله في مكتب المخابرات الحربية للجيش المصري.

ومن المصادر المهمة لتاريخ دارفور وأحوالها مذكرة المرحوم علي أبو سن، مدير مديرية دارفور السابق الذي جمع في هذه المذكرة خبرته الشخصية وجملة البيانات التي دونها الرحالة ونعوم ومذكرات من سبقه من الإداريين البريطانيين. وبفضل مثابرة

(١) نعوم شقير، جغرافية وتاريخ السودان (بيروت ١٩٦٦م) ص ٤٤١-٤٨٥.

معاونيه من المفتشين السودانيين الشبان الذين عملوا معه بحماس جاءت المذكرة وصفاً شاملاً لأحوال هذه المديرية ومعرضاً مستفيضاً لشؤونها.

وقد كتب الأستاذ أركل، الذي كان مديراً لمديرية دارفور في فترة من خدمته في السودان ومديراً لمصلحة الآثار، مجموعة من المقالات في مجلة السودان في رسائل ومدونات عن تاريخ دارفور وآثارها[1] ثم كتب المستر بيتون، وهو مدير آخر للمديرية، مجموعة من المقالات في نفس المجلة[2] وقد تعرض الأول أيضاً لتاريخ الفور في كتابه عن تاريخ السودان حتى سنة ١٨٢١م[3]. وللأستاذ موسى المبارك الحسن كتاب "تاريخ دارفور السياسي" الذي يعالج وضع المنطقة في عهد المهدية.

وفي السنوات الأخيرة صدرت طبعة عربية محققة لكتاب التونسي[4] وترجمة إنجليزية منضبطة ومحققة لكتاب ناختقال[5] وهناك مسودة لترجمة عربية لرحلة براون[6] تعدها دار الوثائق المركزية للنشر، وعساها ترى النور قريباً.

وفي الوقت الذي كنت أستعد فيه لإصدار هذا الكتاب لأكمل به مشروعي لنشر الوثائق التاريخية المتعلقة بموضوع الأرض ظهرت دراسات جديدة عن دارفور وتاريخها. ومن ذلك مقال لوبجي كروباشيك الذي أشرت إليه عن حجج الأرض

---

(1) SNR Vols. XIX, XX, XXII, XXXII, XXXIII.

(2) SNR Vols. XXXIII, XXIV, XXIV, XXIX part 1.

(3) Arkell., A.J, History of the Sudan to 1821 (London 1961).

(٤) محمد بن عمر التونسي: تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان- تحقيق د. خليل محمود عساكر ود. مصطفى مسعد محمد ومراجعة د. محمد مصطفى زيادة (القاهرة ١٩٧٠م).

(5)Nachtigal, Gustav Sahara and the Sudan. Vol. IV Wadai and Darfur ed. Alan G.B. Fisher and H.J. Fisher with R.S.O'Fahey (London, 1970).

(6) Browne, W.G. Travels in Africa, Egypt and Syria for the Years 1792-1798 (London, 1799).

ونظام الحواكير، ورسالة الدكتور أوفاهي التي وضعها لنيل شهادة الدكتوراه "نشأة وتطور سلطنة الكيرا بدارفور"[1] والتي تعد من أوفى ما كتب في تاريخ الفور وسلطنتهم. ثم بحث آخر لأوفاهي نفسه بعنوان" أولياء وسلاطين، دور الأولياء المسلمين في سلطنة كيرا بدارفور"[2] وقد نشر هذا البحث ضمن دراسات صدرت بعنوان: شمال إفريقيا، الإسلام والتحديث. وهي الأبحاث التي نوقشت في الحلقة التي نظمها اتحاد الدراسات الإفريقية البريطانية في سبتمبر ١٩٧١م، وصدر له بحث ثالث عن الدين والتجارة في دارفور[3]، وهو البحث الذي ألقاه في مؤتمر السودان في إفريقيا والذي نظمته شعبة أبحاث السودان. وبحث آخر له عن الرق في دارفور[4].

إنه من الاسهاب المخل بأغراض هذه المقدمة أن نستفيض في باب المصادر التي تتعرض إلى تاريخ دارفور، وقد جئنا بهذه الطرف لندل القارئ المتعجل على المصادر الرئيسية ولنبين أن تاريخ دارفور يشغل أذهان الكثيرين. ولمن شاء ثبتا كاملاً بهذه المصادر أن يرجع إلى رسالة أوفاهي التي أشرنا إليها.

---

(1) O'Fahey R.S. The Growth and Development of the Keira Sultanate of Darfur.
(2) ------------- Saints and Sultans: The Role of Muslim Holymen in the Keira Sultanate of Darfur..
(3) ------------, Religion and the Slave Trade in Darfur Sultante. Journal of African History vol. XIV pp8797.
(4) -----------, Slavery and the Slave Trade in Darfur, Journal of African History, XIV, 1.

تـاريخ دافـــور

يحيط بنشأة سلطنة الفور غموض شديد. إذ لا يعرف على وجه الدقة متى قامت هذه السلطنة ولا يعرف مؤسسها بوجه ثابت كما أن شكاً يدور حول عدد من السلاطين يوردهم نعوم شقير في قائمة سلاطينهم.[1].

على أنه من المعروف أن إقليم دارفور وما جاوره كان قد تعرض في القرنين الخامس عشر والسادس عشر بفضل الانتعاش التجاري إلى تحول حضاري أدى إلى ظهور عدد من الدويلات، منها مملكة التنجور في شمال دارفور والتي يقال إنها كانت تمتد غرباً إلى ما بعد حدود دارفور، ومملكة الداجو إلى الجنوب. ويبدو أن الفور بدأوا عجلتهم من جبل مرة في القرن السادس عشر بتأثير من جيرانهم التنجور والداجو. ويبدو أيضاً أن توحيد الفور في جبل مرة بقيادة الكيرا الذين هم من الكنجاره، والذين هم فرع من الفور، قد أخذ وقتاً، كما يبدو أن علاقتهم بالداجو كانت وثيقة. ولذلك تداخلت الأخبار واختلطت الروايات وأسماء السلاطين. غير أن الخط الفاصل بين هذه وتلك كان ظهور الإسلام في البلاط الملكي على يد سليمان سولونج والذي جعل من سلطنة الفور سلطنة إسلامية. وقد رجح أوفاهي أن الكيرا بدأوا يوحدون الفور في جبل مرة في القرن السادس عشر ولكنهم لم يظهروا كمملكة إسلامية حتى منتصف القرن السابع عشر على يد سليمان سولونج، أي أن بدء السلطنة قد تم في جبل مرة في

---

(١) نعوم أنظر القائمة في ص ٤٤٥ وانظر تعليقه في الصفحة التالية.



وقت غير محدد وعلى يد سلطان غير مشخص وأن إنشاء السلطنة الذي ينسب إلى سليمان هو في الحقيقة بدء ظهورها الإسلامي على يد سليمان هذا.

وقد استمرت سلطنة الفور حتى سنة ١٨٧٤م عندما هزم الزبير باشا رحمة السلطان إبراهيم قرض في واقعة منواشي التاريخية وأضحت دارفور تابعة للإدارة المصرية. ثم بعدها صارت تابعة لحكم المهدية. على أن المطالبين بالعرش من العائلة المالكة وبتعضيد من المتحمسين من أبناء الفور لدولتهم الغابرة لم يتخلوا عن حلم إعادة السلطنة، وقد ظلوا من ثورة إلى ثورة حتى كان تسليم علي دينار-آخر هؤلاء المطالبين-تحت ضغط الأمير محمود ود أحمد وانتقاله إلى أم درمان ليكون ملازماً لخليفة المهدي.

ولما تضعضع موقف المهدية في دارفور أثر تحرك محمود ود أحمد بجل قواته إلى الشرق ليشترك في مقاومة حملة كتشنر تاركاً قوة صغيرة بقيادة الفكي سنين حسين في الفاشر أضحى الجو ملائماً للثورة من جديد. وقد تلقف الفرصة هذه المرة حسين بن محمد عجيب المشهور بأبي كوده ونجح في الاستيلاء على مناطق واسعة ثم استولى على الفاشر نفسها. وكان كتشنر قد أرسل إبراهيم على ليستعيد البلاد من حكم المهدية، إلا أنه تلكأ في الطريق وأضاع فرصته.

وفي ظروف واقعة كرري تمكن علي دينار من الهرب وتقدم بسرعة ليستولى على السلطنة مما اضطر حسين بن محمد عجيب إلى التسليم له. وبذلك عادت سلطنة الفور من جديد على يد السلطان علي دينار، وكان ذلك في ١٨٩٩م. وقد استمرت السلطنة الثانية حتى مقتل علي دينار في زالنجي في ١٩١٦م[1].

---

(١) موسى المبارك الحسن: تاريخ دارفـــور السياسي ص.-٢٢٠-٢٢٩.

وعلى سبيل المقارنة نقول إن سلطنة الفونج في إقليم النيل قد ظهرت في بداية القرن السادس عشر وهو نفس القرن الذي بدأ فيه الفور حركتهم. وكما أن الغموض يكتنف نشأة الفور وعلاقتهم بالداجو والتنجر فإن الغموض يكتنف ظهور الفونج وبدء دولتهم وعلاقتهم بالنوبة والعبدلاب. وقد استمرت دولة الفونج حتى دخلت قوات إسماعيل باشا سنار العاصمة في ١٨٢١م وانتقلت البلاد على إثرها إلى عهد الإدارة المصرية. وفي نفس الوقت كانت قوة مصرية أخرى بقيادة الدفتردار تحاول غزو دارفور إلا أنها توقفت عن المضي قدماً- تحت تأثير الاضطرابات في منطقة النيل-بعد انتصارها الحاسم في باره. وقد نجحت هذه الحملة في اقتطاع إقليم كردفان عن سلطنة دارفور وجعله تابعاً للإدارة المصرية. وعلى ذلك تكون سلطنة دارفور قد بقيت بعد سلطنة سنار محافظة على استقلالها لما يزيد على نصف قرن.

لقد قسم أوفاهي سلطنة الفور إلى ثلاث مراحل. فالمرحلة الأولى تبدأ بالسلطان سليمان سولونج وتمتد حتى السلطان أحمد بكر، والمرحلة الثانية تمتد من السلطان محمد دوره ابن السلطان أحمد بكر حتى السلطان عبد الرحمن الرشيد أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتمتد من عهد السلطان محمد الفضل حتى نهاية السلطنة في ١٨٧٤م. قسم أوفاهي هذه المرحلة إلى فترتين إحداهما تسبق الفتح المصري لكردفان وأخراهما تلي هذا الفتح. والفترة الأولى امتداد للتاريخ العام للسلطنة وإن كان المرء يلحظ هبوطاً عاماً. أما الفترة الأخيرة قد أصبحت دارفور فيها تحت ضغط خارجي عنيد نتيجة لسياسة ولاة مصر وحكم المجاورة للإدارة المصرية في إقليم النيل وكردفان وتوسع التجارة النيلية والتأثير المصري إلى إقليم بحر الغزال. إن هذا الضغط هو الذي أدى إلى تدهور

الأحوال الاقتصادية في عهد محمد الحسين وليس سياسة التوسع التي سلكها هذا السلطان إزاء توزيع الحواكير كما يقال.

إن أهم ما ينبغي متابعته لفهم تاريخ سلطنة الفور وما تعرضت له من أحوال ثلاثة أمور: الإسلام وتأثيره في مجتمع الفور وموقف البلاط منه، والتوسع الجغرافي للسلطنة واتجاهاته، ثم أخيراً تركيب الدولة نفسها وعلاقة السلطان بأعوانه من حكام الأقاليم وحملة مراتب الشرف وحملة السلاح ممن لم يكونوا من غير هؤلاء.

١-أثر الإسلام

لقد دخلت التأثرات الإسلامية إقليم دارفور من عدة اتجاهات: من بلاد النيل عبر كردفان، ومن مصر عبر درب الأربعين والواحات الغربية، ومن المغرب العربي عبر دروب الصحراء الكبرى ومن بلاد السودان الغربي. ولذلك نجد في جملة العلماء والفقرا الذين ظهروا في تاريخ دارفور، بعضاً من الحجاز من أمثال محمد بن صالح الكناني الذي كان إماماً للسلطان محمد دورا، وبعضاً من أهل النيل من أمثال إدريس الذي جاء في عهد السلطان موسى وصار أبناؤه حفظة المقر القديم للسلطنة في طرة بالإضافة إلى مركزهم الديني المرموق، وحسن الأحمر من كردفان، وبعضاً من السودان الغربي من أمثال علي الفوتاوي الذي جاء من باقرمي في عهد السلطان أحمد بكر، ومحمد البولالاوي الذي كان في عهد السلطان محمد الحسين، والفكي محمد من قبيلة الميما وأخيراً عمر التونسي وابنه محمد من تونس.

ومن ظواهر دخول الإسلام في بلاد الفور أنه يدخل كدين ومعتقد وكحضارة أرقى وأسمى ولم يكن مسنوداً بهجرات عربية واسعة كما هو الحال في إقليم النيل. لقد

كان التحول الحاسم لتاريخ الإسلام في سلطنة الفور عملية داخلية، إذ اتخذ البلاط السلطاني الإسلام دينا وفرض طابعه على الدولة وشجع نشره في البلاد. ولو فرض الإسلام على الفور من الخارج أو جاء بتأثير هجرات قبائل عربية لكان للإسلام في دارفور قصة أخرى. ولكن هذه الواقعة الملائمة يسرت تلاقحا ثابتاً بين الإسلام وبني وبين الأعراف المحلية ويسر بقاء الجانبين في تركيب المجتمع دون اصطدام أو تعارض صارم.

فالنظم الإسلامية الخاصة بالحكم قد دخلت التركيب السياسي للسلطنة دون أن تعرض التركيب القديم للانهيار أو دون أن تدعو لتهديمه، والطابع الإسلامي قد أضفى على السلطنة بشكل عام، واستقرت الشريعة الإسلامية مع العرف المحلي ليكون الاثنان معاً الفيصل في الأمور والقاعدة في تحديد المصالح والحقوق، والوثيقة العربية، وهي لسان الإسلام المدون، قد أضحت أداة بجانب لغة الفور التي ظلت لغة الحديث، والمظاهر الاجتماعية وكذلك الوجاهات الاجتماعية الإسلامية صارت لها مكانة بجانب المظاهر الاجتماعية للفور ووجهاتهم.

كانت عملية التلاقح هذه بين الإسلام والأعراف المحلية في دارفور عملية حضارية فريدة وذات أعماق واتساع وعناصر تتشابك وتتداخل، وأنه لمن العسير أن يوفى حقها في مقدمة كهذه وصفاً وتحليلاً. ولذلك نكتفي بأن نعرض أمرها بإيجاز شديد.

إن الإسلام كمعتقد ديني وكثقافة أقوى كان يمثل تياراً يتقدم على الدوام على حساب الأعراف المحلية، خاصة وأنه لم يكن هناك دين ينافسه أو تيار ثقافي مماثل

يعارضه. وقد دخل الفور أنفسهم هذا الدين وبالتالي أضحى حتى حملة الألقاب وحفظة التقاليد منهم يقبلون أثره دون اعتراض أو ضجر أو حرج. إن التقاء الطرفين في واقع الفور لم يكن يخلق ميداناً للمعركة ولا صراعاً في القلوب. ولكن علينا ألا نقلل من قوة العرف المحلي أو أن نعتبر أنه أخلى مكانه كلياً للإسلام. فالإسلام معتقد يقبل به الناس ويدينون به ولكن كان العرف المحلي هو المسيطر في الحياة العملية. ولذلك أضحت هناك أرضية صالحة للتلاقي. وقد تجلت هذه الصورة في الشكل الذي كان يتم به النظر في المنازعات بين الملوك. إذ يجلس القاضي أو المحكم ممثلاً لسلطان ليتصدى للنظر. ثم يجلس لمعاونته فريقان، فريق العلماء الذين يفتون فيما يتصل بالجانب الشرعي، وفريق حفظة العرف وأهل المعرفة بالمنطقة الذين يفتون فيما يتصل بالعرف والأوضاع المحلية. إن العرف لا يعترض على دخول الشريعة، والشريعة لا تلغي وجود العرف. إنهما يعيشان معاً ويتكيفان معاً داخل إطار الظروف الاجتماعية.

وكانت لغة الفور لا ترقى إلى مستوى اللغة العربية لأنها أولاً لغة محلية ولأنها ثانياً ليست لغة كتابة، ولأن اللغة العربية المنافسة لها لغة الإسلام الذي يدين به الناس، ومع ذلك فقد ظلت لغة الفور هي لغة الحديث ولغة الحياة العامة.

وقد لعب العلماء والفقرا دوراً بارزاً في بلاط السلطنة وفي المجتمع الواسع وظلوا يركزون نفوذهم ونفوذ الإسلام على وجه مُطَّرِد، بينما أصحاب الوجاهات التقليدية متمتعين بمكانتهم الاجتماعية. إن جماعة العلماء والفقرا ظلت تقف بعيدة عن السلطة

لأن الفقير أو العالم لا يمثل قوة مادية أو سلطة دستورية أو كياناً إدارياً كالوزير أو الجندي أو الأمين أو المقدوم ولكنها تساند السلطان باعتبارها قوة معنوية هائلة.

إن مجتمع دارفور كان يأخذ من الإسلام والعرف المحلي معاً. وكل ما يقبله من الجانبين كان صواباً في نظر هذا المجتمع، وهو حق وعدل.. أما بيان ما هو شريعة وما هو عرف فأمر لم يكن يشغل البال، اللهم إلا بال أولئك الذين تشغلهم الأمور النظرية.

٢-التوسع الجغرافي في السلطنة واتجاهاته:-

يعود الفضل الأكبر في وضع أسس السلطنة في طورها الإسلامي إلى السلطان سليمان سولونج. ثم جاء بعده ابنه موسى الذي لم يترك إلا أثراً ضئيلاً في اتساع السلطنة. ثم جاء أحمد بكر وبدأ التوسع في اتجاه الشمال والغرب، وهو الذي نظم السلطنة في صورة جديدة تحت ظروف هذا التوسع وشجع هجرة العلماء وتجار النيل إلى بلاده. ويبدو أنه كان متيقظاً لأهمية التجارة وما يمكن أن يلعبه الفقرا والعلماء والتجار في دولته من دور. وقد ظل اتجاه الاتساع إلى الغرب حتى جاء السلطان تيراب وحول اتجاهه إلى الشرق ونقل العاصمة من جبل مرة إلى بلدة شوبة قرب كبكابية. وقد اتسع في عهده نطاق التأثير الإسلامي وظهرت الألقاب الإسلامية كالأمين والوزير والقاضي. وبخروج مقر الدولة من قلب بلاد الفور بدأ مكانة أولئك الذين يمثلون عصبية الفور تتضاءل بينما بدأت جماعة أخرى تعتمد على الولاء الخالص للسلطان وعلى الجهد المبذول في ميدان العمل تتقدم. ونتيجة لذلك نجد رجالاً ليست لهم مكانة قبلية أو عرقية ذات وزن موروث يحتلون مواضع رفيعة في الدولة وقرباً إلى السلطان لا

يدانيه قرب من أمثال أورد دكا ومحمد كرا اللذان جاءا بمحض الجهد والبذل. إن هؤلاء جاءوا بالقاب جديدة كالأمين والوزير وبمراكز جديدة لم تكن معهودة لأنهم يمثلون وضعاً جديداً في تنظيم الدولة. ولعل في ذلك ما يماثل ما تم في المشرق إزاء وظيفة الوزير. إن وظيفة الوزير لم تكن معروفة في بلاط سنار حتى لعب محمد أبو لكيلك قائد الفرسان ذلك الدور البارز في حرب الحبشة ثم في حروب كردفان بعد أن فشل زعماء القبائل. ولقد أدى تميزه الفردي هذا-من دون مساندة عنصرية-إلى ظهوره بهذا اللقب وبهذه المكانة الجديدة، لأن المكانة تقع خارج نطاق ما هو معقود لأصحاب المجد الموروث.

ثم إن اتجاه تيراب في الفتح قد ترك أثره في مجرى تاريخ السلطنة. لقد أضحت الحدود الغربية عند حدود سلطنة وَدَّاي الحد الأقصى لامتداد دارفور ولم يتيسر للسلطنة بعد ذلك أن تباشر توسعاً أبعد من ذلك. ولقد بقيت سلطنة الفور وسلطنة وَدَّاي دون أن تمحو إحداهما الأخرى وإن ظلت صراعات الحدود تستعر من وقت لآخر. وبوجه حاسم فإن دارفور قد أصبحت تتجه إلى المشرق من ذلك التاريخ وتقبل في مصيرها إلى حوض النيل،، وإلى اليوم يصير في إقباله. وقد أدى ذلك إلى الصراع حول إقليم كردفان، تارة ضد المسبعات، وتارة ضد الفونج وتارة ضد المصريين. ثم إنَّ هذه قد أدت إلى الصراع بين السلاطين وبين قبائل البقارة في جنوب دارفور وشرقها. ولعل السلطنة قد أرهقت نفسها إرهاقاً عظيماً في سبيل إرغام هؤلاء، ثم كانت نهايتها المحتومة فيما آل إليها أمر هؤلاء وأمر البحارة القادمين من النيل.

إن حركة تيراب كانت تسير في اتجاهات واضحة هي التوسع في الرقعة بالفتوحات شرقاً والاتجاه في تنظيم الدولة إلى المركزية والاعتماد أكثر فأكثر على جيش الأرقاء وفتح بلاده أمام التجار وحملة الحضارة الإسلامية.

ثم جاء عبد الرحمن الرشيد، وهو أشهر سلاطين الفور وأرفعهم شأناً. وقد بلغت الدولة في عهده أوجها من الرخاء والقوة. لقد توسعت تجارة بلاده مع مصر. وكانت له علاقات مع الخارج. وقد اتصل بالسلطان العثماني وأرسل له الهدايا وفاز منه بلقب الرشيد الذي اشتهر به.

وفي عهده استمر الاتجاه نحو المركزية في تنظيم الدولة والاعتماد على الجيش بدل وجهاء الأقاليم وزعماء القبائل كما أن تأثير الإسلام قد ازداد بفضل النفوذ الذي حظي به الفقرا والعلماء. وكان الرشيد نفسه يعد من هؤلاء حتى جاءته السلطنة على غير موعد أو توقع.

وكما يقول كروباشيك[1] بحق فإن دارفور تصير تحت مجهر النور من عهد عبد الرحمن الرشيد، لأننا فوق أمره الذي بيناه ومكانته التي وصفناها نجد بدءاً من عهده فيضاً من المعلومات عن تاريخ الفور،، وذلك بفضل ما دونه الرحالة الثلاثة الذين زاروا دارفور وبفضل وثائق السلطنة المكتشفة حديثاً والتي تزداد عدداً وأهمية من عهده.

ثم خلفه محمد الفضل. وقد دخلت القوات المصرية السودان في عهده واستولت على سلطنة الفونج وعلى إقليم كردفان التابع لسلطنة الفور، وكان ذلك بدء اضمحلال

---

(١) كروباشيك، المقال السالف ص ٣٤.

الدولة. غير أن أثر ذلك لم يتضح إلا في عهد محمد الحسين والذي تدهورت الأحوال الداخلية في عهده تدهوراً عظيماً وكانت مظاهر ذلك ضعف السلطان إزاء المنافسين له في السلطة أو النفوذ واللجوء إلى التوسع في توزيع الحواكير بغرض تأليف القلوب أو لتحاشي الصرف من خزينة السلطان على المعاونين وعدم القدرة- وربما عدم الرغبة-في تغيير ولاة الأقاليم الذين امتد بهم العهد حتى أرهقوا كاهل الناس. ثم جاءت النهاية على يد جلابة بحر الغزال بقيادة الزبير باشا في عهد ابنه إبراهيم قرض.

٣-تركيب الدولة:-

إن تركيب الدولة كان يستقر على عادات الفور وعوائدهم، ولكنه كان يتعرض إلى التغيير والتعديل تبعاً لتعرضه للظروف المتجددة. وكانت المؤثرات الكبيرة التي تؤثر في جسم السلطنة وتركيبها هي الإسلام والتوسع والتجارة والعلاقة بالعالم الخارجي وبالعناصر غير الفوراوية.

إن القوة الرئيسية في هذا التركيب هي قوة السلطان لأنه يتمتع بسلطان مطلق. أما الجهاز الذي تحته فكان يعدل من وقت لآخر، وهو لم يكن أكثر من معاون ومنفذ لمشيئة السلطان. وأول جهاز وضع لإدارة الدولة كان في عهد السلطان سليمان الذي خلع ملوك البلاد الأصليين وولَّى من أهل البلاد نواباً ينوبون عنه في مباشرة السلطة والإدارة في الأقاليم. وقد جعل لكل نائب عدداً من الشراتي، وجعل تحت كل شرتاي عدداً من الدمالج وجعل تحت هؤلاء مساعدين آخرين.

ثم جاء تعديل آخر في عهد السلطان موسى، إذ قسم السلطنة إلى أربعة أقسام وجعل على كل قسم مقدوماً من قبله، وقد عين المقدومين من رجال حاشيته، مجرداً النواب من كل سلطة أو قوة إلا ما يأتيهم من قبل المقدومين.

وكان في القمة رجال يحتلون وظائف مركزية مهمة كالوزير والقاضي وأبو شيخ. والأخير كان في نفس الوقت حاكم الولاية الشرقية والمرجع الأعلى لقانون دالي، ذلك المرجع القانوني المعتمد للفور، ورئيس أمور دائرة السلطان.

إن التعديلات التي كانت تتم في الوظائف السياسية والاجتماعية والإدارية كانت تخلق وظائف جديدة تتبعها ألقاب جديدة وفي نفس الوقت كانت تبقي الألقاب القديمة لأن الفور أناس تقليديون ومحافظون فيما يتصل بنظمهم وتقاليدهم. وكان التأثير الإسلامي يأتي بفيض جديد من الألقاب.

وفي بعض الأحيان نجد لقباً من ألقاب الفور بلسان الفور ثم نجد نفس اللقب وقد حرف إلى العربية، وأحياناً قد وضع له لفظ عربي مقابل. ونتيجة لهذا الوضع نجد في نظام الفور عدداً هائلاً من الألقاب، وأحياناً نجد الشخص الواحد يحمل أكثر من لقب،لأنه يحمل من الألقاب القديمة والجديدة معاً، والأصل المحرف والمترجم، لدلالة كل ذلك على وظيفة اجتماعية أو سياسية. أو نجده يحمل جملة من الألقاب لأنه يقوم بأدوار متعددة في التنظيم الاجتماعي والسياسي. وعامة كان التعديل والتجديد في الألقاب المتصلة بدولاب الحكم، لأن هذا الدولاب كان معرضاً للمراجعة حسب سياسات السلاطين. وهذا بخلاف الوضع بالنسبة للألقاب المتصلة بالوظائف الاجتماعية، فهي كانت أبقى وأقل تعرضاً للتغيير نسبة إلى أن التعديل في التركيب

الاجتماعي كان بطيئاً. وتتشابك الألقاب وتتداخل أحياناً بحيث يدل عدد من الألقاب على مدلول واحد أو على وظيفة واحدة، وذلك إذا ما كان لهذه الوظيفة اصطلاح بلغة الفور وآخر باللغة العربية وربما ثالث بلسان محرف، أو كان التعدد ناشئاً من مجرد وجود ألفاظ مرادفة لمعنى واحد. وفي بعض الأحيان نجد ألقاباً متعددة كان لها معنى أو مدلول واحد ثم تبتعد مع مرور الزمن شيئاً فشيئاً، ويخلق كل لقب ظلاله الخاصة ومدلوله الجديد.

وقد أورد الرحالة والباحثون جملة من هذه الألقاب وحاولوا بيان معانيها، على اختلاف بينهم فيما يذهبون. وهناك ألقاب فات عليهم الوقوف عليها مثل لقب القرقيض والدناني. وقد رأينا أن نتغاضى في هذه المرحلة عن محاولة جمع هذه الألقاب وحصر معانيها وأن نؤجل ذلك حتى تتقدم حركة جمع الوثائق واستخلاص البيانات منها، مكتفين في الوقت الحاضر بنصح من يستعجلِ النظر بأن يرجع إلى المصادر المعروفة عن دارفور وبالأخص القائمة التي يوردها الدكتور أوفاهي في رسالته الجامعية، وقائمة مذكرة علي أبي سن والتعليقات التي يوردها المحققون لكتابي التونسي وناختقال.

ونقطة جديرة بالملاحظة إزاء أسماء السلاطين وألقابهم فأسماء السلاطين دائماً مركبة مثل: محمد دوره، محمد تيراب، محمد الفضل، محمد الحسين، إبراهيم قرض، علي دينار. وكانوا مولعين بالألقاب، إذ يتخذ السلطان لقباً أثيراً أو لقبين-من الألقاب ويضعه في مكاتباته بعد اسمه مباشرة. وهكذا نجد السلاطين عبد الرحمن وحسين محمد عجيب وإبراهيم قرض يحملون لقب الرشيد ويضعونه بعد أسمائهم، ونجد محمد

الفضل يحمل لقب المنصور. وللسلطان محمد الحسين لقبان هما لقب المنصور ولقب المهدي، ولكنه أميل إلى استعمال الثاني. وعلى سبيل التفاخر كان السلاطين يوردون في وثائقهم ألفاظاً تفاخرية مثل: الخاقان، القهرمان، الإمام الأعظم، سلطان المسلمين، خليفة أمة سيد المرسلين، السلطان الأعظم، سلطان البرين والبحرين، سلطان العرب والعجم، سلطان العز والافتخار، السلطان العظيم المهاب، السلطان المظفر المعان، الظهير الأفخم، ناشر لواء العدل، خادم الشريعة والدين.

توثيق الفور:-

ومن الضروري أن نقف عند توثيق الفور وقفة. وليس مرجع هذه الوقفة اهتمام كاتب هذه السطور بأمور التوثيق بحكم مهنته وعمله في الوثائق وهو أمر بالطبع لا يمكن إلغاؤه! وإنما لأن التوثيق في حد ذاته طرف مهم في خطة البحث، فاستجلاء جانب التوثيق شرط ضروري من شروط التحقيق العلمي لنصوص الوثائق التي ننشرها في هذا الكتاب. وكما هو واضح من الطريق الذي سلكناه في وضع هذا الكتاب فإن تحقيق النصوص هو الركيزة الأولى. ثم إننا عن طريق فهمنا للتوثيق نستطيع أن نبين أموراً تنظيمية قد تبدو ديوانية محضة أو مسائل تنظيمية صغيرة-وبالتالي عديمة الجدوى لما نحن فيه أو بعيدة الصلة-كالختم والألقاب والوظائف وأساليب التدوين وأنماط الوثائق ولكنها في النهاية تضعنا في وضع نفهم فيه التركيب الاجتماعي والسياسي في دارفور على وجه أوضح وأن نعرف الظروف الديوانية والتنظيمية التي كانت تصدر في داخلها هذه التصرفات التي تسجلها الوثائق سواء أكانت إقطاعاً لأرض أو نظراً في نزاع أو بياناً لإقرار.

إن توثيق الفور يتخذ في جملته نفس أصول وسمات التوثيق عند الفونج ذلك لأن الأمر يرجع في الحالين إلى أصول وسمات التوثيق العربي.

فالمراحل الأساسية للوثيقة هي هي. وكذلك شكل الوثيقة. إلا أن كتّاب الفور يضعون ختم الوثيقة قبل الدعاء الديني بينما يضعه كتاب الفونج بعد هذا الدعاء.

ووثيقة الفور أقل انتظاماً في الشكل وأدنى درجة في الأسلوب وأقل مستوى في الأداء التوثيقي من وثيقة الفونج. ويختلط عندهم أي عند الفور اللغة الفصحى مع اللغة الدارجة، وفي وثائقهم جملة من الألفاظ المحلية. أما كتاب الفونج فكانوا إلى اللغة الفصيحة أميل. ومثل هذا الفارق لا يستغرب إذا أخذنا الفارق في مستوى الثقافة وحظ كل من البلدين- دارفور وسنار-من العربية والثقافة الإسلامية أو إذا ما تذكرنا أن اللغة العربية هي لغة الكتابة كما هي لغة المعاملة في المشرق بينما هي لغة الكتابة وحدها في دارفور. ولكن كتّاب الفور كانوا أكثر اهتماماً بمظاهر الملك في الأختام والالقاب.

وفارق آخر في وثائق الفور هو أنهم عند ذكر الشهود لا يأتون بالوظائف كاملة وإن كانوا يأتون بالألقاب. فعن طريق رصد الوظائف التي وردت في وثائق الفونج تمكنا من تحديد عدد من الوظائف وعدد من الولايات ثم بينا أسماء بعض من تولوا هذه الوظائف وهذه الولايات. أما هنا فلا سبيل إلى ذلك لأن الأسماء في الغالب ترد مجردة من الوظائف. كذلك لا يهتم كتاب الفور بذكر الأسماء كاملة على نحو مايفعل كتّاب الفونج بل إنهم يكتفون أحياناً باسم الشخص وحده دون ذكر الأب والجد.

والكتابة بالدارجة أو المائلة إليها على نحو ما نعهد في وثائق الفور تشكل عقبة في التحقيق، ذلك لأننا نلجأ في الأساليب الفصيحة إلى قواعد النحو واللغة لاستجلاء

لفظ أو بيان نص فننال غايتنا. أما في اللغة الدارجة والتي كون المحك فيها هو الاستعمال المحلي وليس قواعد اللغة فإن الأمر بغير ذلك، ولابد للمحقق من المعرفة باللغة العربية المحلية ليجتاز مثل هذه العقبة.

الختم:-

الختم أول مراحل التوثيق عند الفور وذلك بخلاف القاعدة المتبعة عند جيرانهم الفونج والذين كانوا يستهلون وثائقهم بالدعاء الديني.

إن سلاطين الفور يضعون أختامهم في أعلا الوثيقة. وكذلك كان يفعل من يحق لهَم حمل الأختام الرسمية من رجال الدولة. وموضع الختم عادة في منتصف الورقة، بحيث يكون في صدر الورقة، ولكنه يقع أحياناً إلى الشمال قليلاً، وغالباً ما يكون ذلك إذا كان للوثيقة هامش، والمقصود في هذه الحالة هو وضع الختم في صدر المتن.

ويستثنى من قاعدة وضع ختم السلطان في أعلى الوثيقة ختم السلطان علي دينار الأول في الوثيقة الوحيدة التي أخذنا منها شكل هذا الختم. فالختم في هذه الحالة يأتي في مؤخرة المكتوب جرياً على منوال وثائق المهدية.

ولم نر عند سلاطين الفور عادة وضع الختم مرتين كما هو الحال في بعض وثائق الفونج[1].

ويبدو من وضع الختم السلطاني في الوثيقتين الثالثة والرابعة أنه كان يحق لرجال الدولة من غير السلاطين إصدار الوثائق بالختم السلطاني. ففي هاتين الحالتين يصدر محمد السنوسي أبو الحسن وثيقتين رسميتين صادرتين باسمه وفي أعلاهما ختم السلطان كما لو كانتا صادرتين من السلطان نفسه.

---

(١) انظر الوثائق ١٩، ٢١ و ٢٢ في كتابنا "الفونج والأرض"

واسمه مسبوق بقوله (عبيد الله) وقد ظننت في بادئ الأمر أنه اسم ولكنه في الحقيقة وارد لمجرد الدلالة على العبودية لله على سبيل التواضع. والوثيقة في الحالة الأولى صادرة (في حكم متوليه) وفي الثانية (لدا محكمة من أمير المؤمنين) وكلا الأمرين يعني أن محمد السنوسي كان قاضياً. وقد نصبه السلطان محكماً في الحالة الأولى بينما هو في الحالة الثانية يصدر أمره بصفته قاضياً في محكمة السلطان. وعلى ذلك يتبين لنا وجه استعمال الختم السلطاني في الحالتين وهو كون الوثيقة تسجل حكماً صادراً عن محكمة السلطان أو محكمه.

وفي الوثيقة الأولى والثانية نجد حالة أخرى لاستعمال الختم الرسمي عند الفور في وثائق غير وثائق السلطان. ففي هذه الحالة أيضاً نجد الختم في أعلى الوثيقة مثله في ذلك مثل أختام السلاطين، وهو تصرف يكمل الصورة لدينا لنقرر أن وضع الختم في أعلى الوثيقة هو القاعدة المتبعة في كل الوثائق الرسمية عند الفور.

وفي الوثيقة الأولى يصدر القرقيض إبراهيم خليل بن الملك رمضان حجة سلطانية. وهي حجة سلطانية بالرغم من أنها ليست من السلطان نفسه. وصفة إصدار هذه الحجة هي النيابة عن الأب التكناوي يحيى بإجازة من السلطان محمد الفضل. وفي الوثيقة الثانية يصدر الوزير الأمين يوسف بن فطر حكماً بالنيابة عن السلطان محمد الفضل أيضاً. أي أن الحكم في كلا الحالين يصدر عن الرجلين بصفة نيابتهما عن الشخص المختص أو السلطان، وذلك يختلف عن كون الحكم صادراً عن محكمة السلطان. وعلى ذلك يجوز لمن ينوب عن السلطان أو أحد رجاله المختصين أن يحمل

الختم الرسمي وأن يصدر به الوثائق الرسمية وأن يضعه في أعلى الوثيقة، وبذلك تتضح قاعدة أخرى من قواعد التوثيق عند الفور.

ويبدو من ذلك أن الفور كانوا متسامحين أكثر من الفونج إزاء الأختام الرسمية التي يحملها رجال الدولة. فالقرقيض والوزير والأمين يوسف والقاضي عز الدين يحملون الأختام ويضعونها حيث يوضع ختم السلطان وذلك بخلاف الأمر عند الفونج والذين لم يسمحوا بذلك فيما يبدو إلا للوزير وشيخ العبدلاب.

ويلاحظ أن الختم السلطاني كبير الحجم. بينما أختام الآخرين صغيرة الحجم ويستثنى من ذلك ختم علي دينار الأول والذي يرجع سبب صغره إلى أنه صنع في تاريخ يسبق ارتقاءه عرش الفور. وقد رجحنا أن ذلك كان عندما كان ملازماً للخليفة عبد الله.

وشكل الختم عموماً يشبه ختم الفور، وكلا الختمين يرجعان إلى لختم المستعمل في العالم الإسلامي. إلا أن الفور أكثر اهتماما بزخرفة الختم وشكله، كما يهتمون بصفة خاصة بالتنوع في الشكل. وقد سبق السلطان علي دينار كل من عداه في عدد أختامه وتنوع أشكالها.

ومع أنه يصعب وضع قاعدة ثابتة لأشكال الأختام إلا أننا نستطيع في حدود النماذج التي وقفنا عليها القول بأن الشكل الغالب عند الفور هو الختم الدائري المائل إلى الاستطالة أفقياً. وكذلك الأمر بالنسبة لأختام سلاطين الفونج. أما شيوخ قري فإن أختامهم دائرية. والختم الدائري كثير عند الفور أيضاً. وكان ختم محمد أبي لكيلك دائرياً أيضاً. وهناك الختم ذو الأضلاع المتعددة. والغالب فيه أربعة أضلاع كبيرة- أحياناً متساوية وأحياناً متفاوتة-وهي الأضلاع الأفقية والعمودية، وأربعة أضلاع

قصيرة هي الأضلاع الركنية. ومثال ذلك ختم الوزير ناصر أبي لكيلك في دولة الفونج وختم المهدي الثاني والذي استعمل حتى ١٢٩٩هـ.

وكما هي العادة عند الفونج فإن الفور يذكرون ألقابهم في الأختام كالوزير والشيخ والسلطان والقاضي والرشيد والمقدوم. ولكننا نلاحظ أنهم لا يذكرون لقب سولونج للسلطان سليمان مع أنه ملقب في كل الأختام بلقب السلطان. ويبدو أن سبب ذلك هو أن هذا اللقب لم يكن لقب سلطة وإنما لمجرد الدلالة على الدم العربي فيه على نحو ما يقال للرجل غرباوي وكسلاوي ومصري وشنقيطي. كذلك لا يظهر لقب الرشيد في النموذج الواضح لختم السلطان عبد الرحمن الرشيد. أما في النموذج الثاني فلسنا ندري إن كان اللقب وارداً أم غير وارد في النقش لأن مكتوب الختم غير مقروء. وربما كان سقوط اللقب في الختم الأول راجعاً إلى أن السلطان عبد الرحمن لم يكن يحمل اللقب عند إصدار هذا الختم. وقد سقط اللقب في النص على الاسم في الوثيقة الثانية عشرة. وختم هذه الوثيقة غير ظاهر. ولذلك لا يمكن الربط بين سقوط اللقب في نص الوثيقة وبين ظهوره أو عدمه في الختم. ويلاحظ في الحالة نفسها أن الوثيقة غير مؤرخة، ولذلك لا يمكن ربط الأمر بتاريخ معين كما لا يمكن تحديد ظهور اللقب من واقع هذه الوثائق وأختامها. ولقب الرشيد يظهر بشكل ثابت في أختام السلاطين محمد الفضل ومحمد الحسين وإبراهيم قرض وعلي دينار.

وقد ذكر نعوم أن السلطان العثماني هو الذي خاطب السلطان عبد الرحمن بهذا اللقب عندما كتب إليه يشكره على هدية أرسلها إليه ثم شاع اللقب ولازم اسم السلطان[1].

---

(١) نعوم ٤٥٢-٤٥٣.

ويظهر في حالات قليلة لقب أمير المؤمنين كما في أختام السلطان محمد حسين، كما يظهر أيضاً سلالة الأكرمين، إلا أن هذه حالات شاذة إزاء القاعدة العامة.

وفي أختام الأعيان يظهر أسم صاحب الختم واسم أبيه بالألقاب. أما في أختام السلاطين فإن الاسم مصحوب بأسماء الأجداد-وكل منهم مصحوب بلقب السلطان-حتى الجد الأكبر للعائلة المالكة وهو السلطان سليمان. وقد وصف هذا الجد في ختم بأنه صاحب البر والإحسان. وقد لاحظنا أن علي دينار يشذ عن هذه القاعدة في بعض الحالات. فهو في ختمه الأول-وهو ليس ختماً سلطانياً وإن كان قد استعمله في وثائقه الرسمية في أول عهده-لا يذكر أكثر من أسمه. وفي الختم الثاني يذكر أباه بغير لقب ثم يذكره في الأختام التالية وقد أضفى عليه لقب السلطان مع أنه لم يكن سلطاناً. ومثل هذا فعله حسين محمد عجيب. ومرد ذلك ليس إلا تفخيم النفس وإن لم يكن مطابقاً لواقع الحال. والغالب في أختام علي دينار أنه يقف عند اسم أبيه أو بالأكثر عند السلطان أحمد بكر، فهو أقل احتفالاً بسرد أسماء أجداده الأوائل.

وكقاعدة متبعة فإن الختم السلطاني يحمل تاريخاً. أما أختام الأعيان فالغالب أنها بغير تاريخ. وتاريخ الختم السلطاني هو تاريخ صناعته، وهو يوافق تاريخ الولاية بالنسبة إلى الختم الأول، وإن كنا نلاحظ بعض التجاوز لعدد من الشهور في بعض الأحيان. وفي حالة السلطان علي دينار فإننا نلاحظ أنه في كل أختامه السلطانية قد نقش تاريخ توليته وهو سنة ١٣١٦هـ. وفي ختمه الأول، وهو قد صنع في عهد المهدية، أغفل علي دينار التاريخ.

ومن واقع تواريخ الأختام التي وقفنا عليها تبين التالي:-

السلطان عبد الرحمن الرشيد ختمه المقروء مؤرخ في ١٢٠٢هـ والختم الثاني غير مقروء ولذلك لا يعرف تاريخه. وقد تولى هذا السلطان العرش حسب رواية نعوم شقير في ١٢٠١هـ ولذلك يكون الختم قد أسقط الشهور التي حكم فيها السلطان عبد الرحمن من هذه السنة وبدأ تاريخه بالسنة التالية. وربما كان الأمر أنه صنع حقيقة في السنة التالية أي في ١٢٠٢هـ لظروف صناعة الختم وبالتالي نقش الصائغ تاريخ هذه السنة.

أما السلطان محمد الفضل فقد وقفنا على ختمه الأول والذي يطابق تاريخه مع تاريخ ولايته. وقد صنع هذا الختم في مصر.

وهناك ختم صنع بعد ذلك ويحمل تاريخ صناعته وهو ١٢١٨هـ. وهناك ختم ثالث وختم رابع ولكنهما غير مقروءين وبالتالي لا يعرف وجهيهما.

- السلطان محمد الحسين. تولى الحكم في رواية نعوم شقير في سنة ١٢٥٤هـ وقد ورد تاريخ توليه السلطنة بتحديد صريح في ختمه الأول وهو يوم الأربعاء ١٢ صفر سنة ١٢٥٤هـ. أما في الختمين الثاني والثالث فلم نتبين التاريخ لأنه غير مقروء. ولا يظهر التاريخ في ختم حسين بن محمد عجيب ولذلك لا يعرف بداية حركته أو متى اعتبر حسين نفسه سلطاناً على دارفور. وعسانا نجد في وقت ما نموذجاً يبين تاريخ ختمه ونصل إلى هذا التاريخ المهم. السلطان علي دينار نقش سنة ١٣١٦هـ في كل أختامه السلطانية.
- ومن أختام الفونج نورد الملاحظات التالية:-

للشيخ عجيب بن عبد الله شيخ العبدلاب ختمان[1] أحدهما مؤرخ في سنة ١١٧٢هـ[2] والثاني مؤرخ في سنة ١١٨٠[3] . وقد نقش الوزير محمد أبو لكيلك سنة توليه وكذلك ابنه الوزير ناصر.

وعلى ذلك نستطيع أن نتبين أن القاعدة الأساسية هي أن ينقش تاريخ صناعة الختم، وأن هذا التاريخ قد يتوافق مع تاريخ الولاية بالنسبة إلى الختم الأول وأنه قد يتباعد لفترة زمنية قليلة حسب الفاصل الزمني بين الولاية وبين صناعة الختم. ثم هناك القاعدة الثانية وهي النص في بعض الحالات على تاريخ الولاية بشكل محدد كما هو الحال في ختم محمد حسين أو بشكل مكرر كما هو الحال في ختم علي دينار.

ويكاد يكون واضحاً أن الفور لا يهتمون كثيراً بالابتهال في أختامهم وذلك على عكس اهتمام الفونج به. وهو يتوافق مع عدم اهتمام الفور بالديباجة عموماً في وثائقهم.

وصف الأختام:

ختم السلطان عبد الرحمن الرشيد:-

تولى هذا السلطان الحكم بعد أخيه السلطان تيراب في سنة ١٢٠١هـ/ ١٧٨٧م واستمر حكمه حتى سنة ١٢٠٥هـ/ ١٨٠١م، وذلك على رواية نعوم شقير.

---

(١) الفونج والأرض، ص١٧.

(٢) الفونج والأرض، ص٧٠.

(٣) الفونج والأرض، ص٩٩.

ولقد وقفنا على ختمين. وربما كان هناك ختم آخر أو أختام أخرى له ولكن لم تصلنا إلينا وثائق تدل على وجودها.

والختم الأول ختم دائري[1] . وأبعاده غير معروفة لأننا وقفنا عليه في وثيقة مصورة وبغير مقياس. إلا أنه يبدو -بالمقارنة إلى الحيز المكتوب من الوثيقة- ختماً كبيراً. والنقش فيه يتكون من جزئين، جزء على طرف الختم وجزء في داخل الختم. أما النقش الذي على الطرف فمحاط بدائرتين، ويتكون من مثلثات صغيرة. والنقش الداخلي يتكون من خمسة أسطر، ويفصل بين السطر والآخر خط أفقي. أما المكتوب فيرد كالآتي: سطر أول: سلطان عبد، سطر ثاني: الرحمن ابن السلطان، سطر ثالث: أحمد بكر بن السلطان، سطر رابع: موسى ابن السلطان، سطر خامس: سليمان سنة ١٢٠٢هـ.

ويلاحظ في ذلك إثبات ألف لفظ (ابن) على خلاف قاعدة الإملاء كما يلاحظ أنه يكتب لفظ (سنة) ثم يورد تحته أرقام السنة.

ويلاحظ أيضاً أن لقب الرشيد لا يظهر في النقش، ومثل هذا التصرف يمكن تفسيره بأن إضفاء هذا اللقب عليه قد جاء بعد توليته بزمن وبالتالي بعد صنع هذا الختم. ولا ندري ما كان عليه الوضع في الختم التالي لأن الطرف الذي يفترض ورود اللقب فيه غير ظاهر. وهذا اللقب يظهر في الوثيقة السادسة والحادية عشرة والتاسعة عشرة بينما لا يظهر في الثانية عشرة. وكان من الممكن أن نبني على الوثيقة الأخيرة شيئاً عن تاريخ اللقب إذ يمكن الافتراض بأن السلطان عبد الرحمن لم يكن يحمل لقب الرشيد عندما صدرت هذه الوثيقة، غير أن الوثيقة قد جاءت غير مؤرخة. على أننا

(١) نعوم، ص٤٥٢-٤٥٣.

نستطيع بناء على الوثيقة الحادية عشرة أن نقول إنه كان يحمل اللقب في سنة ١٢١٤هـ، وهو تاريخ متأخر لعهده كما هو ظاهر.

وقد ورد ختمه هذا في وثيقتين من مجموعة توبيانا هما السادسة والحادية عشر. والنقش في الوثيقة الأولى واضح، أما في الوثيقة الثانية فهو غير واضح، فضلاً عن أن بعض أطرافه مبتورة نتيجة لبتر في أصل الوثيقة الأصلية. غير أن ما تبقى من النقش يبين أن ختم هذه الوثيقة هو نفس ختم الوثيقة السابقة.

أما الختم الثاني[1] فقد ورد في وثيقة واحدة هي الوثيقة الثانية عشر. أما الوثيقة التاسعة عشر فبغير ختم لأن نصها يرد منقولاً في كتاب التونسي. وهذا الختم ذو أضلاع ثمانية، وضلعاه الأفقيان أطول من ضلعيه العموديين. والأضلاع الباقية متساوية وأصغر حجماً من العمودية والأفقية. وحجم هذا الختم غير معروف لأن نموذجه الوحيد يرد في وثيقة مصورة كما هو الحال في الختم الأول إلا أن حجمه أيضاً كبير. أما نقشه فغير واضح.

ختم السلطان محمد الفضل:-

تولى هذا السلطان الحكم بعد أبيه السلطان عبد الرحمن الرشيد، وكان ذلك على رواية نعوم في ١٢١٥هـ/ ١٨٠١م واستمر حتى ١٢٥٤/ ١٨٣٩م. وقد رصدنا له أربعة أختام، هي:

الختم الأول[2] ويبدو أنه أقدم أختامه وهو ختم دائري باستطالة أفقية.

---

(١) انظر شكل ١.

(٢) انظر شكل ٢.

وقد ورد في الوثائق السابعة والرابعة عشر والخامسة عشر. ولما كانت هذه مصورة بغير بيان لمقياس الرسم فلم يتيسر لنا أن نحدد أبعاد الختم. غير أنه من الواضح أن حجم الختم كبير على نحو ما هو معروف عن أختام السلاطين.

ويأتي نقشه في ستة أسطر وبين كل سطر وآخر خط أفقي يمتد من طرف الختم إلى طرفه الآخر. ويأتي المكتوب على المنوال التالي: سطر أول: السلطان، سطر ثاني: محمد فضل ابن السلطان، سطر ثالث: عبد الرحمن الرشيد ابن السلطان، سطر رابع: أحمد بكر ابن السلطان، سطر خامس: موسى ابن السلطان، سطر سادس: سليمان ١٢١٥هـ. وهذا الختم بغير نقش في طرفه.

ويلاحظ في ذلك إثبات ألف لفظ (ابن) وإثبات لقب الرشيد للسلطان عبد الرحمن، على عكس مالاحظنا في ختم هذا السلطان نفسه، وكونه يمد من سليمان ليكتب فوقه تاريخ السنة، وأن الفضل من اسمه يكتِب بغير تعريف أي فضل بدل الفضل الذي يرد في الوثائق.

الختم الثاني وهو شبيه بالختم الأول[1] في اغلب بياناته. أنه ختم دائري باستطالة أفقية وحجمه مثل حجم ذلك الختم. وبطرفه نقش يتكون من دائرتين بينهما خطوط تتكرر على مدار طرف الختم. ويتكوَّن مكتوبه من ستة أسطر. ويفصل بين السطر والآخر خط أفقي يصل إلى الدائرة الداخلية لنقش الطرف. ولا يختلف المكتوب في نصه أو في ترتيبه عما هو في الختم السابق إلا في التاريخ إذ إنه هنا سنة ١٢١٨هـ بينما هو في الأول ١٢١٥هـ، وفي رسم هذا التاريخ، لأنه يكتب لفظ سنة ثم يكتب فوقه تاريخ

(١) انظر شكل ٣.

السنة، وفي موضع سليمان لأنه هنا يأتي في السطر الخامس بينما يرد في الختم السابق في السطر السادس.

وقد ورد هذا الختم في الوثائق الثالثة والرابعة والخامسة.

أما ختمه الثالث(1) فختم دائري كبير وأن كنا لا نملك أبعاده لأنه يرد في نسخة مصورة بغير مقياس. وشكل هذا الختم طريف، ولم نقف على مثله في أختام الفونج والفور. فهو مقسم بخطوط دائرية تجعل الكتابة تتوالى في شكل دائري. وفي وسط الختم، أي في الدائرة الوسطى، لفظ: محمد. أما السطور التالية فغير واضحة.

الختم الرابع(2) وهذا الختم يرد في الوثيقة السابعة عشرة. وهو من الحجم الكبير. وشكله دائري إلا أن طرفه يتكون من شبه دوائر صغيرة ونقشه غير واضح.

ختم السلطان محمد إلحسين:-

تولى هذا السلطان الحكم بعد أبيه السلطان محمد الفضل فيما يروي نعوم في ١٢٥٤/ ١٨٣٩م واستمر حكمه حتى ١٢٩٠/ ١٨٧٤م. وقد وقفنا له على ثلاثة أختام، هي:

الختم الأول(3) وهو ختم دائري كبير الحجم وهو يرد في الوثيقة السادسة عشر إلا أن نقشه غير واضح وقد أورده نعوم شقير في تاريخه(4) ولكن دون بيان أبعاده. ويأتي نقشه على دفعتين، دفعة بطرفه ودفعة بداخله. والنقش الذي بالطرف محاط

---

(١) انظر شكر ٥

(٢) انظر شكل ٦

(٣) انظر شكل ٧

(٤) نعوم شقير: ص ٤٨٥.

بخطين يسيران مع دوران طرف الختم. وبين الخطين كتابة على مقاطع، وكل مقطع محاط بقوسين صغيرين من كل جهة. أما المقاطع نفسها فهي: بسم الله، ما شاء الله، لا حول، ولا قوة، إلا بالله، العلي العظيم.

ويتكون النقش الذي بالداخل للنقش من سبعة أسطر. ويفصل بين السطر والآخر خط أفقي يصل إلى الدائرة الداخلية للنقش الذي على الطرف. ونص هذا النقش كالآتي: سطر أول: ملك أمير المؤمنين وسلالة، وسطر ثاني: الأكرمين السلطان محمد الحسين بن السلطان، سطر ثالث: محمد الفضل بن السلطان عبد الرحمن الرشيد بن، سطر رابع: السلطان أحمد بكر بن السلطان موسى بن السلطان، سطر خامس: سليمان صاحب البر والإحسان تولى الملك بيوم، سطر سادس: الأربعاء ثاني عشر شهر صفر، سطر سابع: الخير سنة ١٢٥٤هـ. وهذا السطر الأخير يرد محاطاً بنقش على طرفيه كما أن نصه مرتب بحيث يأتي الخير ثم أسفله ١٢٥٤ ثم أسفل ذلك لفظ سنة.

ولنا عدة ملاحظات عن هذا الختم: أولاً الكتابة في النقش الذي على الطرف، وهو أمر لا نعهده إلا في بعض أختام المهدي. ثانياً كونه ينص على ملكيته للختم بلفظ: ملك، وهذا أمر سوف نقف على نظيره في بعض الحالات القادمة. ثالثاً: يرد لقب أمير المؤمنين بالإضافة إلى لقب السلطان سلالة الأكرمين. رابعاً: أورد (الفضل) معرفاً بالألف واللام على عكس ما هو الحال في ختم محمد الفضل نفسه. خامساً: أثبت للسلطان عبد الرحمن لقب الرشيد. سادساً: وصف السلطان سليمان بأنه صاحب البر والإحسان. سابعاً: نص في الختم على تاريخ توليه صراحة وباسم اليوم وتاريخه وتاريخ الشهر وصفته وتاريخ السنة. ثامناً: يرد لفظ ابن بغير ألف.

الختم الثاني[1] ويرد في الوثائق الثامنة والعاشرة والثامنة عشر والحادية والعشرين وهو ختم دائري كبير، وأن كنا لا نعرف أبعاده لما أنه يرد مصوراً بغير مقياس. وأسطره سبعة. ويفصل بين كل سطر وآخر خطان أفقيان يمتدان من طرف الختم إلى طرفه الآخر. ويأتي المكتوب على المنوال التالي: سطر أول: ملك أمير المؤمنين، سطر ثاني: السلطان محمد حسين، سطر ثالث: ابن السلطان محمد الفضل ابن، سطر رابع السلطان عبد الرحمن الرشيد، سطر خامس: ابن السلطان أحمد بكر ابن، سطر سادس وسطر سابع والكتابة فيهما غير ظاهرة. وليس بطرف الختم نقش ..

وهنا نلاحظ مرة أخرى لفظ ملك ولقب أمير المؤمنين وإيراد الفضل معرفاً وإثبات لقب الرشيد وإثبات الألف في لفظ ابن.

الختم الثالث[2]، وقد ورد في الوثيقة السادسة عشر والثالثة عشر. وهو ختم دائري كبير الحجم وإن كان مدى هذا الحجم غير مدرك بمقاس. وظاهر أن نقشه يختلف عما في الختمين السالفين ولكن كتابته غير مقروءة كما أن تخطيطه غير واضح.

ختم السلطان إبراهيم قرض:-

وهو آخر سلاطين الفور. وقد تولى الملك بعد أبيه في سنة ١٢٩٠/ ١٨٧٤م وقتل على يد الزبير باشا رحمة في ١٢٩١/ ١٨٧٥م. ولم نقف له على وثيقة ما وبالتالي لم نقف على ختمه. غير أن نص نقشه قد ورد في تاريخ نعوم شقير[3] وهو كالآتي: ملك أمير

---

(١) انظر شكل ٨.

(٢) انظر شكل ٩.

(٣) نعوم شقير، ص٤٨٣.

المؤمنين السلطان إبراهيم، ابن السلطان حسين، ابن السلطان محمد الفضل، ابن السلطان عبد الرحمن الرشيد، ابن السلطان أحمد بكر، ابن السلطان موسى، ابن السلطان سليمان، صاحب البر والإحسان. يوم الأحد اثنين وعشرين صفر الخير سنة ١٢٩٠هـ.

إن نعوماً لا يبين ترتيب السطور، ولكن من الواضح أن ختمه هذا يشبه الختم الأول من ختمي والده (شكل ٦).

ختم السلطان حسين الرشيد بن محمد عجيب أبي كودة[١]

وقد ورد ختمه في وثيقة صادرة منه في ٢ جماد آخر ١٣١٦هـ[٢]. وهو من الحجم الكبير وإن كانت أبعاده غير معروفة لأنه يرد في وثيقة غير أصلية. وشكله دائري ولا يبدو من نقشه إلا لفظ السلطان في السطر الأول ولفظ الحسين في السطر الثاني. ويبدو أن تخطيطه كان يتكون من أربعة أسطر وأن خطين أفقِيين كانا يفصلان بين كل سطر وآخر.

ويلاحظ أنه يلقب في صدر رسالته بلقب السلطان، وذلك حيث يقول (السلطان حسين بن السلطان محمد عجيب) مع أن أباه لم يكن سلطاناً ولا كان من المطالبين بعرش الفور. على أننا نلاحظ أنه لم يذهب في بيان اسمه في الوثيقة أبعد من أبيه. ولو تمكنا من قراءة رسم الختم لأمكننا أن نقرر شيئاً إزاء اسم جده.

---

(١) انظر شكل ١٠.

(٢) الوثيقة رقم ٢١ في هذه المجموعة.

وقبل أن ننتقل إلى أختام السلطان علي دينار نود أن نصف بعض الأختام الأخرى لما لها من علاقة بأختام سلاطين الفور:-

ختم السلطان محمد يوسف سلطان وَدَّاي.[1]

لقد أورد نعوم شقير في تاريخه صورة ختم[2] ونص نقشه[3] ولم يتيسر لنا أن نقف على نموذج أصلي منه. ولكن لابد من وجود وثائق أصلية له ضمن وثائق المهدية تحمل ختمه. وهذا الختم دائري ومن الحجم الكبير وفي طرفه دائرة. وأسطره ستة. ويفصل بين السطر والآخر خطان أفقيان ينتهيان إلى الدائرة المذكورة. ويرد المكتوب على هذا الوجه: سطر أول: ملك السلطان، سطر ثاني: محمد يوسف ابن السلطان، سطر ثالث: محمد شريف ابن السلطان، سطر رابع: محمد صالح ابن السلطان، سطر خامس: صليح العباسي، سطر سادس: سنة ١٢٩٣هـ.

ويلاحظ في ذلك ألف الابن ولفظ ملك الذي يدل على الملكية ثم كتابة لفظ سنة بطريقة زخرفية.

ختم السلطان أحمد غزالي[4]

وهو حفيد السلطان محمد يوسف سلطان وداي. وقد ورد ختمه في وثيقة صادرة منه سنة ١٣١٩[5]. وهو ختم دائري. ويتكون نقشه من سبعة أسطر، وبين كل سطر وآخر خط أفقي

---

(١) انظر شكل ١٣.

(٢) نعوم شقير، ص٤٨٥.

(٣) نعوم شقير، ص ١٠٥٦.

(٤) انظر شكل ١٤.

(٥) متنوعات رقم ٥٥٥.

يمتد على عرض الختم. ونص النقش على الوجه التالي: سطر أول: ملك السلطان، سطر ثاني: أحمد غزالي ابن السلطان، سطر ثالث: محمد علي ابن السلطان، سطر رابع: محمد شريف ابن السلطان، سطر خامس: محمد صالح ابن السلطان، سطر سادس: صليح العباسي، سطر سابع: غير واضح. وهو مكان وضع التاريخ. وهو شبيه بختم جده محمد شريف.

ختم القاضي عز الدين بن القاضي موسى[1]

وهو من قضاة دارفور. وقد وصفه التونسي بأنه كبير القضاة[2] . وختمه يرد في وثيقة واحدة. [3] وهو بالمقارنة إلى أختام من سبق من السلاطين صغير الحجم. وشكله دائري. ونقشه في الطرف وفي الداخل. ويأتي نقش الطرف في شكل دوائر صغيرة. وبينه وبين النقش الداخلي خط دائري. ويتكون النقش الداخلي من أربعة أسطر ويفصل بين كل سطر والآخر خط أفقي، ونص النقش كالآتي: سطر أول القاضي، سطر ثاني: عز الدين ابن، سطر ثالث: القاضي موسى، سطر رابع: سنة ١٣٢٣هـ. ويأتي تاريخ السنة فوق لفظ سنة. والتاريخ نفسه لا يظهر بشكل مؤكد.

ختم يوسف بن فطر[4]

ويوصف بأنه أمين السلطان والوزير والمقدوم. وختمه صغير الحجم. وشكله مربع ولكن أركانه تكون أضلاعاً صغيرة. وبداخله خط يسير مع الأضلاع. وهناك ثلاثة أسطر من الكتابة، ويفصل بين كل سطر وآخر خطان أفقيان يسيران حتى الخط الذي يسير مع الأضلاع. ويأتي المكتوب على الوجه التالي: سطر أول: الأمين، سطر ثاني: مقدوم، سطر ثالث: يوسف.

والختم غير مؤرخ ولا يظهر فيه اسم والد الأمين يوسف.

---

(١) انظر شكل ١٤.

(٢) أوفاهي: أولياء وسلاطين، ص٥٥.

(٣) متنوعات ٨٦٣.

(٤) انظر شكل ١٢.

ختم خليل رمضان[1]

وهو شخص غير معروف. واسمه يرد مفرداً في الختم-خليل-ومركباً-إبراهيم خليل-في نص الوثيقة. ويلقب أبوه في الختم بلقب الملك بينما لا يظهر هذا اللقب مع اسمه في نص الوثيقة. أما خليل نفسه فيلقب بالقرقيض في الختم وفي نص الوثيقة معاً. وقد ورد هذا اللقب نفسه في الوثيقة الثامنة والعشرين ولكن بالدال بدل الضاد ي القرقيد. ولم يسبق لأحد من الباحثين أو الرواة أن ذكر هذا اللقب ضمن ألقاب الفور.

أختام السلطان علي دينار

استعمل السلطان علي دينار عدة أختام، وقد رأينا، أن نورد أوصافها فيما يلي إكمالاً لصورة الختم في دارفور مع أن فترة هذا السلطان خارجة عن دائرة بحثنا هذا.

الختم الأول[2]

حمل علي دينار هذا الختم في عهد المهدية. وهو من النوع الذي كان يحمله كبار أمراء المهدية. إلا أننا لا نعرف إن كان ختماً شخصياً أو كان ختماً رسمياً صادراً له من بيت المال على غرار ما كان يتم إزاء أختام أمراء المهدية. وتأتي المطابقة تامة بينه وبين أختام الأمراء في النقش والابتهال وفي كونه يأتي في نهاية الوثيقة مباشرة كما هو الحال بالنسبة لأختام المهدية ومعروف عن أختام سلاطين الفور أنها تكون في أعلى الوثيقة وأنها لا تحتفل بالابتهال. ثم أننا نلاحظ أن وثائق السلطان علي دينار الصادرة في أول عهده تحمل نفس طابع وثائق المهدية في الشكل والأسلوب والروح.

---

(١) انظر شكل ١١.

(٢) انظر شكل ١٦.

ومن المظنون عندنا أن هذا ليس بأول ختم لعلي دينار، لأنه كان شخصاً بارزاً قبل أن يسلم للمهدية ويصير من ملازمية الخليفة. وقد اعتبر نفسه سلطاناً على دارفور بعد مقتل أبي الخيرات وواصل العمل للخلاص من المهدية واستعادة السلطنة. ومن المستبعد عندنا ألا يكون له ختم وهو يعتبر نفسه سلطاناً.

وقد ورد هذا الختم في وثيقة صادرة منه في ٢٩ جماد آخر ١٣١٦هـ[١] وهو ختم دائري ولكن باستطالة أفقية شديدة. وحجمه صغير بالمقارنة إلى أختام السلاطين السابقة وأختامه هو اللاحقة. ويبلغ أقصى بعده الطولي ٢سم وأقصى بعده العرضي ١.٦سم. ونقشه يتكون من سطرين، في السطر الأول: وفق ياستار، وهو الابتهال، وفي السطر الثاني: عبدك علي دينار. والختم بغير تاريخ. وهذا من شأنه أن يؤكد صدوره في المهدية إذ لو كان بعد توليه السلطنة لبين تاريخ الولاية.

الختم الثاني[٢]

وهو ختم سلطاني تماماً: فهو كبير الحجم، وفي نقشه تتوالى أسماء أجداده، وهو يضعه في أعلى الوثيقة. ونلاحظ أنه لا يلقب أباه زكريا بلقب السلطان كما سيصير عليه الأمر في الأختام التالية.

وشكله دائري وباستطالة. وبطرفه خط دائري. ونقشه ستة أسطر. وفي السطر الأول: السلطان علي دينار، وفي الثاني: بن زكريا بن، وفي الثالث: السلطان محمد، وفي الرابع: الفضل اعتمادي على، وفي الخامس: الله، وفي السادس سنة ١٣١٦هـ. ويلاحظ

---

(١) متنوعات ٨٦٢.

(٢) انظر شكل ١٧.

في السطر-الرابع والخامس النص على الابتهال أي قوله: اعتمادي على الله، مع أن أختام الفور لا تحتفل بالابتهال، وأن موضعه بعد الاسم مع أن العادة قد جرت على أن يكون الابتهال في أول النقش.

وقد ورد هذا الختم في ثلاث وثائق هي ٥٣٩ و٥٤٩ و٥٥٠ في مجموعة المتنوعات بدار الوثائق. وهي وثائق مصورة ولذلك لم يتيسر تحديد أبعاد الختم. والوثيقة ٥٣٩ صادرة في ١٣١٦هـ و٥٤٩ في ٢١ صفر ١٣١٨هـ. أما ٥٥٠ فبغير تاريخ واضح.

ومن المظنون أن هذا أول ختم أصدره السلطان بعد أن تولى السلطنة. ودليلنا على ذلك كونه لا ينص على لفظ السلطان بالنسبة لأبيه، أي أنه كان ما يزال قريباً إلى واقع أبيه بحكم أنه جديد في العرش وقد عدل عن ذلك في الأختام التالية. ودليل آخر هو كونه أورد الابتهال على عادة أختام المهدية مما يدل على أنه ما زال واقعاً تحت تأثير نظم المهدية في الكتابة.

الختم الثالث[1]

وهو ختم على شكل مستطيل، إلا أن أركانه تكون أضلاعاً صغيرة. والأضلاع الرئيسية الأربعة متساوية، ويبلغ طول كل منها ١,٧ سم في حين يبلغ طول الضلع الصغير ٠,٨سم. ونقشه مقسم إلى ثلاثة مقاطع، مقطع صغير في الوسط، ومقطعان كبيران بطرفيه. ويفصل كل مقطع وآخر خط أفقي. وفي المقطع الأول قوله: الواثق بالله

---

(١) انظر شكل ١٨.

المعتصم بالله، وفي المقطع الثاني: المتوكل على الله السلطان، وفي الثالث: علي دينار ابن السلطان زكريا، في سطر، و١٣١٦ وهو التاريخ، في سطر آخر.

ويلاحظ هنا النص على الابتهال بالاعتصام والتوكل وأنه أضفى لقب السلطان على أبيه زكريا مع أنه لم يكن سلطاناً ولا كان من المطالبين بعرش الفور. وسوف تحافظ أختام علي دينار على هذا النص في الأختام التالية.

وقد ورد الختم في وثيقة واحدة صادرة في سنة ١٣٢١ (١)

الختم الرابع (٢)

وهو يتكون من أربعة أضلاع متساوية. وزاويتاه على اليمين واليسار حادتان بينما زاويتاه العليا والسفلى منفرجتان. والكتابة فيه معكوسة. أي أن المكتوب على سطح الختم الأصلي يسير على عدل-أي من اليمين إلى اليسار بينما الأصل فيه أن يكون اتجاهه على العكس، أي من اليسار إلى اليمين. وهذا شكل منِ النقش لم نعهد مثله في أي ختم آخر.

ونقشه على خمسة أسطر، وفي السطر الأول: ملك، وفي الثاني: السلطان، وفي الثالث: علي دينار ابن، وفي الرابع: السلطان زكريا، وفي الخامس ١٣١٦هـ - وهو التاريخ.

---

(١) متنوعات ٨٥٢.

(٢) انظر شكل ١٩.

وقد ورد في ثلاثٍ وثائق مصورة هي ٥٥١ و ٥٥٣ و ٥٥٦ في قسم المتنوعات. وكلها صادرة في ١٣١٧هـ. وأبعاده الأصلية غير معروفة لأننا لم نقف على وثيقة أصلية بها هذا الختم.

الختم الخامس[1]

وهو ختم دائري كبير، ويبلغ قطره ٥,٧ سم. وفي طرفه خط دائري. وبين هذا الخط وطرف الخط زخرفة. ويتكون مكتوبه من خمسة أسطر. وبين السطر والآخر خطان أفقيان يمتدان إلى الخط الدائري في طرف الختم. وفي سطره الأول: السلطان علي دينار، وفي الثاني: ابن السلطان زكريا ابن السلطان، وفي الثالث: محمد فضل ابن السلطان، وفي الرابع: عبد الرحمن الرشيد ابن السلطان، وفي الخامس: بكر ١٣١٦هـ.

وقد ورد الختم في الوثائق التالية في قسم المتنوعات: ٨٥٤ الصادرة في سنة ١٣١٧هـ و٨٥٨ الصادرة في ٢٤ شوال ١٣٢٤ و ٨٦٦ الصادرة في ربيع أول ١٣٣٢هـ و ٨٦٤ الصادرة في ٢٩ ربيع أول سنة ١٣٣٢هـ. ومن توالي هذه التواريخ يبدو أن صدور الختم كان بعد فترة من توليه السلطنة.

الختم السادس [2]

وهو بيضاوي الشكل ولكن باستطالة أفقية شديدة. وتبلغ أبعاده القصوى ٣,٧ × ٢,٥سم. وفي طرفه خط يسر مع طرف الختم. ويتكون مكتوبه من ثلاثة مقاطع. ويفصل بين المقطع والآخر خطان أفقيان يصلان إلى الخط الخارجي. وفي المقطع الأول

(١) انظر شكل ٢٠.

(٢) انظر شكل ٢١.

سطر واحد هو: المعترف بذنبه والتقصير، وفي المقطع الثاني سطران، أولهما: السلطان المنصور بن السلطان. وثانيهما: علي دينار بالله تعالى زكريا ويأتي مكتوب هذا المقطع في ثلاث دفعات هي : السلطان علي دينار، على يمين الختم، ثم: المنصور بالله تعالى، في الوسط، ثم: بن السلطان زكريا، على الشمال. وفي المقطع الثالث سطران أولهما: ابن المرحوم السلطان محمد الفضل، وثانيهما ١٣١٦هـ- وهو التاريخ.

والمكتوب حسب النص يكون كالآتي: المعترف بذنبه والتقصير، المنصور بالله تعالى، السلطان علي دينار، بن السلطان زكريا، بن المرحوم، السلطان محمد الفضل، ١٣١٦، أي توالي الرسم في الختم بغير تواليه في ترتيب الكلام.

وقد ورد في الوثائق التالية في قسم المتنوعات: ٨٥٣ الصادرة في ٢٦ شوال ١٣٢١، ٨٥٦ الصادرة في ١٣٢٤هـ ٨٥٧ الصادرة في ٩ جماد آخر ١٣٢٧هـ و٥٤١ الصادرة في ٢٢ صفر ١٣٣٤هـ.

الختم السابع[1]

وهو ختم دائري كبير الحجم، ويبلغ قطره ٥سم. وفي طرفه خط دائري يسير مع طرف الختم. والكتابة فيه على ستة أسطر. وبين كل سطر وآخر خط أفقي يمتد إلى دائرة الطرف. وفي سطره الأول: السلطان علي دينار، وفي الثاني: ابن السلطان زكريا ابن، وفي الثالث: السلطان محمد الفضل ابن، وفي الرابع: السلطان عبد الرحمن الرشيد: وفي الخامس: ابن السلطان بكر، وفي السادس: سنة ١٣١٦.

(١) انظر شكل ٢٢.

وهو يرد في الوثائق التالية في قسم المتنوعات ٥٥٤ بتاريخ ١٦ رجب ١٣١٦هـ، ٥٥٦ بتاريخ ١٣١٧هـ ٥٥٥ بتاريخ ١٣١٩هـ ٥٣٦ بتاريخ ٨ ربيع آخر ١٣١٧هـ، ٥٤٠ بتاريخ ٢١ جماد آخر ١٣١٧هـ، ٥٤٥ بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٣١٧،٥٤٧ بتاريخ ١٧ ش ١٣١٦، ٥٤٨ بتاريخ ٢٢ القعدة ١٣١٦، ٥٥٧ بتاريخ ٢٦ صفر ١٣١٧هـ ٨٥٤ بتاريخ ٤ جماد آخر ١٣١٧هـ. وعلى ذلك يكون الختم صادراً في أول عهد السلطان.

الختم الثامن[1]

وهو كبير الحجم إلا أن أبعاده الحقيقية غير مدركة لأننا وقفنا عليه في صورة بغير مقياس. وله ثمانية أضلاع، ضلعان أفقيان كبيران وضلعان عموديان أصغر ثم أربعة أضلاع متساوية ولكن أصغر من الأضلاع السابقة في الأطراف. وفي وسط الختم دائرة كبيرة ويسير من كل ركن خطان إلى طرف هذه الدائرة. وهكذا يكون الختم مقسماً إلى دائرة الوسط و٨ مقاطع في طرفها. ويتكون مكتوب الدائرة من خمسة أسطر بينها كما يلي: سطر أول: علي دينار ابن، سطر ثاني: السلطان زكريا، سطر ثالث: ابن السلطان، سطر رابع: محمد الفضل، سطر خامس: ١٣١٦ -وهو التاريخ.

وفي كل مقطع من المقاطع الثمانية مكتوب ولكن أغلب ما كتب فيه غير ظاهر. وما أمكن تبينه كالآتي: رسول في مقطع-عمر الحسن في مقطع-أبوبكر العباس في مقطع، عثمان الحسين في مقطع. ويبدو من ذلك أن نقش هذه المقاطع كان يتكون من أسماء أعلام إسلامية.

---

(١) انظر شكل ٢٣..

وقد ورد الختم في وثيقة مصورة، وهي رقم ٥٣٨ في قسم المتنوعات وتاريخها غاية محرم ١٣٢٣هـ.

الديباجة

وهي المرحلة الثانية لتوثيق الفور بعد الختم بينما هي المرحلة الأولى في وثائق الفونج. وهذا هو الاختلاف الأكبر بين وثائق الفونج ووثائق الفور.

إن الدعاء الديني يأتي عند الفور كقاعدة بعد الختم. ولم نر في أي وثيقة من وثائق الفور حالة يأتي فيها الدعاء الديني قبل الختم، أو يكون فيها الختم في طرف والدعاء الديني في طرف كما هو الحال في الفونج.

والدعاء الديني عند الفور يتكون عادة من البسملة والصلاة على النبي والسلام، وذلك بخلاف العادة عند الفونج حيث الصيغ المنمقة المطولة للدعاء. وقد لاحظنا أن الفونج يهتمون بها اهتماماً بالغاً كما لاحظنا أن استعمالِ الصيغ عندهم فيه شيء من الالتزام بحيث يضحى الدعاء الديني علامة ديوانية للسلطان أو الشيخ أو الوزير.

وواضح من تصرف كتَّاب الوثائق التي وقفنا عليها أنهم يعتبرون الدعاء الديني مرحلة منفصلة عن مرحلة الختم والمرحلة التالية للدعاء ولذلك فإنهم غالباً ما يتركون حيِّزاً واضحاً بين الدعاء الديني والختم وبني الدعاء الديني والمرحلة التالية له.

وقد لاحظنا في بعض الحالات أن الكاتب لا يذكر الدعاء الديني كله وهو أمر يتسق مع إهمال الابتهال في نقش الختم.

الأرض

تُكَوِّنُ الأرض الزراعية في السودان القوة الاقتصادية الكبرى بحكم أن السودان بلد زراعي. ونقصد بالأرض الزراعية تلك التي يزرعها الإنسان لمنافعه المتعددة وما تنبته الطبيعة بشكل نافع للإنسان من غابات ومراعي.

وعندما نتكلم عن الأرض في هذا البحث إنما نتكلم عنها على هذا الأساس، أي على أساسها النافع لحياة الإنسان، وبالتالي فإننا نأخذ في اعتبارنا نظرة الإنسان إليها وإلى منافعها وتأثير هذه المنافع على الإنسان نفسه وعلى النظم التي ترتب حياته.

ودواماً كان وضع الأرض في مجتمعات السودان المختلفة والمتباينة مرتبطاً بأوضاعها السياسية، فلكل نظام سياسي في السودان، سواء أكان هذا النظام سلطنة أم مشيخة قبلية أو مملكة أو أي وضع من أوضاع نظم الحكم، سياسته نحو الأرض ونظامه الذي يكيف علاقات الأفراد والجماعات بالأرض وحقوق استغلالها.

وبصورة عامة يمكن القول بأن هناك ثلاثة اتجاهات تقوم على أساسها أوَجه التملك والأعراف التي تنظمها. أولاً هناك الأرض التي يزرعها الإنسان بأساليبه المختلفة سواء كان رياً انسيابياً أو ريّاً مطرياً أو رياً بالآلة كالسواقى، إن هذه الحالة تتميز باستعمال يد الإنسان في الإنتاج أي بعنصر الفلاحة. هذا عن أسلوب الإنتاج. أما عن العلاقة الإنتاجية بين الإنسان المستغل وبين هذا النوع من الأرض فهي أن المنفعة تصير منفعة شخصية أو أسرية. فالشخص الذي يزرع أو الأسرة هو الذي يستفيد من الغلة التي تنتجها الأرض والإنسان الذي يعيش عليها هو إنسان مستقر. وفي العلاقة القانونية يكون الوضع في هذه الحالة هو التمليك أو الحيازة في حدود الاستغلال، ذلك

لأن مثل هذه الأرض تحتاج إلى خدمة بشرية في النظافة والتسميد وانشاء القنوات وتدبير الآلات ذات الدوام كالساقية مثلاً.

ثم هناك أرض المرعى وهي لتربية الحيوان لا الفلاحة. والعلاقة الإنتاجية هنا علاقة جماعية بحكم ظروف المرعى فهي مفتوحة للقبيلة كلها. وإنسان هذا النوع هو إنسان متجول لأنه دائماً في طلب الماء والكلأ لحيواناته. أما العلاقة القانونية فهي أن الأرض ملك الجماعة أو القبيلة. والقبيلة كلها مسئولة عن حمايتها من تغول القبائل الأخرى –سواء أكان بالنزوح الدائم إليها أو النزول من أجل المرعى–وعن تنظيم الرعي ودورته السنوية. ويمثل سلطة القبيلة شيخها، ويعاونه في الأداء حملة العرف وحفظة التقاليد.

ثم هناك الغابات. وهي منفعة عامة للجماعة أو القبيلة، إلا ما ينبته صاحب الملك في أرضه، فإنه يصير في هذه الحالة لصاحب الملك. وكما أن استغلالها على الشيوع في حدود الجماعة أو القبيلة فإن ملكيتها على الشيوع أيضاً بنفس المقدار. وتنظم كل قبيلة حسب أعرافها وتقاليدها حق كل بطن وكل أسرة وكل فرد من هذا الملك. وشيخ القبيلة بمعاونة حفظة العرف هو المنوط به بتطبيق ما هو معقود بعرف القبيلة وتقاليدها. والعمل في الغابة موسمي سواء كان لقطع الخشب وحرقه أو كان لجمع ما تدره الغابة من محصول مثل الصمغ. ولذلك فإنه عمل إضافي بالنسبة للراعي أو المزارع.

إن الأرض ليست مجرد قوة إنتاجية تدر سبل العيش فحسب، إنما هي أساس مهم في تشكيل المجتمعات وتوجيه نشاطها. وعن طريق دراسة طرق استغلال الأرض ودراسة علاقة الإنسان بالأرض من جوانبها الاقتصادية والقانونية وما تفرضه الأرض

على الإنسان من أنماط العيش نستطيع أن نفهم قدراً أساسياً من حياة هذا الإنسان وسلوكه الاجتماعي والسياسي.

فدراسة النظم الخاصة بالأرض دراسة في المقام الأول لسلوك المجتمعات في بناء تكويناتها الاجتماعية والسياسية ومن هنا كان اهتمامنا بدراسة وضع الأرض عند الفونج ثم في فترة المهدية وثم-أخيراً-عند الفور. وفي اعتقادنا أننا بينا في هذه الأبحاث مدى الترابط القوي بين نظم الأرض وبين النظم الاجتماعية والسياسية، وذلك بحيث تؤثر نظم الأرض في النظامين الاجتماعي والسياسي، ويؤثر النظامان السياسي والاجتماعي في نظم الأرض. علينا إذن أن نتذكر دائماً هذه المعادلة. علاقات الأرض تؤدي إلى علاقات إنسانية في المجالين السياسي والاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية والسياسية تؤثر في علاقات الأرض. والمهم في الجانبين هو الإنسان الذي يملك أن ينظم نفسه والذي هو في نفس الوقت واقع تحت تأثير ظروفه، فكل طرف يأخذ من الطرف الآخر ويعطي له.

إن هناك تفاوتاً في طريقة استعمال الأرض ووضع النظم الخاصة بها من إقليم لإقليم ومن منطقة لمنطقة، ويمكن على وجه الإجمال أن نفرق بين إقليمين، هما الإقليم النيلي والإقليم المطري.

ففي إقليم النيل نجد أن الري مستديم أو يمكن أن يكون مستديماً إذا وجدت الآلات الرافعة أو إذا توفر الوضع للري الانسيابي. والخصب في هذا الإقليم متجدد بفعل الطمي النيلي. والزراعة تجري فيه إما بآلات الرفع كالسواقي والشواديف والطلمبات وإما في الجروف التي ينحسر عنها الماء بعد الفيضان. وهي تحتاج إلى مقدرة

لاستعمال آلة الرفع والقدرة على توفيرها، إما بصناعته محلياً كما كان يحصل في أمر السواقي أو بشرائها في حالة الطلمبات. والإنسان الذي يعيش هنا إنسان مستقر واعتماده الأكبر على الزراعة. ولدوام الاستغلال وحصر السكان في رقعة ضيقة صارت العلاقة القانونية السائدة هي الملك ولذلك كانت منطقة النيل هي منطقة الأملاك الخاصة فالأرض الملك هي الأصل هنا، والإنسان هنا إما الملك غني وذو جاه وإما معدم ففقير وحقير. ولما كانت الأراضي ضيقة وكانت سبل الرفع لا تغطي -خصوصاً في ظروف السواقي قديماً- إلا ما يجاور النيل فإن الأراضي أصبحت عزيزة وكانت أحياناً -بل في غالب الأحوال- تفوق قيمتها المعنوية والأدبية قيمتها الإنتاجية الحقيقية.

وفي إقليم المطر اتساع في الأرض وسهولة في الفلاحة لأن الأمطار هي التي تروي وليس الطلمبات أو الآلات الرافعة. ولا يحتاج المزارع هنا إلى القنوات. ويستطيع المزارع أن ينتقل من أرض إلى أرض جرياً وراء الخصوبة وهنا لا يوجد طمي النيل ليوفر الخصوبة المتجددة وللذلك تتجدد الخصوبة بفعل الطبيعة بأن تترك الأرض بوراً لسنوات. والإنسان هنا غير مستقر عموماً واعتماده الأكبر على تربية الحيوان. والعلاقة القانونية دائماً على الشيوع إلا ما كان ملكاً خاصاً هنا وهناك لأوضاع استثنائية. والفرد دائماً ما يزرعه دون صعوبة لاتساع الأرض، بل أن مقدار ما يزرعه مربوط بقدرته أو بقدرة العمالة التي يملكها في يده. ليس هنا معدم لا يجد أرضاً، والكل يستطيع أن يزرع ما طالما توافرت القدرة على الزراعة وطالما التزم بما تعاهد عليه الناس في بلده.

وضع المزارع:-

وكان على المزارع بعد أن يجمع محصوله أن يخرج منه حصة ما، وكانت هذه الحصة تتفاوت من جهة إلى أخرى حسبما يجري العرف وتقتضي التقاليد. كان المزارع

يدفع حصة مقابل الأرض إذا كانت ملك غيره ويدفع حصة الآلات إذا كانت الآلات لغيره. ففي الشمالية مثلاً هناك نصيب معروف لمالك الأرض، أحياناً النصف وأحياناً الثلث وأحياناً الربع وذلك حسب العادة والاتفاق بين صاحب الأرض والمزارع والذي يتم عادة في إطار العرف. وبالطبع يتوقف النصيب على مدى خصوبة الأرض ووفرة الماء أو سهولة الحصول عليه، فإذ كانت الأرض خصبة ارتفع نصيب صاحب الأرض. وفي النخيل مثلاً فإن لصاحب الأرض ثلثاً وللساقي ثلثاً ولصاحب الفسيل ثلثاً. ولدولاب الساقية حصة. والأمر في ذلك أن لكل قطعة في الساقية جعلاً معيناً. فللترس الكبير جعل وللترس الصغير جعل وللتوريق جعل وللقادوس جعل، وهكذا، ثم أن لبصير الساقية جعلاً معلوماً، وكذلك للحدَّاد، ولإمام القرية أحواض معلومة من الحبوب ونصيب معلوم من القش، ثم للولي أو الشيخ الذي يعتقد فيه المزارع جعل معين. وهكذا نجد أنصبة معلومة تخرج من إنتاج المزارع لجهات كثيرة. وفوق ذلك يأتي نصيب الحاكم، ومنه نصيب معلوم يعتبر حقاً للحاكم حسب عرف أهل البلد ونصيب آخر مغتصب يدفع للحاكم أو مندوبه بدافع الخوف. ثم هناك الزكاة الشرعية.

كان هذا في الشمال. أما في أواسط السودان وغربه فالقاعدة هي أن المزارع كان يدفع أيضاً أنواعاً ثلاثة: أولاً الزكاة الشرعية، وهذه لها أنصبة معلومة وهي تدفع للحاكم أحياناً، وأحياناً للفقرا أو لمن شاء المزارع أن يعطي. أما في دارفور فقد كانت الزكاة من حق السلطان. وفي المهدية كانت لبيت المال. وعادة يتهرب الناس من دفع الزكاة إلا إذا كانوا على قدر كبير من التدين أو كانت السلطة قاهرة لهم. ثم أنه كان

يدفع عدداً من العوائد تختلف من جهة إلى جهة وهي ما اصطلح عليه في وثائق التمليك بالسبل والشرور والمضار. وقد بينا جملة منها في كتابنا الفونج والأرض كما بينا جملة أخرى في هذا الكتاب.

ومما تنتجه الغابة قدر معلوم للحاكم وقدر آخر لمن يجنيه، وذلك على اختلاف. فإذا كانت الغابة ملك من يجني كان له قدر معلوم بينما للحاكم قدر آخر وإذا كانت الغابة على الشيوع-أي القفار-كان للحاكم قدر أكبر مما في الحالة الأولى وللجاني قدر أقل.

وكان الرعاة أيضاً يخرجون الزكاة حسب الأنصبة الشرعية، أو كان هذا هو المفروض، وهو لازم إذا كان المالك متديناً أو كان للحاكم وجه يفرض به إرادته. ثم أنه كان يخرج مقداراً مقابل ما يفرضه العرف والتقاليد.

وعلى ذلك نجد أن الراعي والمزارع كانا واقعين تحت طائلة قانونين هما الشريعة الإسلامية وقانون العرف، الأول يفرضه دينه والآخر يفرضه مجتمعه لحاكمه. وكان فوق ذلك يخرج جملة تحت طائلة القسر.

ولقد توافقت هذه الظروف لتضع المزارع في موقف صعب، فهو يكدح وينتج ويبذل العرق سخياً، ولكن طرفاً ضخماً من إنتاجه يذهب لمن لا يشاركه الإنتاج ولا يبذل مثله العرق. فصاحب الأرض وحاكم الإقليم والسلطان وغيرهم ممن يأخذون يفعلون ذلك دون أن يؤدوا مهمة في الإنتاج. لقد أضحى المنتجون في المزرعة والغابة والمرعى مهضومي الحقوق تحت طائلة الشريعة والأعراف والقهر وتبعاً لذلك كان وضع المنتج الزراعي في هذا المجتمع وضعاً سيئاً، وكان العلية الذين يعيشون على

إنتاجه، أو بالأحق الذين يعيشون عالة عليه، في وضع اجتماعي أرفع، وهذا يفسر لنا لماذا كان المزارع وضيع المكانة ولماذا كانت الزراعة متأخرة وبدائية في بلادنا ولماذا كان الناس ينظرون إلى العمل اليدوي على أنه أمر وضيع لا يقوم به إلا من هم من الطبقات الدنية.

ولقد تبين لنا من محصول دراستنا لوضع الأرض في الفونج وفي فترة المهدية أن المجتمع السوداني قد عرف الملكية الخاصة منذ أزمان بعيدة كما أنه عرف الملكية على الشيوع. وقد تبين لنا أن المحصول كان يقسم حسب الشريعة والعادة بين المزارع وبين المالك وبين الحاكم. وكان للحاكم حق في أن يقطع الأرض لمن شاء حسب الشروط التي يحددها، وإن كان ذلك مشروطاً بأشراط معلومة بحكم العرف والشريعة. وكان التفاوت واضحاً من منطقة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى فيما يختص بتطبيق العرف والشريعة وذلك حسب انتشار الإسلام والقوة المباشرة التي يفرضها على المجتمع. ففي فترة المهدية مثلاً فرضت الشريعة فرضاً بواسطة الدولة مع الإبقاء بقدر المستطاع على العرف. وفي سلطنة دارفور نلاحظ أن السلطان يأخذ الزكاة ويفرض حقه ذلك على المزارع فرضاً. وإذا كان تأثير الإسلام ضعيفاً في إقليم ما كانت فرص فرض الزكاة قليلة بنفس المقدار. والعرف والشريعة يكمل بعضهما البعض ويعيشان في أرضية واحدة. وحتى في عهد المهدية الذي التزم فيه النظام بتطبيق الشريعة الإسلامية وإلغاء القوانين الوضعية كان للعرف قوته، وقد اضطر المهدي تحت ظروف الواقع إلى الاعتراف به وتطبيقه في التعامل ما لم يكن فيه ما يخالف الشريعة. وحتى الملكية الخاصة أنكرها في أول الأمر ثم عاد فأقرها نظراً للأوضاع الحقيقية للمجتمع.

ومع أن العرف والشريعة ينظمان معاً وضع الأرض ويحددان النظم الخاصة بها والتعامل إزاءها فإننا نجد أن للسياسات العامة للنظم السياسية دوراً كبيراً في تشكيل هذه النظم. فاتجاه النظام السياسي إلى المركزية في السلطة كان يؤدي دائماً إلى زيادة في معدل الملكية الخاصة، كما كان يؤدي إلى ازدياد معدل الاقطاعيات الكبيرة. ذلك لأن الحاكم يهدف إلى الاعتماد على أصحاب الاقطاعيات بحكم ولائهم له، وهؤلاء بدورهم يسندون السلطان لتعزيز عطاياه لهم وضمانها. وهكذا نجد كثرة العطايا في عهد السلطان بادي بن نول في سلطنة الفونج وهو الذي ينتمي إلى بيت جديد في الحكم ويعمل على خلق بطانة خاصة به. كما نجد ذلك التوسع المطرد في إعطاء الحواكير منذ عهد السلطان عبد الرحمن الرشيد. وحتى الإقطاعات التي كانت تقدم للفقرا والعلماء والتي كانت توصف في صكوك العطاء بأنها بوجه الصدقة والرجاء الثواب عند الله لم تكن في الحقيقة إلا لاستنفار طبقة الفقرا والعلماء لمساندةِ الوضع السياسي.

الأرض في المصادر:-

إن ما تذكره المصادر عن الأرض في دارفور محصول طيب، بل إنه بالمقارنة مع المحصول الذي تذكره المصادر عن الأرض في الفونج محصول عظيم. ويبدو أن ذلك راجع إلى أمرين، أولهما أن سلطة سلاطين الفور على الأرض كانت سلطة مباشرة بحيث عدت أراضي السلطنة كلها ملكاً خاصاً للسلطان، وثانيهما إلى شهرة نظام الحواكير وكثرة ما روي من أخبارها.

لقد أشار الرحالة الثلاثة-بروان والتونسي وناختقال-إلى الحواكير التي أقطعها سلاطين الفور في معرض كلامهم عن العلاقة بين السلاطين من جهة وبين الفقرا

والعلماء وأعيان الدولة والمجتمع من جهة أخرى. ثم تناولوا وضع الأرض كمصدر دخل لهؤلاء جميعاً عند الكلام عن خزينة الدولة ودخل الأعيان، ثم تناولوا بعض سياسات السلاطين نحو الأرض في أماكن متفرقة كلما استدعت المناسبة.

ويلاحظ في ذلك أن ذكر الأرض يأتي مبعثراً هنا وهناك ضمن أخبار تلك البلاد وأخبار حكامها.

فبراون مثلاً يذكر أن السلطان يذكر علنا ملكيته لأرض السلطنة كلها وما تنتجه وأنه يعتبر السكان عبيداً له. [1].

ويذكر التونسي عطايا السلاطين للأعيان. ويذكر بصفة خاصة ما أقطع لوالده عمر التونسي وينقل الحجة التي أصدرها السلطان لإثبات هذا الإقطاع ولكن ذلك يأتي بالمناسبة وليس بغرض الحديث عن الأرض نفسها. ولما كانت أخبار التونسي حول الأرض أخباراً عرضية فإن المحققين لرحلته لم يهتما بالكلام عن الأرض والحواكير. وحتى عندما تكلم التونسي عن الأرض التي أقطعها السلطان عبد الرحمن الرشيد لوالده يعبر المحققان دون التفات لهذه القضية.

كذلك يذكر ناختقال[2] أخبار الأرض بطريقة عرضية، ولكنه كان أكثر اهتماماً من زميليه، وقد أعطى بيانات عن الحواكير. ويظهر المترجمان لرحلته إلى اللغة الإنجليزية اهتماماً أكثر ويتكلمان عن الحواكير.

---

(١) براون، ص٢٧٦.

(٢) ناختقال، انظر الصفحات: ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٢٢٩، ٣٢٧، ٣٥٩، ٣٦٥.

وفي المؤلفات التالية نجد اهتماماً متزايداً بقضية الأرض عموماً وبنظام الحواكير خصوصاً. وكان أول من تكلم عن ذلك نعوم شقير الذي تناول في تاريخه نظرة سلاطين الفور نحو الأرض وما كان يعود عليهم وعلى أعوانهم من المنافع-كما أورد مجموعة من وثائق التمليك.

ويذكر بيتون[1] في مقالاته عن الفور في مجلة السودان في مذكرات ومدونات طرفا من قضية الأرض عندما يذكر أن جماعة التالنقا ملاك إقطاع وحملة ألقاب بينما يعتبرهم ناختقال وماكمايكل الفروع البعيدة من أقرباء السلطان.

ويذكر علي أبو سن في مذكرته ما يجنيه المزارع وما يجنيه صاحب الحاكورة من المحصول ويتناول طبيعة المنازعات التي تنشأ حول الأراضي.

ويقول المؤرخ السوفيتي سمير انوف في كتابه (تاريخ السودان ١٨٢١-١٩٥٦م) معلقاً على نظام الأرض بأن النظام الإقطاعي قد أضحى هو الغالب في دارفور في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[2].

واعتماداً على وثائق أربعة تتعلق بالأرض ينقلها التونسي ونعوم كتب لوبوجي كروباشيك بحثه الذي أشرنا إليه من قبل، وهو أول بحث يكرس في هذا المجال، وقد تناول وضع الأرض كمصدر دخل للجهات المختلفة التي تستفيد من الإنتاج. كما تناول أثر ذلك على الوضع الاجتماعي والسياسي وذلك باعتبار أن الأرض كانت أداة

---

(١) بيتون: المصدر السابق.

(٢) كروباشيك، ص٤٨.

من أدوات السلطان في العمل السياسي وباعتبار أن التملك كان يعني قوة اجتماعية في حساب الوجاهة والنفوذ والثراء.

وقد اهتم الدكتور أوفاهي في دراساته عن دارفور بالأرض. ففي مقاله عن الدين والتجارة في سلطنة الكيرا بدارفور يتعرض إلى الأرض وأثرها في ميزان السياسة. غير أن تعرضه كان تعرضاً عرضياً. ثم تعرض إليها في رسالته الجامعية عن سلطنة الكيرا. ويبدو أن أوفاهي قد استفاد في بحثه هذا بوثائق الأرض التي اكتشفها أثناء طوافه بدارفور، وقد بين أوفاهي أنواع الحواكير ومفهوم التملك ومداه والطبقات التي كانت تنال الحواكير. وفي معرض كلامه عن نفوذ الفقرا والعلماء ذكر عطايا السلاطين لهم. ثم تعرض إلى الاقطاعات التي اقطعها السلاطين للفقرا والعلماء في بحثه عن دور رجال الدين في سلطنة كيرا. وباشتراك مع الدكتور عبد الغفار محمد أحمد نشر مجموعة من وثائق الأرض في كتيبين كما سلف القول.

أما البروفسير جوزيف توبيانا وزوجته ماري جوس توبيانا فقد اكتشفا ١٥ وثيقة في شمال الفور-كما ذكرنا من قبل. وقد نشرا تقريرهما عن رحلتهما في دارفور وتشاد وأشارا إلى اكتشاف هذه الوثائق في جملة ما ذكراه عن نشاطهما وإنجازتهما. ولكن يبدو أنهما لم يقوما بشيء إزاء نشر هذه الوثائق والتعريف بها. على أن البروفسير توبيانا قد تكرم وسمح لنا بنشر هذه المجموعة في هذا الكتاب. وهما لم يذكرا شيئاً في تقريرهما عن نظام الأرض وظروف التمليك والاستغلال وأثر ذلك كله في التركيب السياسي والاجتماعي.

إن هذا الاستعراض السريع يبين جملة اتجاهات في تناول قضية الأرض. فالرحالة الثلاثة بروان والتونسي وناختقال كان اتجاههم اتجاهاً خبرياً وعرضياً وهذا أمر مفهوم ما دامت مهمتهم الأولى هي تسجيل أخبار البلاد وأهلها وملوكها. ويأتي ذكر الأرض عندهم انسياقاً مع موضوعات أخرى. وكان اتجاه نعوم شقير وعلي أبو سن اتجاهاً موسوعياً، إذ الغاية الأولى عندهما هي إعطاء الحقائق. وقد ذكرت الأرض لاهميتها الخاصة وليس بوجه الانسياق. ويقرب إليهما بيتون الذي كان همه الأول التعريف بالفور. وكان اتجاه الباحثين من أمثال أوفاهي، وكروباشيك والفشران اللَّذَاينِ ترجما رحلة ناختقال اتجاهاً علمياً هدفه البحث في وضع الأرض في مجتمع الفور وما كان لها من تأثير في التركيب الاجتماعي والسياسي.

سياسة السلاطين نحو الأرض

كان السلطان موسى بن السلطان سليمان سولونج أول سلطان من سلاطين الفور يضع سياسة شاملة إزاء الأرض وقد اعتبر كل أراضي السلطنة ملكاً خاصاً له. وقد مضى من تلاه من السلاطين على هذه السياسة واعتبروا كل أراضي السلطنة ملكاً لهم يتصرفون فيها بالأخذ والعطاء كيفما شاءوا.

يقول نعوم شقير في ذلك: (وقد عمل السلطان موسى بالنظام المشهور في الشرق فيما يتعلق بملكية الأراضي فجعل البلاد كلها ملكاً للسلطان وقسم بلاد الحضر إلى حواكير أو اقطاعات وزعها على أهله واخصائه وكبار قومه بحجج مختومة بختمه فعاشوا بريعها هم وأهلها المزارعون. وكذلك قسم البادية وخص كل قبيلة بأمير من أبناء السلاطين أو بعين من الأعيان يُجْبى له زكاتها. وجمع السلطان نصيبه من الزكاة

والفطرة والعشور حسبما يفرضه الشرع الإسلامي. وكان المقاديم يجمعون الزكاة من البادية وملوك الجباة يجمعون الفطرة والعشور من الحضر وربما تنازل السلطان عن نصيبه في الحاكورة أو القبيلة فأعطى صاحبها حجة بالجاه فلا يقربه أحد من الجباة أو المقاديم. وقد جرى على هذا النظام جميع السلاطين الذين أتوا بعد السلطان موسى إلى انقضاء السلطنة)[1] وهذا السلطان هو نفسه الذي ألغى نظام النواب الذي استنه والده السلطان سليمان سولونج لحكم الأقاليم. وكان هؤلاء النواب من أهل البلاد. وقد عين موسى أربعة مقاديم من أخصائه في أقاليم السلطنة الأربعة وجرد النواب من السلطة. أي أنه جرد هذه البقية الباقية من القوى المحلية من السلطة الإدارية كما جردها من القوة الاقتصادية بجعل ملكية الأرض والتصرف فيها في يده بعد أن كانت في يد هؤلاء فالتجريد الإداري واكبه تجريد اقتصادي.

أما ما كان عليه الأمر قبل السلطان موسى فلم تذكر المصادر شيئاً عنه. ولكن طالما أن موسى هو الذي استن هذه السنة التي جعلت كل أراضي السلطنة ملكاً له فمن الميسور أن نعتبر أن مثل هذه السياسة لم يكن معمولاً بها من قبل. إذن من الذي كان يملك الأرض ومن الذي كان يتصرف فيها. في اعتقادنا أن القبائل هي التي كانت تملك الأرض أساساً وإن هناك الملكيات الخاصة في داخل هذا الإطار، وإن كل رأس قبيلة أو ملك أو شيخ كان ينصرف في أراضي قبيلته أو مملكته بالوجه الذي يكون عليه عرف بلده.

إن هذه السياسة التي وضعها السلطان موسى قد جعلت التصرف في كل أراضي السلطنة في يد السلطان. هذا صحيح! ولكن ينبغي ألا نبالغ في الأمر بحيث يأخذنا

---

(١) نعوم، ص ٤٧٢.

التعميم بعيداً عن الوضع. فبعض البلاد كانت بعيدة عن طائلة السلطان المباشر بحكم المسافات أو بحكم الأوضاع المحلية. وبعضها كانت عديمة الفائدة فلا يحتاج السلطان إلى مباشرة سلطته في التصرف. ونلاحظ هنا كيف تخلص عمر التونسي من حاكورة جبل مرة بحجة الحاجز اللغوي بينه وبين المزارعين، وإن كانت الحقيقة أن بعدها عن العاصمة قد جعل الاستفادة من الحاكورة ضئيلة المقدار. والقول بأن مناطق جبل مرة قد قسمت إلى حواكير في عهد السلطان محمد حسين قد يعني أن المنطقة قد تركت لبعدها ولضعف ظروف الاستفادة منها. وقد ذكر ناختقال الصعوبات التي كانت تحول دون الاستفادة من حواكير بعض المناطق.

إذن من الناحية النظرية كانت ملكية السلطان لأراضي السلطنة مطلقة، وقد تأيدت ملكيته هذه بتوافق الأعراف المحلية والشريعة الإسلامية في يد رأس الدولة. ومن الناحية العملية استطاع السلاطين ممارسة هذا الحق في أغلب مناطق الدولة، ولكن كانت هناك مناطق بعيدة عن متناولهم وهيمنتهم الفعلية. فملكية السلطان موجودة نظرياً في هذه المناطق ولكن المفعول كان حسب الظروف القائمة في المنطقة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان هناك قانون دالي الذي ينظم العلاقات بين الحاكم والمحكوم، وكانت هناك الشريعة الإسلامية بمثلها ونظمها وأشراطها. وقد كان من المفروض أن يلتزم السلطان في تعامله وتصرفاته بمقتضاهما، خصوصاً وقد كان حفظة التقاليد والفقرا والعلماء يمارسون قوة هائلة في المجتمع. وكان هناك احترام العدالة والعمل على نشرها، وقد طالما تفاخر السلاطين في وثائقهم بحمايتهم للعدالة ونشر ألويتها، أو كانوا كلما وقع نزاع حول الأرض رجعوا إلى القضاء والتحكيم

العادل الذي يأخذ العرف والشريعة معاً. ويبدو من الوثائق التي أتيحت لنا أن الحكم كان يجري بعدالة تامة، ثم كان هناك احترام الملكية أياً كانت طبيعته ونوعيتها. وأثر ذلك كان بعيداً إزاء الأراضي التي امتلكتها الأسر أو الأفراد لفترات طويلة. كانت هذه إذن-قانون دالي والشريعة الإسلامية واحترام العدالة والملكية-عوامل من شأنها أن تحد من سلطة السلطان إذا جار وتعيده إلى توخي العدالة والانضباط في ممارسة السلطة. غير أن هذه القوى كانت ذات طبيعة معنوية أو أدبية. فالفقرا والعلماء كانوا يمثلون نفوذاً روحياً واجتماعياً ولكنهم لم يكونوا سلطة أو قوة ذات مفعول عملي ترغم السلطان على شيء. وكان حفظة العرف-أو قانون دالي-يمثلون نفوذاً تقليدياً. ولكنهم لم يكونوا يملكون عملياً الحد من سلطة السلطان. أما احترام العدالة والملكية فأمر معنوي يتوقف على تصرف السلطان ومدى التزامه الوجداني، وما دامت ليست هناك رقابة على تصرف السلطان ولا سبيل إلى محاسبته وليس هنا ما يلجأ إليه المرء إذا ظلمه السلطان أو جار عليه فإن تأثير هذه القوى كان ضئيلاً جداً.

على أننا نلاحظ أن هناك جهات كان لها أثر فعلي في الحد من سلطة السلطان، وخاصة في عهد السلطان محمد الحسين، وربما كان ذلك لضعف هذا السلطان. فالأميرة الأياباسي زمزم أصبحت تمر على البلدان وتضغط على الناس وتجبي قسراً من مزارعي الأراضي الخاضعة لها. كذلك ارتفع نفوذ الأسرة المالكة-من أمراء وأميرات وانسباء وعبيد-وازدادت الأراضي المخصصة لها بشكل واسع في عهد هذا السلطان مما يدل على تضعضع سلطته. وكان ولاة الأقاليم قبله يقضون فترة تتراوح بين سنتين وثلاث في حكم الأقاليم، ولكنهم صاروا في عهده يبقون في مناصبهم فترة تتراوح بين

١٢ أو ١٥ سنة وكان من شأن ذلك الضعف بطبيعة الحال أن يحد من سلطته وأن يخلق قوى أخرى تنافسه في تملك الأرض والتصرف فيها.

وإن قصة الصراع بين أحمد شطة والفقيه محمد البولالاوي لمثل آخر. فالسلطان محمد الحسين الذي كان يشجع العلماء والفقرا وقد أعطى لهذا الفقيه منطقة ليعيش من دخلها. غير أن أحمد شطة، حاكم الإقليم الذي تقع فيه المنطقة، كان يعتبرها ملكاً له. ولذلك نشأ الصراع بينه وبين الفقيه وأبنائه وذلك تحت سمع وبصر السلطان الذي أعطى والذي يعطيه الحق السلطاني مثل هذا التصرف. ولما قتل أحمد شطة أحد أولاد الفقيه لم يستطع السلطان أن يفعل شيئاً واستمر الصراع حتى فقد الفقيه ابنيه الآخرين على يد أحمد شطة.

العطايا أو الإقطاعيات

إن العطايا التي ترد في الوثائق ثلاثة أنواع. أولها-وهذا أقلها وزناً-كان أمر الرواعية. وهؤلاء عربان من كردفان-أو الصباح كما تقول الوثائق-أو من دارفور. وعادة يعطي السلطان أحد أخصائه أو رجال دولته حق التصرف في هؤلاء على اعتبار إنهم رعاة. وعلى أساس هذا العطاء يجد الرعاة حق المرعى والحماية. وهم يقدمون لمن يوكله السلطان الخدمة المباشرة برعي حيواناته ويدفعون له حقوق السلطنة حسب ما يقتضيه العرف والشريعة وبمقتضى ما يقرره السلطان عند العطاء.

والعطاء الثاني كان في حال القبائل الرعوية، وهذا لا يقتضى بالضرورة أن تكون القبيلة عربية. ولدينا في وثائقنا قبائل غير عربية فرض عليها هذا النظام وهي قبيلة المراريت. إن هذه القبائل غير مستقرة بحكم طبيعة حياتها. وحصيلة ما يدفعونه من الحبوب قليلة نسبياً، ولكن ما يدفعونه من الإبل والماشية والسمن كان كثيراً.

وبموجب هذا العطاء كان السلطان يتنازل لصاحب العطاء بحقوقه أو بجانب منها. والغالب أن التنازل يأتي في خطوتين، الأولى التنازل عن حقوق العرف، وهذا إجراء عادي، والثانية التنازل عن الحقوق الشرعية، وهذا إجراء يتم في حالات خاصة. ولابد للسلطان من أن يبين ذلك في حجة العطاء. ويحصل السلطان مقابل ذلك على جعل يقدمه صاحب العطاء كل عام أو في المواسم. فكأن السلطان يوفر على نفسه، مقابل ما يتنازل عنه، مشقة الإدارة والنفقة بغية جمع الحقوق، ويضمن في نفس الوقت جزءاً من حقه، كما يضمن أيضاً موالاة رجل. أما القبيلة فتنال الحماية وحقوق الرعي.

ومسؤولية صاحب العطاء مسئولية إدارية أيضاً، فهو مسؤول عن أفراد القبيلة جميعاً ومسؤول عن انضباطهم، وعلى أفراد القبيلة أينما كانوا أن ينصاعوا لأوامره وأن يقدموا له الحقوق..

والعطاء الثالث هو قطع الأراضي التي تقدم لبعض الأفراد. وهذا هو أهم أنواع العطاء فيما نحن فيه.

وعادة ما يستعمل لفظ الإقطاع لوصف هذا العطاء. وقد وصفه كروباشيك على أنه نظام إقطاع Fief System. وكان سميرانوف صريحاً في أنه إقطاع. وكذلك أوفاهي. ورغم أن في هذا الوصف جانباً كبيراً من الحقيقة ورغم أن الفور أنفسهم يستعملون اللفظ نفسه-مع ألفاظ أخرى-لوصف مثل هذا العطاء فإن علينا أن نحتاط بحيث لا نقحم مفاهيم الإقطاع التي سادت أوروبا بل ولا حتى تلك التي سادت في البلاد الخاضعة لسلطة العثمانيين كما في مصر مثلاً. ومن الأفضل دائماً في مثل هذه الحالات أن نبتعد عن مزالق الاصطلاحات التي وضعت لظروف خاصة ومجتمعات

مختلفة وأن نتفادى التعميات والألفاظ ذات الظلال الخاصة وأن نأخذ أفكارنا من واقع الحقائق المتاحة والتفصيلات التي توفرها الوثائق. وعلى ذلك ينبغي أن نرسم الإقطاع عند الفور من واقعهم ومن واقع البيانات التي يذكرونها في وثائقهم. وينبغي علينا ألا نعطي لفظ الإقطاع الذي يأتي ذكره في وثائق الفونج أكثر ممّا يعنى حقيقة، لأن المقصود هنا هو مجرد العطاء دون أن يقصد منه أي ظل من ظلال الإقطاعية بمعناها الاصطلاحي المعروف. فاللفظ يأتي من أقطع بمعنى أعطى أرضاً لشخص أو خصصها. ونحن نلاحظ أن لفظ الحاكورة لا يرد في وثائق الإقطاع إلا قليلاً. وربما كان ذلك يعني أن الحاكورة كانت عطاءاً خاصاً. وإذا صح تقديرنا الذي استقيناه من استقراء الوقائع، وإن كنا لا نملك دليلاً مباشراً يؤيدنا، فإن إقطاع السلطان كان على نوعين، نوع يعطى لشخص يزرعه ويستفيد من إنتاجه في معيشته، وهذا النوع كان غالباً في شكل قطع صغيرة، وهو ما يوصف عادة بأنها مِلك أو هبة أو صدقة. وغالباً ما كان ذلك لطبقة الفقرا والعلماء. وصاحب الأرض يزرع أرضه بواسطة المزارع إذا لم يكن مباشراً الزراعة بنفسه وقد يستغل جيرانه يجبرهم على العمل له بطائلة نفوذه. وهو حر التصرف في الأرض غالباً بأن يؤجر أو ينشئ فيها ما شاء أو بأن يتصرف في ملكيته بالبيع والهبة وما إلى ذلك. ومثل هذه الحقائق تبين عادة في وثيقة التمليك.

وهناك الحاكورة. وهي قطعة أرض كبيرة كأرض قمقوم وبنابن، وقد تمتد أميالاً. وقد تكون قرية واحدة كقرية كورا في الوثيقة الحادية عشر أو تكون عدداً من القرى، وقد تكون بطناً من قبيلة.

والحاكورة لفظ عربي، وجمعها حواكير. واللفظ الفوراوي المقابل له هو رو (Ro) وجمعه روتا (Rota). وهو يأتي من الحكر، أي أن يحوز الرجل أرضاً ويستغلها دون أن يكون له حق الملكية المطلقة عليها. إن الفور لم يعرفوا أصلاً الملكية المطلقة للأفراد، لأن هذه الملكية المطلقة كانت للجماعة حتى جعلها السلطان موسى للسلطان. فما عدا السلطان يمتلك امتلاك منفعة. ولذلك كان لفظ الحاكورة لفظاً دقيقاً في وصف هذه الحالة. هذا طبعاً يختلف عن الوضع الحالي الذي أخذ فيه الناس بمفهوم الملكية الخاصة، وهو مفهوم دخيل عليهم وعلى أعرافهم.

من الذي يعطى الحاكورة. إنه السلطان وحده وعطاء غيره لا يتمُّ إلا إذا أيده هو. ويصدر العطاء بوثيقة من السلطان تكتب بكيفية خاصة وتسجل عطاؤه وحدود العطاء وطبيعته ومزاياه وشروطه. ثم تسلم الحاكورة لصاحبها على الوجه الذي بيناه في مكان آخر.

إن العطاء قد يأتي عن رغبة السلطان، لأنه يريد أن يجعل لمعاون من معاونيه أو لصديق من أصدقائه أو لقريب له مصدراً للرزق، أو لأنه يطلب الثواب بأن يعطي للفقرا أو العلماء، أو يرجو تأليف القلوب نحوه أو يشتهى مجرد الإعلان عن سخائه وكرمه وحماسه للدين وتشجيعه للفقرا والعلماء. وقد يأتي أحياناً تأييداً لرغبة غيره في العطاء. ومثال ذلك أرض موسوا في الوثيقة السادسة عشر وحاكورة نعمة في الوثيقة السادسة والعشرين. ومثله أيضاً أن السلطان فيما يروي أحد المتنازعين في الوثيقة الرابعة قد أقطع أرض قمقوم بناء على عطاء ملك ميدوب.

ما هو وجه استفادة صاحب الحاكورة! يستطيع صاحب الحاكورة أن يزرع ما شاء بنفسه وبعبيده وبمن يستطيع تسخيره من الأهالي. ومن حقه أن يعقد ما شاء من

العقود مع المزارع فيما ينال من الإنتاج وإن كان ذلك لابد أن يكون في حدود النظام السائد الذي يحدد العلاقات بين أصحاب الأراضي والمزارعين ومدى استفادة صاحب الحاكورة. وهذا النظام قائم على ما يفترض دفعه للسلطان مقابل أرضه، وهو على وجهين، وجه تفرضه الشريعة الإسلامية بكيفيته ومقاديره ووجه يفرضه العرف والتقاليد بكيفيته ومقاديره أيضاً. والوجه الأول معروف وهو باختصار الزكاة، وقد جعل الشرع أمره في يد السلطان و الإمام. فهو الذي يجمعه ويقوم بالإنفاق منه في الأوجه المحددة وتمتعه بهذا الحق هو البرهان العملي لولايته على الناس. ولذلك كان سلاطين الفور لا ينزلون عن هذا الحق إلا في حالات قليلة، وكان من أظهر هذه الحالات العطايا للفقرا والعلماء. وربما كان ذلك للرابطة بين الشريعة وبين رجال الدين بحيث لا يرى الحاكم حرجاً في أن يوجه طرفاً من حقوق الشرع إلى الفقرا والعلماء. والزكاة توصف في الوثائق أحياناً بأنها أوساخ[1] لما أنها تخرج زكاة عن البدن أو تزكية للنفس.

أما الوجه الذي يفرضه العرف والتقاليد فهو ما يسمى بالسبل العادية أو سبل الحكام. والغريب أن المزارع ظل يدفع الوجهين الشرعي والعرفي مع أن أحدهما كان ينبغي أن يغني عن الآخر، وفي ذلك غبن شديد. والسبل أنواع، وقد عددت المصادر أنواعاً منها. أما الوثائق التي نحققها فقد ذكرت ١٢ نوعاً. وهي الدم والفسق والهامل والنار والقوار والدرقة والشوبة والنوبة والخدمة، وتسمى الضحوة أيضاً، والربطة والبقره والزنا. ومن المظنون عندنا أن هناك أنواعاً من السبل كانت مفروضة على

---

(١) الوثيقة رقم ٥.

المزارع في سلطنة الفونج. ثم وجدنا أنواعاً جديدة لم تذكرها وثائق الفونج والعبدلاب وهي من ضمن ما ذكرها ماثيوز(١) على أنها كانت تؤخذ من المزارع في منطقة سنجة على أيام سلطنة الفونج، والكبابيش كانوا مثلاً يدفعون لشيخهم أنواعاً كثيرة من عوائد العرف.

فالسلطان يتنازل عن هذه الحقوق أو بعضها لصاحب الحاكورة، فيقوم هو بجمعها للانتفاع بها في معيشة أتباعه وتدبير سلاحه وأموره. وهو مقابل ذلك يقوم بتقديم بعض الخدمات للسلطان. يقدم له الولاء ويكون في خدمته ويدافع عنه، وهو يعاونه في الإشراف على أهل الحاكورة، ويقدم له فوق ذلك جعلا سنوياً متفقاً عليه أو يكون مقدراً وهدايا تقدم له في المناسبات. أما العلماء والفقرا فعليهم خدمة الكتابة والقضاء والدعاء للسلطان وإقامة الشعائر الإسلامية وتعمير المساجد(٢). لقد أوضحت الوثائق هذه المنافع المتبادلة بشكل واضح. ونجد في الوثيقة الخامسة الصادرة من السلطان محمد الفضل دليلاً مباشراً على سبب العطاء. فهو يشير إلى شكوى صاحب الإقطاع من أن حاكم الإقليم لم يترك له شيئاً فيقول (بأنه قد استحوذ على جميع أوساخ الإقطاع الذي تفضلت له به إن كان الأمر كما ذكر ما فائدة الإقطاع له وإنما أعطيته لأجل يستعين بجمع السبل التي تتحصل منه لأنه ملازمنا للخدمة.. جميع ما يحصل فيه أناعفوت له منه) وواضح من هذا أيضاً أن حاكم الإقليم لا نصيب له بنفسه وإنما يأخذ من نصيب السلطان، فإذا تنازل عنه لشخص سقط بالتالي حق حاكم الإقليم.

)1(Matthwes, J.G.: Land Customs and Tenures in Singa District, SNR Vol, IV (1921) p.1-19.

(٢) انظر أيضاً الوثيقة العاشرة والحادية عشرة.

أما المزارع فهو باق بحاله سواء أكانت الأرض لهذا أو ذاك. وهو يخرج المقادير المفروضة من محصوله لمندوب السلطان أو صاحب الحاكورة. وكان لا يتأثر بالمنازعات حول الأرض لأن المنازعات تمس أصحاب الحواكير الذين كان يزداد نصيبهم كلما اتسعت أراضيهم بينما هو عليه أن يزرع فقط ليأخذ حقه ويعطي حق الأرض والعادة والشريعة لغيره مهما اختلف المالكون.

الملكية والتملك للحاكورة:-

أي نوع من التملك كانوا يعنون؟. إن الوثائق تنص على ملكية أصحاب الأراضي وعلى تمتعهم بحقوق الملكية. وفي بعض الحالات نجد تفصيلات التصرف مذكورة بدقة حتى يخيل للمرء أن الملكية مطلقة. ومثل ذلك قول السلطان في الوثيقة الأولى (يتصرف فيها حيث يشاء (كتصريف المالك) في ملكه إلخ، وقوله في الوثيقة ١٦: بل صارت له إقطاعاً شرعياً ناجزاً وحوزاً كاملاً وملكاً تاماً يتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات تباع وتوهب وتورث عنه إلخ. ومثل ذلك وارد في الوثيقة ٢٤. وأحياناً ينص السلاطين على أن العطاء باق إلى يوم الدين في صاحب العطاء وذريته.

ولكن الحقيقة أن المالك الحقيقي للأرض هو السلطان. وهو يستطيع أن ينزع الأرض في أي وقت شاء ويعطيها لمن شاء. وهذا بخلاف الحال بالنسبة للملكية المطلقة. إذ التملك هنا يعنى حق الاستغلال ما دام السلطان راضياً على العطاء. والقاعدة العامة أن الحاكورة لا تورث لأنها في الأصل تعطى مقابل خدمات للسلطان. فإذا مات الرجل أعطي لغيره ممن يقدم خدمة للسلطان. وإذا وقع في سخط السلطان أخذت منه الأرض.

وبما أن استمرار التملك كان يعتمد على بقاء رغبة السلطان في أن تكون الحاكورة للشخص فإن التملك كان بطبيعته تملكاً مؤقتاً. وإذا ما كان هذا هو الحال والسلطان على قيد الحياة فكيف يكون الحال إذا ما جاء سلطان جديد إن هذا هو ما كان يخشاه أصحاب الأراضي. إذ ربما يشاء السلطان الجديد أن يغير ويبدل. ولخوفهم من هذا المأزق أو تأكيداً لقوة العطاء وسريانه وتطميناً لأصحاب العطايا كان السلاطين يؤكدون بقاء التملك في صاحبه وفي ذريته. ولكن ذلك لم يكن ليقيد مشيئة سلطان آخر إذ ما شاء أن يبدل لذلك كان أصحاب الأراضي يعرضون على كل سلطان جديد وبالطبع مصحوبة بالتمنيات والهدايا، ليقر لهم أراضيهم. وبفضل هذه الإقرارات كانت بعض الأراضي تبقى في حيازة بعض الأسر بما يشبه الدوام.

انتقال الإقطاع من شخص إلى آخر:-

لقد أقطعت أرض قمقوم أولاً للنعمان، فلما توفى أُقطعت للحاج عمر. وقد اتبع السلطان عبد الرحمن الرشيد عرب المسامير إلى أمينه محمد علي جامع. ثم انتقل الأمر منه في عهد السلطان محمد الفضل إلى أمينه ووزيره حامد بن السلطان. وعربان الماهرية كانوا تابعين للحاج أحمد عيسى ثم انتقلوا إلى ابنته زهرة برغبته وبتأييد السلطان. والحاكورة نعمة كانت بيد الملك كرتكيله ثم انتقلت إلى عبد الله كرقاس ثم إلى المقدوم عبد العزيز ثم الحبوبة أم بوصة وهي والدة السلطان محمد الفضل. وبعد وفاتها أعطاها السلطان محمد حسين إلى صهره الحاج أحمد عيسى. ثم وهبها هذا بدوره إلى زوجته بنت السلطان فاطمة أم إدريس. وكانت حاكورة أخرى بيد أم بوصة ثم أعطاها محمد

حسين بعد وفاتها إلى الفقيه عز الدين، وأرض موسوا تصير للفقيه أحمد عمر بناء على رغبة شركائه وموافقة السلطان.

كان تسليم الأرض لصاحب العطاء يتم في مراحل محددة. ولهذه المراحل شروط ضرورية. ولا يتم التملك إلا بها. وعند حصول منازعة حول أي أرض ينظر القضاة والمحكَّومون في هذه المراحل، فمن استوفاها كان صاحب الحق ومن عجز عنها خسر ادعاءه. في المرحلة الأولى يقرر السلطان الرغبة في إقطاع أرض معينة لشخص معين ويخطره بهذه الرغبة. وفي المرحلة الثانية يرسل السلطان من يقف على هذه الأرض ويحدد حدودها عملياً بالمشي حولها. وعادة يحضر هذه المرحلة موجه السلطان وصاحب العطاء ومندوب عن صاحب الإقليم وأصحاب الأراضي المجاورة.

وفي حالة أرض قمقوم مثلاً أرسل السلطان موجهه وهو الملك بشاره. وقد حضر تحديد الحدود معه محمد كيكا موجهاً من قبل التِكناوي الذي هو حاكم المنطقة الشمالية من دارفور وسوم فتا-وهو ما يوصف برأس الشرتاي-مندوباً عن شرتاي الجهة. وهناك حالات شبيهة ترد في الوثائق. وبعد أن يتم التحديد على الطبيعة يبين موجه السلطان ذلك كتابة ثم يرفعه للسلطان. يطلع السلطان على الحدود فيؤيدها إذا كانت موافقة لإرادته.

وهنا لابد أن نذكر أن السلطان قد لا ينظر في الحدود عملياً اكتفاء بما قام به الموجه ولكن لابد من النص على أنه نظر ووافق لأن إرادة السلطان ضرورية في إقطاع الأرض لما أنه هو مالك الأرض الفعلي والسلطة الوحيدة التي لها حق التصرف فيها.

وفي المرحلة الثالثة يصدر السلطان وثيقة مكتوبة وهي التي تسمى الحجة يقر فيها ما تم ومبيناً المراحل الثلاث ومحدداً طبيعة العطاء وشروطه.

وفي المرحلة الرابعة تتم الحيازة وهي أن يقوم صاحب الأرض بتسلم الأرض ومباشرة حقه المنصوص في الحجة. وقد بينت الوثائق التي عالجت المنازعات أن الحيازة شرط ضروري وأن العطاء لا يتم إلا به.

أرض السلطان:-

كان السلطان يتصرف في أرض السلطنة فيقطعها لمن شاء لينتفع بريعها. أما هو نفسه فكان يزرع في أملاكه الخاصة، وهي التي كانت ملكاً خاصاً لأجداده. ويذكر أنه كان للسلاطين أملاك خاصة في جبل مرة، وإقطاعات أخرى بكيرلي وريل وتندلتي وغيرها. وكان على الأهالي أن يقوموا بزراعة أرضه دون مقابل وذلك بخلاف ما كان يقوم به الأرقاء وقد وصف التونسي كيف يبدأ السلطان الموسم الزراعي بمزرعتهِ، ولطرافة وصفه وأهميته رأينا أن ننقل هذا الوصف بحرفه: يقول التونسي:-

(إن السلطان له مزرعة معلومة يزرعها لنفسه في كل سنة، وفي يوم بذر الحب فيها بعد الأمطار،يخرج في مهرجان عظيم، ويخرج معه من البنات الجميلات المتجملات بالحلي والحَلْي، ما ينوف عن مائة صبية من محاظيه الخاصة، حاملات على رؤوسهن آنية فيها المآكل الفاخرة. وهذه الأواني تسمى بالعمار، مفردها: عمرة. فيمشين وراء جواد السلطان، صحبة العبيد الصغار الحاملين للحراب، المسمين: كوركوا، وأصحاب الصفافير. وهؤلاء

يغنون بغناء حال تصفيرهم، وكوركوا، الحاملون للحراب يغنون معهم، فحين تخرج البنات مع السلطان، يغنين معهم أيضاً. فيبقى لجموعهم صوت جميل جداً.

وحينما يصل السلطان إلى المزرعة، ينزل عن جواده، ويأخذ البذر، ويأتى أحد عبيده يحفر الأرض بمسحاة معه ويرمى السلطان البذر وهو أول بذر يقع في الأرض، في الجهة التي فيها السلطان. فعند ذلك تتبعه الملوك والوزراء والقواد، فيبذرون الحب ويزرعون المزرعة في أسرع وقت.

وبعد تمام زرع المزرعة، يحضر الطعام المحمول على رؤوس البنات المذكورة، فيوضع أمام السلطان فيأكل منه هو ووزراؤه، ثم يركب في مهرجانه حتى يصل إلى دار ملكه، وهذا اليوم من الأيام مشهور في دارفور [1] .

وكان لحكام الأقاليم مزارع خاصة أيضاً. وكانت أكبر الأراضي للأباديما والتكناوي ثم بعدهما لبقية الأعيان حسب مراتبهم أو قربهم إلى السلطان. وكان الفور لا يعرفون نظام المرتبات فلا يخرج السلطان شيئاً من خزينته لرجال دولته مقابل خدماتهم أو لتوفير سبل العيش لهم وإنما كان يكافئهم بالأراضي لينتفعوا بِغَلَّتِها.. وكان لحكام الأقاليم نصيب من أصحاب الحواكير يدفعونه في المواسم عن رضاء. ولهم نصيبهم من الغرامات ومما يفرضه العرف. ويذكر التونسي ذلك فيقول:-

---

(١) تشحيذ الأذهان، ص ١٧٧.

(ثم أعلم أن جميع ما ذكر أقطاع من أرباب المناصب لا يعطيهم السلطان راتباً ولا مرتب لهم عنده بل كل منصب له إقطاع يأخذ منها أموالاً وما يأخذه من الأموال يشتري به خيلاً وسلاحاً ودروعاً ولبوساً ويفرقها في العساكر)[1].

وللسلطان دخله من حقوق السلطنة. فله العشور والفطرة من الحضر والزكاة من البادية وعشور البضائع من التجار ونصيبه من قانون دالي وهو القانون العرفي للفور والضرائب على التجار والحدادين وهدايا الحكام وأصحاب الحواكير والتجار. وهو يصرف من هذا الدخل على بيته وأخصائه وجنوده[2].

يقول التونسي:-

(وكيفية ما يأخذه هو أن زكاة الحبوب كلها للسلطان، كزكاة الماشية، فلا ينالون منها شيئاً، وإنما لكلْ ملك منهم أفدنة كثيرة، يزرعها دخناً وذرةً وسمسماً وفولاً وقطناً، تزرعها الرعايا وتحصدها وتدرسها له قهراً عليهم وله الهامل، وهو الضال من رقيق وبقر وغنم وحمير يبيعونها له ويأخذ ثمنها إلخ فيذكر التقادم، وهو هدية، والخطية، وهي غرامة، والدم وهو الدية، وكان يجبي حقوقه من الحبوب عن طريق الجبايين أي الذين يجبون الغلال من البلاد، فيأخذون عشر محصول الحبوب ويجعلونه في مطامير لاحتياج السلطان)[3].

---

(١) تحيذ الأذهان، ص ١٨٤.

(٢) نعوم شقير، ص ٤٧٤.

(٣) تشحيذ الأذهان، ص ١٨٤.

وكان السلطان وحكام الأقاليم يزرعون مزارعهم الخاصة بالأرقاء وبالأهالي الذين كانوا يعملون في هذه المزارع قسراً دون مقابل. وكان الفقرا والعلماء أيضاً يزرعون بالأهالي بغير مقابل أيضاً. ولكن العمل عند هؤلاء لم يكن قسراً، إذ لا يملك الفقرا والعلماء قوة قاسرة، وإنما كانوا يقومون بالخدمة تحت تأثير الدين، وهو نوع من الاستغلال بغير شك. أما أصحاب الحواكير فكانوا ينالون نصيباً مما ينتجه المزارع. وهم يقدمون نصيباً من نصيبهم لحاكم الإقليم وللسلطان.

وإذا كنا قد لاحظنا من قبل الحيف الذي كان واقعاً على المزارع من جراء تطبيق أحكام الشريعة وأحكام العرف والتقاليد معاً بحيث يعطي غالب محصوله لغيره من الملاك والحكام والفقرا وكيف كانت الظروف تسحقه سحقاً وتجعله يعيش على فقر دائم فإننا نقف هنا على جانب آخر من جوانب الظلم الواقع عليه، وهي أنه يساق قسراً ليزرع للسلطان ولحاكم الإقليم دون مقابل كما يسِاق ليزرع للعلماء والفقرا تحت تخدير الشعور الديني أو رهبة من شرهم.

محصول الحاكورة:-

يذكر ناختقال بعض التفاصيل المفيدة عن محصول السلطان من الحواكير[1] فهو يقول بأن الديوان كان يجمع المحصول كل أربع سنوات وإن كمية المحصول كانت تختلف وتتفاوت حسب إنتاج المنطقة ونوعيته. فمناطق الرعي كانت تدفع من الجمال والخيول حتى ١٣٠ رأساً. وكانت بعض القبائل تدفع رقيقاً. وكانوا يدفعون كميات

(١) ناختقال، ص٣٥٩.

من الذرة والدخن والتمباك والملح والعسل والسمن. وكان يجبي من الحواكير التي يعطيها لمعاونيه من رجال الدولة نحو ٥٠ إلى ١٠٠ وإلى ٢٠٠ جرة من السمن.

وبخلاف ذلك كان يتفق مسبقاً على أن يدفع صاحب الحاكورة نصف ما يحصل عليه إلى السلطان بينما يفوز هو بالنصف الآخر. أما إذا كان معْفيً من هذا الدفع فإنه كان يقدم كمية مناسبة على سبيل الهدية. ويضاف إلى ذلك ضريبة التكاكي، وهو قطعة من القماش المصنوع محلياً وطوله ٤ متر وعرضه ⅓متر- بخلاف الضرائب الخاصة بالحواكير. فدار الريح مثلاً-شمال دارفور-كان يدفع ٨٠٠ قطعة، ودار الدالي ٧,٠٠٠ قطعة، ودار كرني ٨,٠٠٠ قطعة، ودار فيا ٥,٠٠٠، ودار مادي ٤,٠٠٠، ودار ديما ٦,٠٠٠، ودار أوما ٣,٠٠٠.

آراء حول أنواع الحواكير:-

بعد أن يشير إلى تنوع الحواكير حسب الأقاليم المختلفة يخلص الدكتور أوفاهي إلى أن أنواعها ثلاثة. فحاكورة الجاه كانت تعطى عادة للفقرا ولنساء العائلة المالكة وأولاد السلاطين. والحاكورة العادية كان يمكن أن تكون من نصيب هؤلاء وأمثالهم ولكنها تعطى عادة لحملة الألقاب وموظفي البلاط. ثم يذكر أن الفرق الرئيسي بين النوعين هو أن حاكورة الجاه كانت مُعْفاة من حقوق السلطان الشرعية وغيرها وأنه كان محظوراً على الجباة والولاة دخولها في حين أن الحاكورة العادية كانت خاضعة لهذه الحقوق. والنوع الثالث كان عبارة عن إعطاء السلطان حقوق التملك على عدد من القرى لصالح بعض الفقرا من أجل تعمير مسجد. وفي هذه الحالة كانت الزكاة والفطرة تدفع للسلطان.

أما كروباشيك فلا يذكر أنها أنواع وإنما يشير إلى العطاء وإلى أن السلطان كان يعفي بعض من يقطع له جانباً من الحقوق أو الحقوق كلها فلا فرق عنده بين حاكورة وحاكورة على أساس طبقات الناس.

وعندنا أن أنواع الحواكير لم تميز حسب طبقات الذين يحصلون. وليس صواباً أن الفقرا والعلماء وأهل بيت السلطان كانوا يتميزون بنوع خاص من الحواكير هي حواكير الجاه. بينما كان الآخرون يحصلون على نوع آخر. ولعل الأمر قد اختلط على أوفاهي لورود لفظ الجاه في بعض الوثائق. ولو نظرنا إلى شروط العطاء وامتيازاته في الوثائق المتوافرة لدينا لوجدنا أن السلطان يتنازل عن حقوقه أو بعضها حسب هواه أو حسبما يريد أن يتحف به الشخص. إن الباسي نور الدين والحاج أحمد عيسى يحصلان على نفس المزايا التي يذكرها أوفاهي لحاكورة الجاه ونحن نلاحظ في الوثيقة العشرين أن السلطان محمد الفضل قد أقطع أرضاً وتنازل عن بعض حقوقه عنها وأن ابنه محمد الحسين قد تنازل عن مزيد من الحقوق بعد أن أقر عطاء والده.

وما تنازل عنه. فالتنازل إذاً لا يكون بمقتضى نوعية محددة للحواكير، بحيث يتنازل السلطان بمقدار معين لنوع معين، وإنما هو حسب مشيئة السلطان المطلقة وحسب رغبته في أن يفيد صاحب العطاء. ولفظ الجاه لا يعني شيئاً بالنسبة لنوع الحاكورة وشروطها أو بالنسبة لنوعية التملك وإنما يعني مطلق الفضل والتفضيل. وجاه الملوك هو فضلهم. وجوهناه بمعنى تفضلنا عليه. فلفظ الجاه الذي يذكر في بعض الوثائق يقابل في معناه لفظ تفضل الذي يذكر في البعض الآخر وصفاً لتصرف السلطان.

حاكورة العربان:-

وفي البادية حيث المجتمع رعوي جعل السلطان على كل عشيرة زعيماً من بينها، وهو شيخ القبيلة أو ملكها وهذا الشيخ يتبع حاكم الجهة سواء كان ملكاً أو سلطاناً أو شرتاياً. وهو مسئول عن جمع حقوق السلطان من الرعاة، ويعاونه في ذلك المقدمون، وهؤلاء مثلهم الجباة أو الجبّايون الذين يجمعون الحقوق من سكان الحضر. وكانت حقوق البادية التي تدفع للسلطان هي الزكاة الشرعية على الماشية والزراعة والفطرة وجملة أخرى من الحقوق يفرضها العرف والتقاليد.

وكما كان يتم إزاء حقوق السلطان في الأراضي التي تحكر فإن السلطان كان أحياناً يتنازل عن حقوقه على عشيرة من العشائر لشخص يوليه عليهم. وكان هذا الشيخ يعطي للسلطان مقابل ذلك طرفاً مما يجنيه كما أنه كان يقدم للعشيرة بعض الخدمات، وكان أهم هذه الخدمات الحماية. وكما يبدو فإن مثل هذا العطاء كان يتم أيضاً إزاء مجموعات صغيرة من الرعاة، فيقوم الرعاة بخدمة من يوكل إليه أمرهم ويدفعون له ما عليهم بينما يقوم هذا بحمايتهم. ويبدو أيضاً من الوثائق أن بعض أعيان دارفور كانوا يأتون بالرعاة من كردفان ليرعوا لهم حيواناتهم. ويبدو أيضاً أن مثل هذا التصرف كان في حاجة إلى تأييد السلطان. وربما كان للإشارة إلى هؤلاء القادمين من كردفان أو دار الصباح على حد تعبير الوثائق أهمية أبعد مما تسجله الوثائق مباشرة، وهي أنها تمثل طرفاً من عملية نزوح القبائل العربية غرباً إلى دارفور في عهد سلطنة كيرا، ومن بين هذه القبائل قبيلة المعاليا.

وكان الشيخ مسؤولاً عن العشيرة على أساس قبلي فهو مسؤول عنها في حدود دارها إذا كان لها دار معلوم ومسؤول عن أفرادها إذا كانوا في دور قبائل أخرى. وعلى أفراد القبيلة أينما كانوا أن يؤدوا إليه الحقوق المفروضة.

ولسنا نجد اصطلاحاً محدداً يطلق على هذا الذي يوليه السلطان على العربان. ففي بعض الوثائق يرد لفظ (تفضل) لوصف تصرف العطاء، وليس معه اصطلاح على من يولى. وفي وثيقة واحدة ذكر لفظ (ولايته)[1]وعلى ذلك يمكن أن يشار إليه بالوالي. وفي وثيقة أخرى ورد لفظ (استحقهم) ولفظ (حوزة) مشيراً إلى تصرف العطاء أيضاً. وفي الوثيقة السادسة قال (ليكونوا رعاة له) إننا نفتقد في حال حاكورة العربان اصطلاحاً يطلق على صاحب الحاكورة.

وفي مجموعة الوثائق التي ننشرها ست وثائق تدور حول حواكير العربان وهي السادسة والعاشر والثانية عشر والرابعة عشر والخامسة عشر والسابعة والعشرون، وفي اعتقادنا أنها تمدنا بمعلومات وافرة عنها.

وفي الوثيقة السادسة ندرك أن الباسي نور الدين بن الملك يحى أحضر من دار صباح-يعني كردفان-ثلاثة رجال هم أولاد الصالح الجابري ليكونوا رعاة لإبله. وقد أقر السلطان ذلك وتنازل عن حقوقه عليهم (من جميع السبل العادية والخدمة) وحولها لصالح نور الدين ولكنه في نفس الوقت لا يشير إلى الحقوق الشرعية-الفطرة وزكاة الماشية-وهي حقوق ما كان السلطان يتنازل عنها عادة إلا لرجال الدين والأخصاء من رجاله. ويبدو أنه احتفظ بها لنفسه، أو يبدو أنه تغاضى عنها لما كان هؤلاء مجرد رعاة

(١) انظر الوثائق ٦، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥، ٢٧.

يرعون إبل الباسي. وقد أكد السلطان وضع الرعاة بالنسبة للباسي فقال: صاروا عرباً له ولذريته يتصرف فيهم ولا يتعرض له أحد) وقوله عرباً يعني رعاة، وهذا الحق يمتد منه إلى ذريته وراثياً، وله أن يتصرف فيهم.

ومن الوثيقة الخامسة عشر نعلم أن السلطان عبد الرحمن الرشيد أعطى أولاد درفي للباسي نور الدين وأن ابنه السلطان محمد الفضل يجدد نفس العطاء ويؤكده. وقد عددت الوثيقة كبار هذه العشيرة. وهو ينعتهم بأخواله. وهذا اللفظ لا يعني الخؤولة بالمعنى العرقي وإنما هو لفظ يستعمل كناية للاحترام مثل استعمالهم للفظ الأب أو للفظ أهله في الوثيقة العاشرة. وقد ذكر السلطان أنه يتنازل تنازلاً مطلقاً عن (جميع سبلهم العادية وزكاتهم وفطرتهم) وأنه بر بها الباسي نور الدين، ومقابل ذلك يعطيهم الباسي الحرمة وهي الحماية والجاه وهو ما يحصلون عليه بجاه الباسي أي بنفوذه ووضعه. وأهم ما في ذلك الأرض.

وفي الوثيقة العاشرة نقف على ذكر المراريت. فالوثيقة تذكر أن السلطان آدم قد استحقهم بالبينة الشرعية في وجه السلطان عبد الرحمن الرشيد. وهذا يعنى أن عبد الرحمن الرشيد أوكل أمرهم إلى السلطان آدم. ثم جاء السلطان محمد الحسين ليؤكد أمره ويجعله مسؤولاً عنهم. وقد وصفه بلفظ ولايته. وللسلطان أعوان بينهم يسميهم السلطان ملوكاً وهم الملك جمعة والملك دود والملك مسعود. وله تحت هؤلاء دمالج وعقداء وفقرا. أي أن التنظيم في هذه العشيرة قائم على أساس الملوك والدمالج والعقداء. وليس على الشيوخ كما هو الحال عند القبائل العربية. وسلطة سلطانهم عليهم سلطة قبيلة تشمل من في دار المراريت–وحدود هذه الدار محددة في الوثيقة–

ومن هم يعيشون خارج الدار. فالوثيقة تقول (فاين ما كانوا في أي مكان يقف عليهم فيأخذ الديوان منهم) بل وحتى أولئك الذين يخدمون بطرف العائلة المالكة أو في الأعمال الحرة. تقول الوثيقة (وجميع المراريت الذي دخل بيوت عيال السلاطين والميارم وأهل الأجراة). وهو يوجه الخطاب إلى حكام الدور الأخرى مؤكداً سلطة سلطان المراريت فيقول (خدمتكم الناس المذكورين وهم ساكنين معكم في دياركم أمورهم مقابل سلطانهم) أي لا سلطان لأحد عليهم إلا هذا الذي عينه السلطان حتى وإن كانوا في دور غير دارهم.

والسلطان آدم مسؤول عنهم وعن حمايتهم والحكم في أمورهم وهو يصف وضعه هذا بالولاية كناية عن السلطة الشاملة. ومقابل ذلك يدفع له المراريت ما عليهم وهو ما تسميه الوثيقة الديوان. وقد نصت على ذلك بقوله: (وعليهم السبل العادية والزكاة والفطرة يدفعونها له في أي مكان ساكنين يأخذه طوعاً أو كرهاً). وحتى من كان خارج الدار يدفع. وهذا ما يقصده بقوله: (خدمتكم الناس المذكورين وهم ساكنين معكم في دياركم أمورهم مقابل سلطانهم) .

ولكن الشرط يستثنى من الدفع كرهاً أصحاب الجاه وهم الذين أقطعهم السلطان إقطاعات. وسبب ذلك أن السلطان يجعل لهؤلاء شروطاً خاصة إزاء ما عليهم دفعه ويبينه في حجة الإقطاع. ولكن هؤلاء كانوا عادة ينفحون حاكم الإقليم بعطاء موسمي. وقد أشارت الوثيقة إلى هذا بقوله: (أصحاب الجاه بمعروفهم) أي ما يعطونه لصاحب المراريت على وجه التفضيل أو العطاء المعروف من قبلهم.

والوثيقتان الثانية عشر والرابعة عشر تعالجان ما كان من أمر عربان المسامير على يد السلطان عبد الرحمن الرشيد وابنه السلطان محمد الفضل. والمسامير هم فيما تقول الوثيقة الرابعة عشر ذرية سلام المسماري.

لقد تفضل بهم السلطان عبد الرحمن الرشيد لأمينه محمد علي جامع الذي جاء بهم من دار صباح أي من كردفان. وقد عدد السلطان أسماءهم.

إن السلطان لا يوضح معنى هذا التفضل ولا يدخل في تفاصيل العلاقة بين أمينه وبين هؤلاء العربان. ومن المؤسف أن خرماً قد وقع في مكان مهم من الوثيقة.

ولسبب لا ندريه يتحول هذا الحق على يد السلطان محمد الفضل إلى الوزير الأمين الفقيه حامد بن السلطان. هل مات الأمين محمد علي أم أصابه سخط السلطان ففقد المزايا أو بعضها عنده؟ لسنا ندري!.

ومن وثيقة السلطان محمد الفضل نعلم أن المسامير رعاة إبل وأنه كان لهم شيخ منهم يسمى عليّاً وأن السلطان وافق على أن يكون شيخهم هذه المرة رجلاً يدعى قريب وقد اجتمع به زعماء المسامير واتفقوا على تشييخه من قبل.

أما علاقتهم بحامد فهي أنهم صاروا في ضراه- حسب تعبير السلطان-أي تحت حمايته، وقد صاروا عرباً له ولذريته، أي صاروا رعاة لإبله. وتابعين لولايته وله منافعهم. أما حكم الحقوق التي عليهم للسلطان من السبل والزكاة فلا ذكر له في الحالتين، فهل تنازل السلطان عن هذه الحقوق؟ إن الوثيقتين لا تفيداننا بشيء محدد ولكننا نحتمل أن التنازل كان مسلماً به فعلاً وربما ضمن ذلك في لفظ (تفضل) الذي وصف به تصرف السلطانين.

وفي الوثيقة السابعة عشر يذكر السلطان محمد حسين أنه تفضل وأعطى لصهره الحاج أحمد عيسى جماعة من الماهرية من جماعة الشيخ ولم ويذكر أسماءهم. ثم يذكر أنه تنازل له ولذريته عن جميع منافعهم. ثم أن صهره هذا قد أعطاهم بدوره إلى ابنته زهرة في مناسبة من المناسبات وأخطر السلطان بعطائه فأتم السلطان هذا العطاء ونص على تنازله عن جميع المنافع لها ولذريتها من بعدها. وقد بين أنهم صاروا عرباً رعاة لها.

مبررات نظام الإقطاع:-

إن هناك ظروفاً كثيرة كانت تساعد على وجود هذا النظام الذي اتبع إزاء الأرض. فالمركزية المطلقة في نظام الحكم كان من شأنها أن تجعل السلطة المطلقة في شؤون الدولة للسلطان. وقد استتبع ذلك أن تتركز ملكية الأرض في يده وأن يكون له حق التصرف على الأراضي. وكان جمع حقوق السلطان على الرعايا من حقوق شرعية وغيرها يقتضي خلق جهاز للجمع والحفظ والتوزيع، ولكن إنشاء مثل هذا الجهاز لم يكن متاحاً في ظروف إدارة دارفور. ولذلك كان من الأسهل أن تدار الحقوق أو تجمع عن طريق وكلاء يأخذون نصيباً ويعطون للسلطان نصيباً وهم أصحاب الإقطاع. فالنظام كان يقدم حلاً مرضياً وسهلاً للسلطان إزاء جمع حقوقه. وكان إعطاء الأراضي وسيلة الدولة التي تكافئ بها العاملين في الدولة لأن نظام السلطنة في دارفور لم يعرف نظام المرتبات. فمقابل خدمة السلطنة يأخذ العامل نصيبه من الأرض. وكان أصحاب الألقاب والمكانة الموروثة والفقرا والعلماء، يأخذون الأرض جزاء الولاء ومقابل المكانة الاجتماعية. وفي كل الحالات كانت الأرض أداة لخلق الولاء وتأليف القلوب.

وكانت السلطة تتجه مع مضي الوقت إلى مزيد من المركزية، وهذا يعني خلق طبقة من الموظفين والجند في مركز الدولة يعتمد عليها السلطان. وكان الفقرا والعلماء يلعبون دوراً كبيراً في هذا التحول باعتبار أن الإسلام كان يلعب دوراً متزايد الأهمية في دارفور وباعتبار أن نفوذهم الديني والأدبي كان يقوى من مركز السلطان. وكذلك الجند، إذ أن المركزية لابد لها من جيش مركزي يُستعاض به عن أولئك الذين يستنفرون إلى القتال في حالات الحرب. كل هؤلاء ما كان ميسوراً تأليفهم لجانب السلطان وتدبير سبل العيش لهم إلا عن طريق إعطائهم الأراضي. ولذلك كان الاتجاه الغالب هو التوسع المتزايد مع مضي الوقت في إعطاء الأراضي. ولقد ارتفع المعدل بدرجة أوضح في عهد السلطان محمد الفضل. أما في عهد ابنه السلطان محمد الحسين فقد بلغ حداً أثار كل من يتكلم عن عهده. فناختقال يذكر أنه لجأ نتيجة لضعفه الشديد إلى استمالة أقربائه وأعوانه بالأراضي[1]. ويشير كروباشيك.إلى تدهور الأحوال في عهده نتيجة لسياسة التوسع في إعطاء الأراضي ثم يذكر أنه أقطع عدداً كبيراً من الحواكير لأولاده ولأقربائه وأن الحواكير صارت تقطع في مناسبات الزواج وما إليه. ويشير أوفاهي إلى هذا التوسع نفسه في عهد محمد الحسين وأبيه فيقول بأن إقطاع الحواكير شمل أيضاً منطقة جبل مرة التي كانت بعيدة عن هذا النظام وأن التوسع بلغ حداً بعيداً في عهد الأول. وقد ذكر نفس الشيء المترجمان لرحلة ناختقال[2]. ولكن لا ينبغي أن نقبل هذه الصورة لهذا السلطان دون أن نبحث في الظروف المحيطة به ودون أن نعرف

---

(١) ناختقال، ص٣١٥.

(٢) ناختقال، ص٤٠٨.

لماذا تُحتمل أن تكون المعلومات والوثائق المتاحة عن عطاياه كثيرة بهذا المقدار. فعند ذكر العطايا لابد أن نذكر بأن عطايا السلطان محمد الحسين ووالده كانت قريبة العهد بمن رووا عنها ولذلك يمكن للناس تذكرها وإعطاء التفاصيل عنها. كما أن الرحالة الذي زار المنطقة في عهده كان يمكنه أن يجمع معلومات مستفيضة من عهده بحكم المعاصرة والمشاهدة بينما كانت تصرفات السلاطين الأوائل قد بدأ النسيان يطويها لبعد العهد. والناس عادة في مسألة الأرض يهمهم من يملك وليس من كان يملك. وكان معدل استعمال الوثائق آخذاً في الارتفاع مع مضي الوقت وقد بلغ أوجه في عهدي هذين السلطانين. ولذلك كانت كثرة الوثائق الصادرة منهما. كما أن ما حافظ عليه الناس من وثائقهما كان كثيراً بحكم أنها تثبت حقوقاً قائمة.

إن هذا في نظرنا هو التفسير لجانب من ظاهرة كثرة وثائق محمد الفضل ومحمد الحسين.

وكانت هناك أيضاً ظروف موضوعية للتوسع في العطايا. فالمركزية في الدولة قد ازدادت وبالتالي ازداد عدد العاملين في الدولة والذين يستحقون الأراضي مقابل خدماتهم. وفي نفس الوقت كانت السلطة تعاني من الضغط المصري بعد فتح سنار. وكانت الحالة الاقتصادية آخذة في التدهور بسبب هذا الضغط وبسبب الظروف التجارية التي خلقتها تجارة بحر الغزال المنتعشة والتي اتجهت إلى النيل بدلاً من أن تتجه إلى دارفور، وقوة قبائل البقارة التي رفضت الخضوع للسلطان ونازعته نفوذه.

إنه من الصواب أن السلطان محمد الحسين كان ضعيفاً بالمقارنة إلى من سبقه من السلاطين وأن سلطته وجدت من ينافسها من داخل الأسرة المالكة ومن حكام

الأقاليم. وصواب أيضاً أنه توسع بشكل ظاهر في إعطاء الأراضي. ولكن لا ينبغي أن نبالغ في تقدير عطاياه كما لا ينبغي أن نرد أسبابها كلها إلى ضعفه الشخصي.

القضاء والتقاضي:-

ليس القصد هنا أن نتكلم عن نظام القضاء في دارفور وإنما القصد أن نبين الجانب الذي يمس المنازعات حول الأراضي لارتباط هذا الأمر بالوضع القانوني للأرض وآثاره، أي أن الجانب الذي يهمنا هو كيفية التقاضي في مسائل الأرض، والأوجه التي يكون عليها التركيز عند الفصل بين الخصمين.

إن الشخص الذي ينظر في القضية لابد أن يحمل تفويضاً من السلطان لأن السلطان هو مصدر السلطة. وهذا الناظر يسمى محكّماً. وهو إما أن يكون من القضاة مثل القاضي محمد السنوسي أبي الحسن أو يكون من خارج القضاة. وفي كل الحالات لابد أن يبين المحكم الصفة التي يستمد بها السلطة القضائية من السلطان.

ففي الوثيقة الأولى يتصدى القرقيض إبراهيم خليل رمضان للحكم بنيابة من الأب التكناوي بإجازة السلطان. والنص على النيابة هذه مهم لأنه يعني أن التكناوي هو المختص بالنظر-بإجازة السلطان طبعاً-ما دام النزاع واقعاً في منطقته. وقد ورد في الوثيقة أن التكناوي هو الذي حول القضية إلى القرقيض.. وفي الوثيقة الثانية يتولى الوزير يوسف بن فطر الحكم بنيابة السلطان. وفي الثالثة يتولى محمد السنوسي أبو الحسن النظر بتحكيم السلطان. وفي السابعة ينظر الأمين الوزير يوسف في الحكم بتكليف السلطان ثم يصدر حكمه بعد أن يقره السلطان.

وبعد أن يتم النظر في القضية ويستوفى يعرض المحكم النتيجة التي توصل إليها على السلطان ثم يعلن الحكم بناء على موافقته. وعلى ذلك يتجاوز الحكم أحياناً أمر الفصل في النزاع إلى إقرار أمور تخرج عن دائرة القضاء. ومثال ذلك ما يقرره المحكم في الوثيقة الأولى بصدد طبيعة الملكية، إذ ينص على: (ونحن أمضينا وتممنا له أرضه ملكاً له ولذريته من بعده فلا ينازع له منازع ولا يعترض له أحد من العمال والخدام يتصرف فيها حيث يشاء (كتصريف المالك) في ملكه بجمع غلالها وزكاتها وفطرتها وغير ذلك من السبل العادية إقطاعاً شرعياً ناجزاً وحوزاً كاملاً وصدقةً وهبةً له ولذريته من بعده فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه) إن مثل هذا لا ينبغي أن يصدر إلا من السلطان نفسه، إذ أنه وحده الذي يملك سلطة العطاء وتحديد نوعه وما تنازل عنه من حقوقه وهو الذي يملك التحذير من التعرض. ولكن المحكم هنا يتكلم بلسان السلطان-وإن كان النص صادراً منه-لأن السلطان نظر في الحكم ووافق عليه قبل أن يكتب هذا النص.

وفي نزاع الحاج عمر حول قمقوم نجد أن الشكوى ترفع إلى السلطان مباشرة فيحولها هذا إلى أمينه المقدوم يوسف. وبعد أن يستوفي الأمين يوسف النظر ويصل إلى الحكم يعرض حكمه على السلطان فيؤيده (لأنه رآه صواباً) ثم يمضي يوسف الحكم ويقطع في النزاع.

ويبدو من الوثائق أن بعض أهل المناصب كانوا مختصين بالنظر في القضايا. وأول هؤلاء بالطبع هم القضاة، وهم من طبقة الفقرا والعلماء.

ويبدو أن التكناوي وهو حاكم الإقليم الشمالي لدارفور كان مختصاً بالنظر في منازعات إقليمه ويمكن أن نستدل من هذا على أن حكام الأقاليم كانوا ينظرون في قضايا أقاليمهم. ففي الوثيقة نجد أن التكناوي هو الذي يحول القضية إلى القرقيض. ويظهر أيضاً الفلقناوي، وجمعه فلاقنة. وهو عادة يقوم بعمل الحاجب والمترجم والمراسلة. ففي الوثيقة الأولى يكلف الفلقناوي بإحضار المتنازعين أمام المحكمة. وهو الذي يرفع للسلطان ما يختلف الناس حوله في المحكمة ليقطع فيه برأي. أما القرقيض فقد نظر في قضية ولسنا ندري إن كان ذلك بحكم أن منصبه منصب قضائي أم لأن له تعلقاً بالقضاء أو كان ذلك بالنظر لمقدرته الشخصية. ولقب القرقيض-وقد ورد القرقيد أيضاً- غير منصوص عليه بين الألقاب التي تذكرها المصادر وليس واضحاً في نصوص وثائقنا معنى هذا اللقب ولا صفة حامله ولا منصبه في الدولة. وهناك الدناني، وهو لقب لا يرد ذكره أيضاً في المصادر، ولكنه فيما يبدو كان على صلة بالقضاء، فهو الذي وجه الفلقناوي لكي يحضر المتخاصمين بوجه التكناوي.

ويجلس مع المحكم عدد من العلماء، وواجب هؤلاء هو استيفاء الجوانب الشرعية، وهي غالباً ما تكون في الإجراءات أو متعلقةً ببعض القواعد الشرعية. ويجلس أيضاً حملة العرف والتقاليد من أهل الجهة لمعرفتهم بالحدود وبالأوضاع المحلية وبالأوجه التي يحددها العرف والتقاليد. ووضع العلماء وأهل العرف إزاء المحكم وضع استشاري بحت. وهكذا نجد في المحكمة ممثلاً للسلطان والذي هو صاحب السلطة الشرعية في البلاد ومصدر السلطة القضائية، وهو المحكم، كما نجد ممثل الشرع وممثل العرف. فالحكم الذي يصدر عن المحكم يستند إلى الشريعة وإلى العرف معاً.

ماذا يفعل القاضي؟ إنه يحضر الخصوم أمامه وبحضرته العلماء ورجال العرف. وهو يعطي الفرصة الأولى للمدعى فيقوم هذا بعرض إدعائه. وعندما ينتهي يسأله المحكم إن كانت له حجة أخرى. وهذا يعطيه الفرصة ليضيف ما عساه أن يكون قد نسى. فإذا ما أتم المدعي العرض أعطى الفرصة للمدعى عليه. فإذا ما انتهى هذا من سرد حجته عرض المحكم الأمر لمستشاريه من العلماء وأهل العرف ليوازنوا بين حجج المدعين. ويمضي النظر أخذاً ورداً حتى يصلوا إلى الحكم. على أنه يجوز أن يؤجل الحكم إذا طلب طرف الفرصة لإحضار ما يثبت دعواه، وذلك لأجل معلوم، فإذا تأخر أكثر مما ضرب له صدر الحكم بمقتضى ما توافر للمحكم من حجج.

وأكثر ما يكون تركيز المحكم عند النظر في منازعات الأراضي على النقاط التالية : (١) التأكد من أن هناك عطاء مستوفياً لشروط العطاء (٢) وأن يكون ذلك موثقاً بحجة مكتوبة مقنعة يعرضها المحكم على العلماء فيقرون بصحتها. (٣)التأكد من أن حكماً قضائياً قد صدر أو لم يصدر في النزاع المعروض. فإذ كان هناك حكم أقره المحكم أوقف التقاضي. وإذا لم يكن هناك حكم مضى في إجراءات التقاضي. (٤)التأكد من أن إجراءات التسليم قد تمت حسب الخطوات الأربع التي بيناها في غير هذا المكان. (٥)التأكد من أن القطعة التي عليها النزاع مطابقة للقطعة الموصوفة في الحجة.

وكمثال لنظر القضايا على يد المحكمين نسوق ما تم بصدد المنازعات حول أرض قمقوم وأرض بنابن:-

أرض قمقوم:

ندرك من واقع الوثائق الأولى والرابعة والتاسعة أن أرض قمقوم تقع في المنطقة الخاضعة لملك الميدوب. وقد أقطعها السلطان محمد الفضل في سنة ١٢٣٨هـ لباسي نور الدين مقابل خدماته له وأرسل من قبله مندوباً -وهو ما يعرف بالموجّه- وهو الملك بشارة ليحدد حدودها. وقد توجه بشاره وحدد الحدود بأن مشى عليها ومعه محمد كيكا مندوباً عن التكناوي وسوم فتا ممثلاً للشرتاي، أي الشرتاي الذي تقع الأرض في إقليمه. وقد سمى السلطان مندوب التكناوى موجهاً أيضاً. أما ممثل الشرتاي فسماه رأس الشرتاي. وها هنا نقطتان مهمتان: الأولى أهمية تحديد الحدود على الطبيعة بأن يمشي عليها المعينون من أولها إلى آخرها محددين الحدود بالعلامات الطبيعية كالأشجار والوديان والأحجلر وأملاك الآخرين. والثانية هي حضور الجوانب المختصة وهم موجه السلطان، وموجه التكناوي (لقب يطلق على حاكم المنطقة الشمالية من دارفور والتي تسمى دار تكناوي) وممثل الشرتاي.

ثم أن التكناوي هو الذي حدد حدود الأرض بينه وبين أرض الشرتاي بنول. ويذكر السلطان محمد الفضل أنه نظر في الحدود التي مشوا عليها وبينوها فوجدوها مطابقة لما أراد ووافق عليها وأجرى الإقطاع لنور الدين بمقتضاها. وقد بين السلطان تصرفه هذا في الوثيقة التاسعة. وليس هناك خلاف حول واقعة العطاء ولكن الخلاف حول حدود القطعة المقطعة له.

ففي الوثيقة الرابعة يدعي علي توم وكيل المنازعين لنور الدين أن أصل عطاء السلطان ناشئ من عطاء ملك ميدوب وأن السلطان تمم له هذا العطاء. وعلى ذلك

تكون رقعة الأرض في دعواهم بمقدار العطاء الأول وهو في زعمهم ثلاث حلال. ويرد نور الدين على هذه الدعوى بإنكار عطاء ملك ميدوب ويبين أنه طلب الأرض من السلطان بأن وسط وزيره الفقيه حامد فقبل السلطان ذلك وأقطعه الأرض. وعلى ذلك لا يكون الاحتكام إلى هذا الأصل الذي يدعيه علي توم وإنما إلى وثيقة السلطان والتي تبين أن الأرض المتنازع عليها كلها تقع داخل حدود نور الدين. وقد حكم لنور الدين بذلك. وكان ذلك في سنة ١٢٤٣هـ. وفي الوثيقة الأولى نجد نزاعاً آخر يقيمه محمد ريل ملك الميدوب، إذ أدعى أن السلطان قد اقطع لنور الدين ثلاث حلال فقط بينما أخذ نور الدين فعلاً نحو عشر حلال. ونحن نلاحظ أن ادعاءه يقوم على نفس ما قامت به الدعوى التي أقامها علي توم. ولكن نور الدين يتمسك بأن العطاء يشمل كل القطعة التي حازها وطلب الرجوع إلى السلطان نفسه وبعد مفاوضة اتفق الطرفان على صحة دعوى نور الدين. وكان هذا أيضاً في سنة ١٢٤٣هـ. ويبدو أنه لم يقم نزاع آخر حول القطعة بعد هذين النزاعين. وقد تمم السلطان محمد حسين هذا العطاء وأصدر بشأنه الوثيقة الثالثة عشر.

لقد عالج موضوع هذه القطعة أربع وثائق. فالوثيقة التاسعة تبين إقطاع السلطان محمد الفضل والوثيقة الثالثة عشر تبين أن السلطان محمد الحسين يتمم هذا الإقطاع والوثيقتان الأولى والرابعة تبينان نزاعين حول الأرض.

أرض بنابن:-

وهي تقع في مملكة الميدوب أيضاً. وقد بدأت قصتها بأن أقطعها السلطان محمد تيراب لشخص يدعى النعمان ووجه الخبير مفتاح لبيان حدودها. ولكن النعمان أضاف

إلى أرضه أجزاء لم تكن له فنازعه الملك إدريس مرجان ملك ميدوب فأمر السلطان محمد تيراب بأن يعطى للنعمان حده المحدد وأن تعطى الأجزاء التي أضافها إلى الملك إدريس. وقد بقيت القطعة الأصلية للنعمان حتى مات. وبعد موته أقطع السلطان عبد الرحمن الرشيد القطعة للحاج عمر. ولكن هذا ادعى أن الأجزاء التي صارت لملك الميدوب تتبعه فنازعه الباسي نور الدين وكيلاً عن ملك الميدوب ونظر نزاعها الأب الشيخ يوسف بن فطر وصدر الحكم لصالح الميدوب. ثم إن نور الدين طلب من السلطان إقطاعاً بدار الميدوب فأقطعه السلطان أرضاً تدخل ضمنها أرض بنابن. ولما مات الحاج عمر نازع أبناؤه في الزيادة أيضاً واحتكم الطرفان إلى محكم السلطان. وقد كسب نور الدين الجولة هنا أيضاً.

وقد ورد قصة هذه الأرض في الوثيقة الثانية والثالثة والسابعة. وهناك وثيقة مفقودة وهي التي أقطع السلطان بمقتضاها الأرض إلى الباسي نور الدين.

خاتمة

إن قوة الأرض وتأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية، والتي كانت تزداد أكثر وقعاً مع مرور الأيام، تظهر بشكل جلي في المراكز الاجتماعية والسياسية لمن حازوا على هذه الأراضي والمساحات التي أعطيت لهم والنفوذ الذي تمتعوا به في المجتمع وفي الدولة. وبما أننا أشرنا إلى هذا الجانب في مواضع كثيرة فإننا نكتفي هنا بإعطاء عرض سريع:

فالأمير أبوبكر أعطي أراضي واسعة إرضاء له لأنه كان ينافس السلطان محمد الحسين في الولاية ولأن مركزه الاجتماعي ونفوذه كان عظيماً. وقد استغل ثراءه لمزيد من الوجاهة والنفوذ السياسي. كذلك مارست الأياباسي زمزم نفوذاً طاغياً، وكانت تطوف على الأقاليم وتجبي من الناس قسراً. وكان أحمد شطة لثرائه ونفوذه الإقليمي يستطيع أن يتحدي السلطان فيمنع الفقيه محمد البولالاوي من الأرض التي أقطعها إياه السلطان. وبعد تعيين محمد الفضل سلطاناً استمال الوزير محمد كرا الكثيرين من أصحاب النفوذ عن طريق توزيع الأراضي عليهم. وكان الوزير بخيت يملك إقطاعيات واسعة من الأراضي. وعلينا أن نتذكر هنا أن هذا الوزير قد ورث نفوذ الأب الشيخ بعد أن أُلغيت هذه الوظيفة بعد ثورة محمد كرا. وكان الكامنة يملك إقطاعات واسعة. والسلطان عبد الرحمن الرشيد قد عين صديقه مالك بن علي الفوتاوي حامياً لكل الفولاني في سلطنته ووزيراً له وأعطاه حواكير ضخمة بالقرب من الفاشر وبالذات في كريو. والوزير أحمد تمبوكي حاز على مركز الطويلة كلها كحاكورة. وفاز الباسي نور الدين بأراضي كثيرة في شمال دارفور. والحاج أحمد عيسى

صهر السلطان محمد الحسين قد حاز على جماعة من عرب الماهرية وعلى حاكورة نعمة ذات التاريخ الطويل. والأمين محمد علي جامع وكومي حازا على عرب المسامير. وبعده حازهم الوزير الفقيه حامد بن السلطان.

وكان الفقرا-وهم يمثلون نوعاً آخر من النفوذ-يحصلون على الأراضي ويزدادون بذلك نفوذاً. فالسلطان عبد الرحمن الرشيد أعطى لأسرة محمد حدوج الكناني-وهو من الجوامعة المهاجرين إلى دارفور-حاكورة ضخمة بجديد السيل بشمال الفاشر. وكان السلطان تيراب قد أنعم عليهم بحاكورة أخرى في الفرش. والفكي محمد من قبيلة الميما قد حصل على أراضي في سمين، وكان ذا نفوذ عظيم. وعمر التونسي حاز على حاكورة في قرلي بجبل مرة ثم حاز على حاكورة أخرى في مكان آخر عندما تضرر من قرلي. وفقرا ازقرافا الذين جاء جدهم حامد بن عبد الله من الشرق في عهد السلطان سليمان قد حازوا على أراضي في أزقرافا على يد السلطان محمد الفضل الذي بنى لهم مسجداً بها. وبجوار هؤلاء في أراري عائلة أخرى من الجوامعة تدعي أن جدها الأكبر أحمد قد جاء إلى دارفور في عهد شاو دور شيت وحاز على أراضٍ. وكان فقرا طرة مهمين إذ كانوا يرعون المقبرة الملكية، وقد حازوا أيضاً على أراضٍ. وحاكورة بيد المسهورة حاز عليها الفقيه عز الدين. والأمثلة على ذلك كثير.

كان كل هؤلاء يمثلون قوى اجتماعية وسياسية ولذلك كان إعطاء الأرض لهم، بالإضافة إلى أنه ييسر سبيل العيش لهم، تأليفاً لهذه القوى ومدعاة لربطهم بالسلطان بالولاء له، كما أنه كان مقابلاً للمكانة الاجتماعية. ولهذا فإن العطاء مرتبط بسياسة الدولة وبالكيان الاجتماعي والسياسي.

إن سياسة إعطاء الحواكير والإقطاعات في دارفور ينبغي أن تؤخذ مع اعتبارين، أولهما أنه في ظروف غياب العملة لم يكن مفر من مكافأة الأعوان والموالين والمحسوبين عن طريق الأرض ليستفيدوا من إنتاجها بدلاً عن المرتبات التي تدفعها الدول نقداً. والاعتبار الثاني هو أن الفونج ومن كانوا تابعين إليهم قد مارسوا نفس السياسة. فالإقطاعات كانت توهب للفقرا والعلماء كما كانت تقطع لأهل النفوذ من رجال الدولة وغيرهم. وقد نقلنا في كتابنا الفونج والأرض عدداً من الوثائق الدالة على ذلك. وفي وثائق اكتشفت عند مجاذيب الدامر وضح أن نفس السياسة كانت متبعة في شندي وبربر. وقد أعطى السلطان بادي بن دكين للشيخ عوض الكريم أبي سن شيخ الشكرية (أطيان مطرية وبحرية بشرق بحر العاديك وشرق الرهد وهي أرض واسعة... ليعمر فيها قبيلته الشكرية وغيرهم ممن يختارهم وينتفع بأخذ خراجها منهم)[1] ويذكر ماثيوز في مقاله مساحات شاسعة من الأراضي أعطاها سلاطين الفونج لبعض زعماء العشائر في منطقة سنجة والروصيرص ثم يذكر أن هؤلاء كانوا يتصرفون في هذه الأراضي بتأجيرها للمزارعين وأخذ ما ينوبهم مقابل الأرض وبعض ما يفرضه العرف على المزارعين لصالحهم. إن لفظ الحاكورة لا يرد في وثائق الفونج، وهو على أي حال قليل الورود في وثائق الفور أيضاً، ولكن نظام الإقطاع عندهم وعند الفور هو نفسه والهدف منه واحد والسبب الذي يدعو إليه واحد في المنطقتين. والحقوق المفروضة على الأراضي لصالح السلطان أو أعوانه من الحكام-والتي يتنازل عنها أحياناً لأصحاب

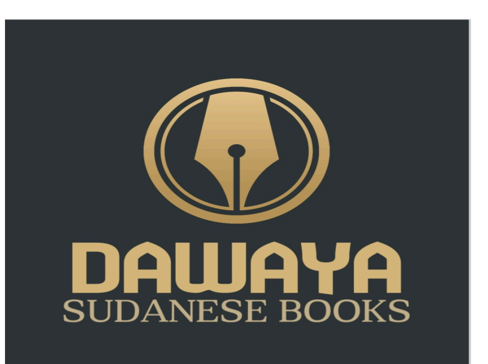
---

(١) الفونج والأرض: ص ١٣٥ - ١٣٦.

الإقطاعات-هي نفس الحقوق أساساً وإن كان هناك تفاوت في بعض التفاصيل حسب الظروف المحلية.

ولكننا نجد أن سلطة سلطان الفونج كانت مقيدة نوعاً ما بحكم وجود حكام الأقاليم، فهو لم يكن يملك التصرف حقيقة إلا في المنطقة الخاضعة له مباشرة. وهذا بخلاف سلطان الفور الذي كان المالك الفعلي لكل أراضي السلطنة والذي لم يحد من سلطته إلا احترامه للشريعة وقانون دالي والعدالة. وسلطان الفور عنده من يجمعون له حقوقه في كل أنحاء السلطنة بينما كان سلطان الفونج لا يستطيع أن يفعل ذلك إلا في المنطقة الخاضعة له مباشرة. أما في الأقاليم فكان الأمر بيد حكامها والذين كانوا فقط يقدمون هدايا موسمية للسلطان. فحاكم الإقليم في نظام الفور ضعيف إزاء السلطان وذلك بعكس حاكم الإقليم في المشرق. وكان انتقال الأرض في دارفور من شخص إلى آخر سريعاً بينما كانت الأرض تبقى في المشرق عند الأسر لسنوات طويلة. وهذه الحركة السريعة لانتقال الأرض عززت من موقف السلطان في دارفور واضعفت من موقف حكام الأقاليم ووجاهاتها. أما في المشرق فقد كان لحكام الأقاليم ووجاهاتها وضع ثابت لأن الأراضي المملوكة لهم كانت تبقى عندهم. فالثراء مستمر والقوة الاجتماعية والسياسية مستمرة دون أن تخضع لمشيئة السلطان. وفيما يختص بالتملك في دارفور فإن السند هو الحجة المكتوبة وليس غيرها، أما في المشرق فالسند قد يكون حجة مكتوبة وقد يكون شهودا يشهدون. بل أن وضع اليد يكفي في المشرق ويكون له قوة الملك حتى وإن لم يكن هناك عطاء من قبل الحاكم.

وأنه من الواضح أن المستفيدين من الأرض نوعان، أولهما السلاطين وأقرباؤهم ورجالهم والفقرا والعلماء وحكام الأقاليم وأهل الإقطاعيات. وهؤلاء لا يشاركون في الإنتاج الزراعي بشيء، ولكنهم يحصلون على نصيب كبير من الإنتاج بحكم القوة السياسية والاجتماعية وتملك الأرض. إنهم في الحقيقة عالة على المزارعين. ومع ذلك فإنهم كانوا علية المجتمع وينظرون إلى المزارع نظرة التعالي والمستغل. وهناك المزارعون الذين يقومون بالإنتاج فعلاً ولكنهم يفقدون جانباً كبيراً من الإنتاج بحكم ما تفرضه الأعراف عليهم. وفوق ذلك كانوا يخدمون في مزارع العلية قسراً وقد كان وضع المزارع والراعي والمحتطب على أسوأ حال.



الوثيقة الأولى [1]

[2]

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على من (لا) [3] نبي بعده/ حجة سلطانية بيد[4] القرقيض ابراهيم خليل رمضان/ بنياية من الأب التكناوي يحيى في ما بين الملك محمد ريل مع/ عمه باسي نور الدين بإجازة من سيدنا السلطان طويل الاعمر/ [5]المذكور سيدنا السلطان محمد الفضل نصر[6] الله أمين بجاه سيد/ (المرسلين) [7] الدناني بعس[8] لهم الفلقناوي ان يحضرهم بوجه الاب والاب رفعهم/ الينا ان تكشفوا امرهم وسلناهم[9] لفتح حجتهم والدعا[10] باسى/ نور الدين ان لي ارضا سيدنا اقطع علينا اسمه قمقوم واجروا/ انسانا موجه[11] وحدد لي وهوزني[12] ايها[13] الأرض وحلاله

---

(١) الوثيقة الاولى في مجموعة توبيانا. وهذه المجموعة في مجموعة المتنوعات بدار الوثائق المركزية..

(٢) هنا ختم صاحب الوثيقة الذي تصدر باسمه. وهو يرد الى الشمال وليس في نصف الوثيقة والاسم المنقوش خليل بن الملك رمضان بينما هو في موضع الكاتب ابراهيم خليل رمضان بالاسم المركب وبغير وظيفة ابيه، انظر شكل ١١.

(٣) اسقط الكاتب لفظ "لا" وهو مما ينبغي هنا.

(٤) أي تصدر بيده.

(٥) يقصد (العمر) ولكنه اضاف الفا بسحب نطقه هو.

(٦) في الاصل (نصر) والمقصود (نصره).

(٧) اقترحنا هنا لفظ (المرسلين) مع أنه غير وارد في الأصل.

(٨) يقصد (بعث).

(٩) يقصد (وسألناهم).

(١٠) يقصد (وادعى).

(١١) جاء ذكر الإنسان الموجه هنا دون ان يبين اسمه. وهو بشارة في الوثيقة رقم٤ . والوثيقة رقم ٩ ويشار في الوثيقة رقم ١٣..

(١٢) يقصد (وحوزني).

(١٣) يقصد (اياها).

اخذت/ وهاهو الفلقناوي سيدي يحيى بين الفاصل از[1] الشرطاي[2]بنول من ارضي
وحلاله وسان [3]المدع[4] لك[5] حجة اخر وقال لا انتهى كلامي/ وسان الملك محمد
ريل برد الجواب فأجاب قال منحة الارض الانت[6] تذكره ماه ثلاث حلال أنت
مسكت حلال كثري نهو[7] عشر حلال/ وعروض الناس واماهيازتك[8] لانت هزتها[9]
بطلت وباسي قال/ لا ما بطل خل النرفع النظر عند سيدنا وامرنا الفلقناوي ان
يرفع/ لسيدنا والملك محمد قال أنت يالفلقناوي أصبر حتى نحن نتفاحم/ [10] انا وابوى
ان وافقني خبر وأن ما وافقني ارفع النظر وذا الحين/ اتوافقوا بينهم ورضوا وبطل
المشاجر وانكشاف بينهم/ والملك محمد تم له في اقطاع السيدنا أعطاها اياها بحدودها
ابتدا الحد من ناحية الصباح مع[11] العبيدية وجر الى تمد ترى فيها حجرا/ وجر الى
وادى رمل بين الملك تيتي وبين الملك ميدوب ومن قبل الصعيد/ زريبة ما نصر ابو ءادم
الى زريبه تان وجاء الى الهجليد[12] التومات وجر في وادي رفيدة فيها السلم/ التومات

---

(١) يقصد (ازاء).

(٢) يقصد (الشرتاي) ولكنه رسمه بالطاء.

(٣) يقصد (وسالنا).

(٤) يقصد (المدعى).

(٥) يقصد (الك).

(٦) يقصد (آللل الت). اي التي أنت.

(٧) يقصد (نحو).

(٨) يقصد (حيازتك).

(٩) يقصد (حزتها).

(١٠) يقصد (نتفاهم).

(١١) هنا (مع). وفي الوثيقة التاسعة والوثيقة الثالثة عشر (من).

(١٢) ما بعد هذا يرد في الهامش على يمين الوثيقة.

وجرا الى الترب وجرا في بوباية جمع/ وجرا في بيت حامد محمد داو[1] إلى الهجليجة[2] وقطع درب قمقوم وجرا وجرا/ وقطع الى الجرابة والطندباية الفي الدبة وجرا الى حجر الاسد دل[3] إلى زريبة/ محمد ابوا اسحاق وجر الى رهد العجوز ومسك/ درب توار وجر الى خشم حلة ولد ديات/ ومسك درب اولاد رشدان[4] وريح/ وجر الى زراعة جمل ومشا[5] الى حشاب/[6]والحد الى الفقرا أولاد رشدان وجر بتماد:قمقوم ومشى برهد الفلفل ومشى:نزل بقد الحسد الى تماد التوانس/ وجر الى حجر التوانس وجر الى حجر امام ولم الحد مع العبيدية وقرن معهم/ انتهى الحدود الارض المذكورة/ التي مشوا عليها الموجهين عرضوا/ الى سيدنا هذا الحدود وسيدنا نظر/ وتما لباسي نور الدين (.........)[7] على مكتوب سيدنا ونحن امضينا/ وتممنا له وارضه[8] ملكاً له ولذريته/ من بعده فلا ينازع له منازع ولا يعترض/ له احد من العمال والخدام يتصرف فيها حيث يشاء (كتصريف المالك) [9] في ملكه بجمع/ غلالها وزكاتها وفطرتها وغير ذلك/ من السبل العادية اقطاعا شرعا [10] ناجزا/ وحوزا كاملا ووصدقة وهيبة[11] له

---

(١) سقط من الاسم هنا (كر) انظر الوثيقة التاسعة والوثيقة الثالثة عشر.

(٢) يقصد الهجليد.

(٣) اي نزل.

(٤) راشدان هنا وفي الوثيقتين التاسعة والثالثة عشر رشدان. انظر ايضا أدناه.

(٥) يقصد (ومشى) وقد رسمه هكذا ادناه.

(٦) الحشاب في الوثيقتين التاسعة والثالثة عشر.

(٧) سقط هنا لفظان لم نتبينهما- انظر الوثيقة التاسعة.

(٨) نحسب انه يقصد: أرضه، والواو زائدة. انظر نفس النص في الوثيقة التاسعة.

(٩) سقط هنا كلام لم نتبينه. انظر الوثيقة التاسعة-كتصريف المالك.

(١٠) يقصد : شرعا، انظر ذلك في الوثيقة التاسعة.

(١١) يقصد : وهبة: انظر الوثيقة التاسعة.

ولذريته/من بعد فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على/الذين يبدلون أن الله سمع[1]عليم بصير الحجة تحرير سنة ١٢٤٣ [2].

---

(١) يقصد (سميع).

(٢) كتب الرقم ٤ هكذا عم وهو رسم معناه في الخط الصحراوي. وهذا التاريخ يوافق ما بين ١٣ يونيو و١٢ يوليو ١٨٢٨م.

الوثيقة الثانية [1]

[2]

في حكم متوليه الوزير المشار إليه بالامين يوسف ابن/ فطر بنيابة امير المومنين وخليفة امة سيد المرسلين/ الواثق بعناية الملك المجيد السلطان محمد فضل المنصور/ ابن سيدنا السلطان عبد الرحمن الرشيد رحمة الله عليه وذلك فيما/ شجر بين باسي نور الدين بوكالة الملك ميدوب والحاج عمر/ فادعى الحاج عمر ان سيدنا السلطان محمد تيراب اعطا لنعمان/ أرض فوجه له الخبير مفتاح اقطعها له وحددها إياه ومات وهو: ملكها وسيدنا السلطان اتمم له حد الخبير مفتاح مشى عليه والملك/ ميدوب منع له بارضه فعرض علينا مكتوب سيدنا السلطان باتمامه له/ فرايناه فسئيل[3] المدعى عليه عن ذلك فاجاب باسي نور الدين/ بوكالة الملك ميدوب له تفويضا برد دعواه.ان سيدنا السلطان/ محمد تيراب وجه له الخبير مفتاح وقفه مكان واحد ولم يحدد/ له الأرض بل نعمان كتب الحدود بالباطل والملك ادريس مرجان/ رفع شكواه عند سيدنا السلطان محمد تيراب فاحضر نعمان وبطل/ المكان النعمان كتبه بالباطل وملك الملك مرجان هذا المكان الفاضل/ وتصرف فيه الى ان مات ودرجوا الملك ميدوب وسيدنا السلطان/ قال له اعطيه حد كفايته وبعض الارض امسكه فاعطاه حد كفايته ومسك/ الفاضل وتصرف فيه من زمان السلطان تيراب الى الان

---

(١) الوثيقة الثالثة في مجموعة توبيانا.

(٢) هنا ختم يوسف بن فطر الذي نظر في النزاع وأصدر هذه الوثيقة بحكمه عنه، وقد وصف ف ينقش الختم بالأمين والمقدوم وفي بداية الوثيقة بالوزير والأمين. ومكان الختم إلى اليسار قليلاً- انظر شكل ١٢..

(٣) لقد أثبت الكاتب الهمزة فوق النبرة ثم وضع تحتها أيضاً فقط الياء هكذاء .

بيده ولا(.......)[1] في ذلك فلما فهمنا دعاويهما واستوفيت حججهما بين يدي فعند ذلك/ شاورن[2] العلماء فأمرنا الحاج عمران يثبت الحد الخبير مفتاح مشى عليه/ وانظرنا له باجتهادنا في الاجال مرارا في مرار ولم يجد بينة تشهد له على ذلك/ حتى مضى اربعة اشهر وتمادى على مغيبه/ [3] ثم تلومنا له باجتهادنا باحدى وعشرين يوما/ ولم يحضر وتمادى/ على مغيبه وعند ذلكلباسي نور الدين وكيل/ الملك ميدوب ببكانه/ [4]بنابن[5] الفاضل كما قال/ المصـ[6]وانظر لها باجتهاده/ ثم حكم وعجز عنه دعوى/ يقوم بها الحاج عمر/ ادعى ان له حجة ولم يات/ بها فقط عجز (.......)/ [7]ان يدعى عدم التعجيز/ لان الاقطاع يفتقر لحيازة/ على المشهور كساير/ العطايا وصارت الارض بنابن ملكا للملك ميدوب وعليه يمين/ وقطعنا نزاع الحاج عمر بحيث لاله/ دعوة تسمع وممن اشهدنا/ على حكمنا الفقيه حامد والفقيه عمر والفقيه جاد الله والفقيه الحاج سراج/ وباسى عامر والملك/ جمع تانا والحاج (........)[8]والجميع[9] كثير لا نطيل بذكرهم.[10].

---

(١) هنا كملة غير واضحة .

(٢) يقصد شاورنا ولكنه سقط الألف.

(٣) ما بعد هذا يأتي في الهامش الذي على يمين الوثيقة.

(٤) يقيصد بمكانه ولكنه قلب الميم باء وهو لسان معهود.

(٥) بنابن وهو اسم الارض. انظر اللفظ في الوثيقة السابعة.

(٦) هذا اختصار اللفظ المصنف.

(٧) هنا كلام غير واضح.

(٨) سقط اسمه ولم يبق منه ال الالف.

(٩) يقصد: الجمع.

(١٠) سقط الميم.

الوثيقة الثالثة [1]

[2]

سبب التسطير وموجه التحرير في حكم متوليه عبيد الله محمد/ السنوسي ابي الحسن بتحكيم من امير المؤمنين مولانا محمد الفضل/ في قضية بين باسي نور الدين وابوبكر بن الحاج عمر بوكالة اخوانه/ ذكورا وإناثا له تفويضا فادعا[3] اولا بان مولانا السلطان عبد الرحمن/ اقطع[4] لابيهم محلاً كان أولاً بيد الحاج نعمان اقطعه له مولانا السلطان/ محمد تيراب ولما توفى نعمان طلبه والدهم واوهبه له سيدنا المذكور/ وتعدا/ [5]علينا عمنا باسي فيه اخذ طرفا منه أ هـ[6] واجاب نور الدين/ باتفاقهم على هبة السلطان لابيهم عمر مكان الحاج نعمان والان في ايديكم واما/ الزيادة التي تذكرونها لا نعرفها للحاج نعمان ولا لابيكم من السلطان/ بل نازعت ابيكم بوكالة الملك لي في تلك الزيادة[7] التي تدعونها بمحضر محكمنا/ [8] من

---

(١) الوثيقة الثالثة في مجموعة توبيانا.

(٢) هنا ختم السلطان محمد الفضل الثاني وقد ظهر نقشه واضحا. ومكانه منتصف الوثيقة تماما. انظر شكل ٤.

(٣) نقصد (فادعى).

(٤) كتب الكاتب لصق اللفظ (اقطع) في الهامش لفظ (وهب) وهو تعديل للفظ.

(٥) يقصد (وتعدي).

(٦) هذا اختصار للفظ (انتهى).

(٧) يرد قوله (في تلك الزيادة) في الهامش.

(٨) يقصد بالتنوين (محكماً) ولكنه رسم التنوين بالنون.

امير المومنين الاب الشيخ يوسف[1] وقطع الشرع حجته من الزيادة وحكم بها/ للملك ميدوب وصارت في يده[2] ثم اني طلبت من سيدنا محلاً بدار الملك ميدوب/ واقطعه لي وحدده وصارما تدعونه داخل في اقطاعي[3] لا حجة لكم معي اهـ/ فاعدت السؤال لابي بكر عن محاكمة ابيه مع باسي بمحضر الاب شيخ في تلك الزيادة وقطع حجته فانكر ذلك فامرنا باسى بإحضار حكمه فاحضره وتصفحناه فوجدنا/ ظاهره على الصحة بعد مشورة الفقها وتصفحهم له فحكمنا بصحته والزمنا/ الحكم بمقتضاه بعد اثباته وعجزنا ابي بكر وموكليه عن حجة يقومون بها عقب ذلك/ وقطعنا حجتهم بدليل قوله[4] وتعقب ومضى غير الجور وممن حضر واشهدناه/ على الحكم الإمام مصيري[5] والفقيه زروق والفقيه محمد تامه والفقيه محمود والفقيه/ محمد النور والملك حمد دروك والملك عبد الصادق والحاج هلكي والملك حسن سفيري/[6] والفقيه سعيد والفقيه عبد القادر سربي وكفى بالله شهيدا وكان ذلك/ في شهر الله شعبان سنة خمس واربعين بعد الالف والمايتين[7] من هجرته/ عليه افضل الصلاة وازكى التسليم[8].

---

(١) هو يوسف بن فطر الذي أصدر الوثيقة الثانية.

(٢) انظر في ذلك الوثيقة الثانية.

(٣) لم نقف على لوثيقة التي اقطع بها السلطان هذه القطعة من الارض الى باسى ولكن المحكم يذكر ادناه انه نظر فيها واعتمدها.

(٤) قوله "اي قول المصنف الذي يستشهد به وهو لا يذكر اسمه.

(٥) اسم غير واضح في الاصل.

(٦) انظر نفس الاسم في الوثيقة الرابعة.

(٧) يوافقك ذلك ما بين ٢٥ يناير و ٢٢ فبراير سنة ١٨٣٠م.

(٨) يرد قوله (عليه افضل الصلاة وأزكى التسليم) في سطر كامل في المنتصف.

الوثيقة الرابعة [1]

[2]

وبعد فقد ثبت بالحكم الشرعي لدى محكمة من امير المومنين السلطان محمد/ الفضل عبيد الله محمد السنوسي أبي الحسن في قضية بين علي توم/ وباسى نور الدين يحيى اولا ادعا على المذكور لنفسه وموكليه تفويضا/ وبحوك[3] ودرع بأن مولانا السلطان اقطع لباسي ارض قمقوم وحازها/ وتعدا[4]علينا في محلنا وسيدنا ما اعطاه الا ثلاثة حلال كانت اخيه الملك/ ميدوب اعطاها له وسيدنا اتم له عطاء اخيه الحلال الثلاثة وهو حازها/ وزاد في أحياينا ا هـ[5]واجاب باسي المدعى عليه اني طلبت من السلطان بواسطة/ الوزير الفقيه حامد ارضاً أسمها قمقوم وسيدنا تفضل لي بما طلبته وهي ارض/ قمقوم وتور لي الملك بشارة[6]من طرفه وحوزني حد الارض المذكورة ولا نعرف لاخي/ عطاء فطلبنا منه كتاب الامير فأحضره فقرى على روس الاشهاد مصرحا/ بالعطا لارض قمقوم محددا لها من كل الجهات فقلنا لعلى انت داخل تلك الحدود/ ام خارجا عنها فقال[7] انه داخلها فأمرناه تسليم ذلك المحل المنازع فيه

---

(١) الوثيقة الرابعة بمجموعة توبيانا.

(٢) هنا ختم السلطان محمد الفضل الثاني-انظر شكل ٤.

(٣) لم نهتدي الى ما يقصد بهذا اللفظ ولا مكان الدرع من هذا الأمر.

(٤) يقصد (وتعدي).

(٥) اختصار لقوله (انتهى).

(٦) ورد ذكره في الثالثة والتاسعة عشر. ويذكر لقبه أي الملك في هذا المكان فقط.

(٧) الامير لقب لا يظهر بين القاب الفور والمقصود هنا امير المومنين اي-السلطان.

حيث/ كان داخل اقطاع الامير فلم يمتثل فاعاد شكواه للامير ثانيا فادعى ان محلهم/ خارج من ارض قمقوم التي اقطعها السلطان لباسي ثم قال باسى محلهم هذا/ من جملة الارض التي شملها اسم قمقوم فكلفناه البينة على ذلك فاجل نفسه/ فاتا[1] بسبعة رجال شهدوا ان المحل المتنازع فيه من جملة ارض قمقوم التي/ في كتاب سيدنا فاعذرنا لعلى فيهم وعدلهم فحكمنا الباسي بها في كتاب الامير / وقطعنا نزاع على وموكليه وعجزناهم عن حجة يقومون بها عقيب ذلك/ ولا تسمع لهم دعوى بحضرة شهدا المجلس الملك لقمان ريح والملك عبد الصادق/ والملك محمد بوش والملك محمد بوش[2] والخال الفقيه محمد دود والملك ادم جر لا بحر/ والملك محمد صحني والملك محمد دود والملك عمر القفا والفقيه اسحاق مركز[3] والفقيه عبد الله سلاطه والفقيه/ حسن عمار والملك دقوا والملك/ الفقيه حماد وصديق ولد جابر/ ومحمد توت وعبد الصادق/[4] والملك حسن سقيري وبكر/ وكان ذلك سنة ١٢٤٣[5].

(١) يقصد (فاتى).

(٢) كرر ذكر (الملك محمد بوش).

(٣) ما بعد هذا يرد في هامش الوثيقة على اليمين.

(٤) هو فقيه. انظر الوثيقة العاشرة.

(٥) يوافق ذلك ١٨٢٧م.

الوثيقة الخامسة [1]

[2]

من حضرت امير المؤمنين محمد الفضل اصلحه الله تعالى/ امين/ [3] الى الشرتايه محمد ريل وبعد ان عمك نور الدين/ رفع شكواه بانك استحوزت على جميع اوساخ الاقطاع[4] الذي تفضلت له به ان كان الأمر كما ذكر/ ما فايدت الاقطاع له وانما اعطيته لأجل يستعين/ بجميع السبل التي تتحصل منه لأنه ملازمنا للخدمة/ وانت تعرف ذلك كله بعد الفات ارفع يدك من حد اقطاعه/ لا تتعرضه ولا عمالك في شيء جل ولا قل جميع ما يحصل/ فيه انا عفوت له منه وكذلك اولاد الحاج عمر اشرط/ عليهم من التعدي عليه مرهم يقفوا في حدهم الذي/ اعطاهم له الشرع ويتركوا الزيادة والخلباط والحذر من الخلاف.

---

(١) الوثيقة الخامسة بمجموعة توبيانا.

(٢) هنا ختم السلطان محمد الفضل الثاني-انظر شكل ٤.

(٣) كتب لفظ امين في سطر منفصل في النصف.

(٤) يقصد باوساخ الاقطاع الزكاة الشرعية. وهم يشيرون الى الزكاة احيانا بالاوساخ وربما كان ذلك لان الزكاة تزكية للنفس والبدن.

الوثيقة السادسة [1]

[2]

ببركة بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد واله وسلم[3] من حضرة سلطان العز والافتخار ومالك ازمة/ الاحرار سلطان المسلمين وخليفة رسول رب/ العالمين حامي حوزة الدين الواثق بالله تعالى/ الحميد المجيد خادم الشريعة والدين مولانا السلطان المظفر المعان عبد الرحمن الرشيد اعزه/ الله تعالى ونصره امين بجاه النبي الكريم/ الى حضرة كل من تقف عليهم هذا المكتوب/ من ولات الامور والملوك والعسكر والجنادى/ والشراتى والدمالج وابناء السلطان والميارم/ وملوك العربان ومشايخهم والكراسي والخدامين/ وجميع الحكام وجملة اهل دولة السلطان/ اما بعد فان السلطان المذكور المبرور/ المويد المنصور عبد الرحمن الرشيد أيده الله/ بنصره أمين تفضل واعطا نور الدين[4] ابن الملك يحيى/ رواعى إبله الذي/ جابهم معه/ من دار الصباح اولاد/ الصالح الجابري منهم/ عجينه وغدير/ واخيهم الصغير/ هذا العرب المذكورين/ ثلاثة رجال اولاد/ صالح الجابري السلطان/ عفا عنهم عفوا مطلق/ من جميع السبل العادية/ والخدمة فاعطاهم/ نور الدين صاروا عربا/ له ولذريته يتصرف

---

(١) الوثيقة السادسة بمجموعة توبيانا.

(٢) ختم السلطان عبد الرحمن الرشيد الأول وقد ظهر نقشه كاملاً. انظر شكل١.

(٣) قولَه واله وسلم ياتي في منتصف سطر منفصل.

(٤) ما بعد هذا يأتي في الهامش.

فيهم ولا يتعرض له احد/ من الملوك والمشايخ/ والكراسي والخدامين/ اليتعرض له فقد عرض/ نفسه للهلاك/ والشهادة الحاضرين المجلس/ باسى بكر وباسى نعمه والملك/ عيساوى والفقيه مالكي/ وعبد الله النو والحاج علي/ ابن الامين محمد وفارس بن/ الملك إبراهيم رماد/ وتاج وكاتب الاحرف عبيد الله عثمان[1].

(١) هذا من المواضع القليلة يذكر فيها اسم كاتب الوثيقة في وثائق الفور.

الوثيقة السابعة [1]

[2]

ما شاء الله/

ببركة بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد واله وسلم [3]/ من حضرت سلطان المسلمين وخليفة أمة سيد المرسلين خادم/ الشريعة والدين الواثق بالله تعالى الواحد الفرد العدل الصبور مولانا/ واعلانا السلطان محمد الفضل المنصور حفظه الله تعالى وراه وحمى/ حماه وبنصره تولاه وهلك عداه امين ابن المرحوم السلطان عبد الرحمن/ الرشيد قدس الله روحه العلي ونور ضريحه الجلي امين الى كل من يقف/ عليهم هذا المكتوب من ولات الامور السلاطين والملوك والقضاة/ [4]وغيرهم من الحكام وكل اهل دولة السلطان اما بعد فيما شجر بين باسى/ نور الدين بنيابة الملك ميدوب على التفويض[5] والحاج عمر والسلطان المذكور/ رفعهما عند المقدوم الامين يوسف تنازعا في سبب الأرض فادعى/ الحاج عمر ان السلطان المرحوم محمد تيراب اعطا نعمان ارضا فوجه له/ الخبير مفتاح اقطعها له وحددها اياه ومات والسلطان المرحوم/ والدنا السلطان عبد الرحمن الرشيد اعطاه حد نعمان الذي حازه/ والملك ميدوب منع له بارضه فعرض عليه مكتوب والدي المرحوم/ السلطان عبد الرحمن

---

(١) الوثيقة السابعة بمجموعة توبيانا.

(٢) هنا ختم السلطان محمد الفضل الاول- انظر شكل٤.

(٣) يرد قوله (ما شاء الله) في سطر في النصف ثم يرد قوله (ببركة) حتى (وسلم) في سطر كامل. وبعد فراغ اكب ربما بين السطرين عادة يأتي ما يليه ويريد الكاتب بذلك بان يجعل للدعاء الديني طرفا منفصلا.

(٤) يأتي في الهامش قرب لفظ (القضاة) لفظ لم نتبينه. وهو غالبا استدراك لما سقط من بين الوظائف التي يعددها في التوجيه. والغالب أن اللفظ (الشراتى).

(٥) في الأصل بالقاف بالتقويض وهو خطا غير مقصود.

الرشيد تمامه له فسيل[1] المدعى عليه/ عن ذلك فاجاب باسى نور الـدين بوكالـة الملـك ميدوب تفويضا برد دعواه بأن السلطان محمد تيراب وجه له الخبير مفتاح وقفه/ مكانـا واحد اعطاه حد كفايته وهو زاد وكتب الحدود بالباطل/ ثم بعد توليـه الملـك ميـدوب رفع شكواه عند السلطان المرحوم/ محمد تيراب وأبطل المكـان الـنعمان كتبـه وقـال لـه أعطيه حد كفايته/ والملك ميدوب مـسك المكـان الفاضـل وقبـل أخـذ المكتـوب منـه نعمان/ مات[2]فلما فهم دعاويهما وتقرر كل ذلك فعند ذلك تشاور العلـما/ فـأمر الحـاج عمر ان يثبت الحدود الخبير مفتاح مشى عليه واجل له/ ان ياتي بينة يشهد له عـلى طبـق دعواه ولم يجد بينة/ [3]تشهد له على ادعاه واجل له/ بالاجتهاد مـرارا في مـرارا ولم/ يجـد بينـة حتـى مـضى أربعـة/ أشـهر وبـاسي نـور الـدين يـأتى/ في الاجـل وهـو لم يـأتى وتمادى/ على مغيبته وتلوم له بشهران/ ولم يأتى وتمادى على مغيبـه فعنـد/ ذلـك شـاور العلما فحكم لباسى/ نور الدين وكيل الملك ميدوب بارضه الفاضل وعليه يمـين وهـو بنابن [4]وعجز الحاج عمر عن دعوى يقوم بها فعرض المحكم المنيـب/ الامـين المقـدوم يوسف عرض الحكم لمولانا/ السلطان المذكور المويد السلطان/ محمد الفـضل المنـصور أيده الله بنصره/ امـين (...............)[5]ورءاه صـواباً فامـضا حكـم الأمـين يوسـف وقطع/ نزاع الحاج عمر وحكم للملك ميدوب بارضه الفاضـل/ وعجـز الحـاج عمـر بحيث لا له دعوة/ تسمع وأتمم حكم المقدوم الامـين يوسـف/ والـشهادة الحـاضرين

---

(١) وضع الهمزة تحت النبرة ثم وضع نقطتي الياء تحت الهمزة هكذا ء.

(٢) هذا طرف من القصة لا يذكر الا في هذا الموضع وهو أساس النزاع إذ أن مكتوب العطاء الاول والزيادة التي اضـافها الـنعمان ظل هو الذي يثير الطرف المعارض أباسى.

(٣) يرد ما بعد هذا في هامش الوثيقة على اليمين

(٤) اللفظ ظاهر هنا بوضوح: بنابن وهو اسم القطعة.

(٥) هنا كلام ساقط ويبلغ نحو سطر.

حكم الامين/ يوسف الحاج محمد سراج شيخ السلطان/ [1] والفقيه عمر والفقيه حامد وباسى عامر/ والفقيه جاد الله والملك جمع مهاجا/ والحاج انبارك[2] وحجاج ويوسف/ ابن عمر وحمد كنه يحيى والسلطان جار/ ومحمد عبد القادر قيبا ومحمد توم/ والحاج حمد والملك محمد فواز هذه شهادة/ مجلس حكم الامين يوسف والسلطان حكم/ ثم حكم المقدوم الأمين يوسف تحرير سنة ١٢٢٣[3].

---

(١) لاحظ انه ينص على وظيفة شيخ السلطان. وهذا من المواضع النادرة التي يذكر فيها الوظائف، اذ بينما تهتم وثائق الفور بذكر القاب من تذكرهم كالملك والشرتاى والفقيه فانها تقفل مواضع وظائفهم وهذا بخلاف وثائق الفونج التي تذكر امام كل شيخ شياخته.

(٢) يكتب في بعض المواضع امبارك.

(٣) يوافق ذلك سنة ١٨٠٨م.

الوثيقة الثامنة [1]

[2]

من امير المؤمنين السلطان محمد الحسين المنصور بالله تعالى ءامين/ الى حضرت الشرتاية طاهر وبعد فموجب الخطاب إليك من قبل/ حلال عمك باسى نور الدين التي اقطعتها[3] له والدي وعفا له/ من جميع سبلها العادية واوساخها الشرعية[4] وسابقا/ شرطوا[5] لأخيك الملك محمد ريل عنها والآن أنت أدخلت/ يدك فيهم انقرع ارفع يدك عنها وإن كان تلك الحلال/ بقيت أحسن من الدار كلها أرسل لنا خبرك[6] نجد من يخدم/ مثلك يمتثل أمرنا ونهينا وأن أخذت شيء من الحلال/ المذكورة رده لهم كافة وأن رجع عمك لنا شاكي اختار من/ احدى الامرين واحد الذي احسن لك هذا آخر كلامي/ نحن اتممنا له قديمه وزدناه عليه والحذر[7] ولا تهزا به والسلام.

---

(١) الوثيقة الثامنة بمجموعة توبيانا.

(٢) هنا ختم السلطان محمد حسين الثاني-انظر الشكل ٨.

(٣) يقصد اقطعها. ووالده هو السلطان محمد الفضل.

(٤) توصف الزكاة أحيانا بأنها اوساخ، وربما كان ذلك لان الزكاة تزكية للنفس والبدن.

(٥) يشير بهذا إلى أمر السلطان محمد الفضل وهو الوثيقة الخامسة.

(٦) كلمة غير مقروءة في الاصل ولفظ خبرك مجرد اقتراح من قبلنا.

(٧) بعد هذا فراغ ونحسب انه يكون في موضعه (ثم الحذر).

الوثيقة التاسعة [1]

[2]

بسم الله الرحمن الرحيم/

من حضرت السلطان الأعظم والخاقان الاكرم الناشر لولاء[3] العدل مولانا السلطان/ محمد الفضل المنصور نصره الله ءامين ابن المرحوم السلطان عبد الرحمن الرشيد طيب الله/ ثراه ءامين الى حضرت كل من يقف عليهم هذا الرسم من الملوك والشراتى والدمالج/ اولاد السلطان والميارم والجبايين والفلاقنة والقضاة والكورايات وغيرهم/ من ارباب الدولة واصحاب الصولة اما بعد فقد اقطع امير المومنين المذكور السلطان/ محمد الفضل المنصور أيده الله بنصره ءامين ارضا بدار شرتاي محمد ريل تسمى قمقوم/ التي مشى عليها الموجه من طرفنا بشارةِ[4] وموجه التكناوي محمد كيكا وراس[5] الشرتاى/ اسمه سوم فتا وهي مقطوعة لتابعنا باسى نور الدين صدقه وهبه لوجه الله/ الكريم ليوم لا ينفع فيه مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم اقطاعا شرعيا/ ناجزا وحوزا كاملا بجميع غلالها وزكاتها وفطرتها ودمها وفسقها وهاملها/ وغير ذلك من سبلها العادية وابتداء حدودها من ناحية الصباح من

---

(١) الوثيقة التاسعة بمجموعة توبيانا.

(٢) هنا ختم السلطان محمد الفضل الثاني - انظر شكل ٥.

(٣) يضع الكاتب مدة فوق الالف دلالة على فتحة الألف.

(٤) هنا بشارة وفي الوثيقة الثالثة عشر بشار وفي الرابعة بشارة.

(٥) يقصد بلفظ (رأس) المثل.

العبيدية/ وجر الى ثمد[1] ترى فيها حجرا وجر الى وادى رمل بين الملك تيتي وبين الملك ميدوب/ من قبل الصعيد زريبة ما نصر ابو ادم وجـر الى زريبـة تـان وجـاء إلى الهلـيج التومات/ وجر في وادي رفيدة فيها السلم التومات وجر الى الترب وجر في بوبابه جمعة وجر/ في بيت حامد محمد كمر داو الى الهجليجيـه وقطـع درب قمقـوم وجـر قطـع الى الجرابة/ والطندباية الفي الدبة وجر الى حجر الاسد ودل [2]الى زريبة محمد ابو اسـحاق وجر/ الى رهد العجوز ومسك در تـوار وجـر إلى خـشم حلـت اولاد ديـات ومـسك درب/ اولاد رشدان وريح وجر الى زراعة جمل ومـشى إلى الحـشاب والحـد الى الفقـرا اولاد رشدان وجر بثماد قمقـوم ومـشى برهـد الفلفـل ومـشى نـزل بقـد الأسـد وإلى ثماد/ التوانس وجر الى حجر التوانس وجر الى حجر امام ولم الحد مـع العبيديـة وقـرن معهم انتهى حدود/ الارض المذكورة التي مشوا عليها الموجهين وعرضـوا علينـا هـذا الحـدود فنظرنـاه[3]ووجـدناه صـوابا وأتممنـا لبـاسي/ نـور الـدين ارضـه فـصارت الارضية/ ملكاً ولذريته من بعده/ فلا ينازعه منازع ولا يتعرض/ لـه احـد مـن العـمال والخدام يتصرف/ فيها حيث شاء كتصريف/ المالك في ملكه بجميـع غلالهـا/ وزكاتهـا وفطرتها وغير/ ذلك من جميع سبلها العاديـة/ اقطاعـا شرعيـا نـاجزا/ وحـوزا كـاملا وصدقة وهبـة لـه ولذريتـه مـن/ بعـده فمـن يلـده[4] بعـدما/ اسـمعه فـانما اثمـه عـلى

---

(١) هنا ثمد بالثاء وهكذا أدناه. وفي الوثيقة الأولى والثالثة عشر تمد بالتاء.

(٢) ودل بمعنى نزل.

(٣) ما يأتي بعد هذا يرد في الهاش الذي على يمين الوثيقة.

(٤) (يلد) هنا (اللدد) أي المنازعة.

الذين/ يبدلون ان الله سميع عليم/ هذا جوابي ومهري [1] لمن/ يعرف والحذر ثم الحذر من/ الخلاف وقوة الرس/ والخالف إلا يلوم نفسه/ تحرير

سنة ١٢٣٨ [2] ويضا انك يا الملك محمد ريل/ انقرع من هذه الأرضية و/ سبلها العادية لا تقربها/ في شيء اقيف فيها وان خالفت/ الا تلوم نفسك تحرير سنة ١٢٣٨ .

(١) يعني (ختمي).

(٢) يوافق ذلك سنة ١٨٢٢م.

الوثيقة العاشرة [1]

[2]

من امير المؤمنين السلطان محمد الحسين المنصور بالله تعالى ءامين إلى حضرت جملة/ الشراتي والدماج والفلاقنة (....................)[3] والتكناوي/ و(.......)[3] كافة وجملة من كان له حاكورة من اولاد السلاطين والميارم والجباين/ فاني اتممت للسلطان ادم ولاته في اهله المراريت المذكورين ليس لكم/ تعرص ولا لكم دعوة عليهم يخدموا هم الديوان وانا رففت[4] عليهم ناسه/ المراريت لاعالي ولا واطي خصوصاً أصحاب الجاه بمعروفهم معه/ وانه لا يخالفه احد في خدمته في ملوكه ودمالجه وعقدايه ووكلايه/ وفقرايه[5] الخواص والعوام فاين ما كانوا في اي مكان يقف عليهم/ فيأخذ الديوان[6] منهم وخصوصاً أنت يا شراتي [7] حنفي لا تتعرض له في ناسه / الملك جمعه [8] وودود ومسعود فيهم[9] ملوكه

---

(١) الوثيقة العاشرة بمجموعة توبيانا.

(٢) هنا ختم السلطان محمد الحسين الثاني - انظر شكل ٨.

(٣) سقطت هنا وظيفة او وظيفتان في مكان التطبيق.

(٤) هكذا في الاصل والمقصود رفعت، انظر نفس الكلمة في التاسعة عشر.

(٥) لم نتأكد من لفظ هنا، هل هو شراتيهم (أم فقراايهم)

(٦) يقصد بالديوان ما يخص السلطان أي ما يسلم لديوان السلطان.

(٧) يقصد : يا شرتاي.

(٨) هكذا هنا وفي بعض المواضع. وفي مكان: جمع. والاسم الذي بعده هو: دود.

(٩) المعنى أن الملك جمعه ودود ومسعود من جملة شراتي.

وعليهم الديوان[٦] لا تتعرضوا له في/ عياله الناس المذكورين سابقا السلطان شقف[١] استحقهم بالبينة الشرعية في وجه جدنا الرشيد وحوزه في ملكه ياهم[٢] وجميع المراريت اقيف منهم/ يا شرتاية حنفي وجميع المراريت الذي دخل بيوت عيال السلاطين والميارم/ واهل الاجراة[٣]لا يتعرض احد منكم السلطان دود في ناسه جميع زكاتهم/ وفطرتهم وسبلهم العادية مقابله في أي مكان ساكنين باخذه طوعا أو كرها/ خدمتكم الناس المذكورين وهم ساكنين معكم في دياركم امورهم مقابل سلطانهم/ والذي تعرض له/ فقد هلك نفسه والسلام ١٢١٣[٤] ابتد[٥] الحدود من (....)[٦] أم دود والتبلديات/ والبوباي/ العرب (..........)[٧] الشهود الفقيه/ عبد الله (.......)[٨] طه والفقيه (........) [٨]عمار والملك/ دقوا/ والملك والفقيه عبدالصادق/ والملك حسن/ سقيري وشيخ وشرايته/ لا يتعرض احد إلى السلطان/ دود ضاسه/ المندوب رس/ الريس من السلطان/ باسه[٩] نور الدين بن الملك/ يحيى أمينه [١٠].

---

(١) هكذا ولكننا لا نعرف ما يقصد. هل يقصد سبق، وربما يقصد: سبق.

(٢) يعني (اياهم).

(٣) هكذا وربما يكون اللفظ من (الاجرا) أي أهل السلطة.

(٤) يوافق ذلك سنة ١٧٩٨م.

(٥) هكذا والمقصود (ابتداء) والكلام من هذا اللفظ إلى نهايته يرد في الهامش على اليمين.

(٦) مواضع غير مقروءة.

(٧) لم يذكر بعد (الملك) لفظاً. وعندنا ان المقصود الملك حسن سقيري المذكوربعد الفقيه عبد الصادق.

(٨) ربما يقصد (رأس) بمعنى المندوب او الممثل وقد سبق ان ورد هذا اللفظ بهذا المعنى في وثيقة ٠٠٠٠.

(٩) هكذا بالهاء والمقصود كما سبق في كل المواضع (باسي) بالياء.

(١٠) لاحظ أنه يصف يحيى بامينه.

الوثيقة الحادية عشرة [1]

[2]

ببركة بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على (..........)[3] من حضرة عين اعيان/ (........)[4] من اختالت تحت ركابه (.....)[5] الرايات والبنود من رضى الله أفعاله (.......)[6]/ وكان المولى له خير رفيق المرتضى قوله/ و(......)[7]والعجم صاحب السيف والقلم (........)[8] على الله تعالى الحميد المجيد (..........)[9] / السلطان المظفر المعان (عبد الرحمن الرشيد)[10] الى حضرت كل من يقف على هذا المكتوب (........)[11] والعسكر والجنادى والشراتي والدمالج (...........)[12] والميارم

---

(١) الوثيقة الحادي عشر بمجموعة توبيانا.

(٢) هنا ختم السلطان عبد الرحمن الرشيد الأول- انظر شكل ١ .

(٣) مكان سقط.

(٤) مكان سقط وقد اقترحنا هنا اسم السلطان الذي أصدر الوثيقة.

(٥) بقى الطرف الاسفل من هذا اللفظ.

(٦) ورد لفظ عطيه اسفله وقد سقط منه في هذا الحزم حرف التاء. أما لفظ الملك فاقتراح من عندنا لأنه لقب حاكم ميدوب.

(٧) يقع هنا سقط، وما بعد هذا يرد في هامش الوثيقة.

(٨) اسقط الكاتب حرف الهاء سهواً.

(٩) تبدو كلمة أولاد هنا زائدة إلا أن يكون هنا اضطراب في النقل.

(١٠) انه يقول مملكة العرب والسودان وهو يقصد سلطنة دارفور.

(١١) اختلط الأمر بسبب تطبيق الورق فصار لا يظهر الهاء في (يتعرضه) وصار احد يبدو وكانه الحد. ولكن انظر نفس الكلام في نفس الموضع في الوثيقة الرابعة عشر.

(١٢) ربما يكون هذا اللفظ اسما وليس بمعنى (ولد).

والفلاقنة (.......)[1] / ارباب الدولة واسياد (..........) دولة السلطان اما بعد فإن (السلطان) / المويد المنصور عبد الرحمن الرشيد ايده الله (.........)/ تفضل واعطا نور الدين أخواله الزقاوى (.......)في حلة كورى الذي سابقا (....) أخواله ناسى وزنا وهامل وقوار وزكاة وفطرة كافة (........)/ فالان السلطان المذكور تفضل واتمم له عطية (الملك)/ جميع اخواله ناس حلة كورا (........)مرمى واولاده وابوا واولاده (.......)/ بشير واخوانه واولاد باتى/ وادى واولاد واولاد فضل/ واولاد يوسف حامد واولاده(........) / جملة اخواله النازلين في حلة كورا هم المذكورون وحلتهم/ كورا بجميع سبلهم العادية/ مقابلين نور الدين أخوه الملك/ ميدوب تفضل له بهم/ اخواله وحلته كورا فاني/ اتممت له حلته كورا بجميع سبلها العادية ولا يتعرض/ له متعرض ولا ينازعه منازع من اهل مملكة العرب والسودان (........)وهذا فضل السلطان إلى عيده/ نور الدين عطية سابقه ولاحقه/ له ولذريته إلى يوم البعث والنشور/ ولا يتعرضه أحد بحضرت الخواص/ والعوام منهم الفقيه مالكي الفوتاوي/ والملك موسى بن ولد السلطان محمد ريل/ والملك محمد تيتي والامين سعيد تاو/ والملك ءادم بن الملك ابراهيم رماد وتاجا/ والفقيه عبد الله النو والحاج بشير والفقيه بركه والشهادة كثير لا نطيل بذكرهم/ والله خير الشاهدين ومسطر الاحرف/ عبيد الله عثمان محمد شيخ كاتب الامام الاعظم/ تحرير سنة ١٢١٤.

---

(١) لم نتبين هل هو ١٢١٦أم ١٢١٤ ولكننا احتملنا الاخير وهو يوافق ١٧٩٩م.

الوثيقة الثانية عشرة [1]

[2]

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وعلى اله وصحبه وسلم[3] من حضرت السلطان العظيم المهاب الناطق بالحق والصواب المقتدى/ بالسنة والكتاب المرتجى من ربه العفو والرضا والثواب المومن باليوم/ [4] الآخر والبعث والحساب المفوض امره إلى الخالق الواحد المنان مولانا السلطان/ عبد الرحمن نصره الله امين[5] بن المرحوم السلطان احمد بكر قدس الله روحه ونور/ ضريحه[6] امين بجاه محمد الأمين وأصحابه الماهرين إلى كل من يقف على هذا/ المكتوب من الملوك وأولاد الحكا[7] السلطان والحكام ومشايخ العربان/ والكراسي أما بعد فإن السلطان المذكور المويد المنصور اتفضل على الامين/ محمد بن الأمين على بالعرب المسامير أعطاهم (منهم) الشيخ على والخبير مرجى[8] / (..................)وفضل ومنزل ونايق ومسيل وحول وشكاب وبلوله

---

(١) الوثيقة الثانية عشرة بمجموعة توبيانا مجموعة نوبيانا رقم ١٢.

(٢) هنا ختم السلطان عبد الرحمن الرشيد-انظر شكل ٢.

(٣) يرد الدعاء الديني، اعنى البسملة والصلولة والتسليم، في سطر منفصل في الوسط..

(٤) هكذا (باليوم).

(٥) كتب لفظ امين ثم حاول تعديله الى (ابن) وذلك بشطب الميم ونقط الياء.

(٦) هذه الكلمة غير واضحة في الاصل ولكنها واردة في مثل هذا الموضع في الوثيقة الرابعة عشر.

(٧) كتب لفظ الحكام حتى بقى حرف الميم ثم توقف لما ادرك أن لفظ السلطان يسبقه في هذا الموضع.

(٨) لفظ (منهم) بعد (اعطاهم) غير واضح. والواو بين على والخبير واضح لانه مربوط بلفظ على ولفظ مرجى غير واضح ولكن انظر نفس الموضع في الوثيقة الرابعة عشر.

وبلل ومنان/ وامبارك ودوار وابيض ومهل ومنهل وعين وقبوش وجايد ووادى وجمعه/ (ومنير) ودانى وعجيل وحامد وعطيه وبلوله وحمدابي زيد وهارون ومجاور/ وجعران ودحيش وجودت الله وحران ومحمد حارن وحمد العميان ومعيد ومراق/ ومبد ومحمد الطير ومفرح ومجزى ومسيل (ءاخر) / ومتيه وايدام و(عياد ومحمد)ونعيم ونعمان ونول وهولا الذين اعطاهم السلطان إلى الأمين محمد لاجل ما (..........) / من دار الصباح إلى دارفور بحضرت الملك ادم بوش والملك ابراهيم رماد والملك/ الفقيه محمد جرنقيس والحاج محمد زياد وباسي طاهر وموسى بن اب وحبيب/ ولد السلطان وباسى اسماعيل وخميس بن معين والفقيه سراج والفقيه طاهر/ بن القاضي والشهداء كثير (.................)/ [1] شاهد على ذلك على ان(.........)[2].

---

(١) مواضع لم نتبينها ولكن انظر الوثيقة الرابعة عشر.

(٢) لم نتبين شيئا بعد الكلام الذي وقفنا عنده إلا أن الكلام نفسه يشهد بسقوط شيء بعده.

الوثيقة الثالثة عشر[1]

[2]

من حضرت من انار الله به البلاد/ واراح به العباد وازال به الظلم والفساد امير المؤمنين السلطان/ محمد الحسين المنصور بالله تعالى أمين إلى حضرت كل من تقف على هذا الرسم من ولات الامور/ الامراء والوزرا والملوك والشراتي والدمالج وابناء السلاطين والميارم والفلاقنة والقضاة والكرايات/ والجبات والقوارين والمكاسين وكل الطغات المتمردين على المسلمين أما بعد فإن والدي المرحوم السلطان/ محمد الفضل تفضل واقطع لخادمه باسى نور الدين أرضية بدار الشرتاي تسمى قم قوم[3] وخرج له الموجه/ بشار[4] من طرفه وموجه التكناوي محمد كيك[5] ورأس الشرتاي سوم فتا وحازها له شرقا وغربا يمينا/ وشمالا وابتدا الحدود من ناحية الصباح من ناحية العبيدية وجر الى تمد ترى فيها حجرا وجر إلى وادي رمل/ بين الملك تيتي وبين الملك مدوب[6] من قبل زريبة ما نصر ابو ءادم وجر الى زريبة تان/ وجاء الى الهجليج التومات جر في وادي رفيده فيها السلم التومات وجر الى الترب وجر في/ بوباية جمعه [7] وجر في

---

(١) الوثيقة الثالثة عشر مجموعة نوبيانا رقم ١٣.

(٢) هنا ختم الحسين الثالث- انظر شكل ٩

(٣) كتب اللفظ في مقطعين وهو يرد في مقطع واحد ادناه في الوثيقتين الاولى والتاسعة.

(٤) هو بشارة في الوثيقة التاسعة والرابعة. وفي الوثيقة الاولى لا ينص على الاسم.

(٥) هو كيكا في الوثيقة التاسعة. وفي الوثيقة الاولى لا ينص على الاسم.

(٦) يقصد (ميدوب) ولكنه يسقط الياء وربما أسقطه في النطق أكتفاءً بالكسرة.

(٧) هو (جمع) في الوثيقتين الأولى والتاسعة.

بيت حامد كمر داو الى الهجليجه وقطع درب قمقوم وجر قطع الى الجرابه/ والطندابيه الفي الدبه وجر الى حجر الأسد ودل[1] الى زربية محمد ابو اسحاق وجر الى رهد العجوز ومسك/ درب توار وجر ال خشم حلت[2] أولاد ديات ومسك درب اولاد رشدان وريح وجر إلى زراعة/ جمل ومشى الى الحشاب والحد الى الفقرا اولاد رشدان وجر بتماد قمقوم ومشى برهد الفلفل/ ومشى نزل بقد الأسد والى تماد التوانس وإلى حجر التوانس وجر الى حجر امام ولم الحد مع العبيدية وقرن/ الحد في بدا [3] وعرض الموجه ذلك الحدود المذكورة ووالدنا نظره وأتممه لباسي نور الدين بل صارت له اقطاعا[4] ناجزا/ وحوزا كاملا هبة وصدقة له ولذريته من بعده وعفى له بجميع غلالها وزكائها وفطرتها وغير ذلك من/ جميع السبل العادية عفى له بها ثم عرض على كتاب والدي المرحوم السلطان محمد الفضل نظرت وتممت تلك الارضية المذكورة التي داخل هذه الحدود لباسي نور الدين هبة وصدقة وعفوتِ له من جميع/ ما فيها من سبل الحكام العادية كلها من دم وفسق وهامل ونار وقوار وكذلك الزكاة الشرعية / والفطرة التي تتحصل منها ومن سكانها له ولذريته من بعده لا يتعرضه ولا ينازعه ممن ذكرنا

---

(١) اي نزل.

(٢) يقصد (حلة).

(٣) يقصد (حيث بدأ)

(٤) اسقط الكاتب من هذا اللفظ المقطع (عا).

احد/ والذي تعرض له فقد عرض نفسه للهلاك هذا جوابى ومـشراطي لكـل خـاص وعام وكان ذلك ليلة/ احدى عشر خلون من شهر رمضان[1] .

(١) لا يرد في الوثيقة تاريخ السنة وربما يكون موضعه مبتورا. ولابد أن يكون ذلـك بـين ١٢٥٤ و ١٢٩٠هـ (١٨٣٩-١٨٧٤م) وهي سنى حكم السلطان محمد الحسين. والاحتمال الاكبر ان يكون في عام توليته لان العادة قد جرت عـلى تاييـد العطايـا الـسابقة عند اعتلاء سلطان جديد.

الوثيقة الرابعة عشرة [1]

[2]

ببركة بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد واله وسلم/ [3]من حضرت سلطان العز والافتخار المالك نزمة النحرار المنتخب من/ نصل المشار[4]سلطان المسلمين وخليفة امة سيد المرسلين خادم/ الشريعة والدين الواثق بالله تعالى الواحد الفرد العدل الصبور/ مولانا واعلانا السلطان المظفر المعان السلطان محمد الفضل/ المنصور اعزه الله تعالى اطال عمره ونصر حزبه امين بن المرحوم/ السلطان عبد الرحمن الرشيد قدس الله روحه العلي ونور ضريحه/ الجلى امين الى كل من يقف على هذا المكتوب من الملوك واولاد/ السلطان والحكام ومشايخ العربان والكراسي والخدامين/ اما بعد فإن السلطان المذكور المبرور المسرور المويد المنصور/ تفضل الى الوزير الامين الفقيه حامد بن السلطان بالعرب المسامير/ الذي سابقا كان والده المرحوم السلطان عبد الرحمن الرشيد/ اعطاهم الى الامين محمد علي جامع فعرض علينا مكتوبهم فالان/ أنا السلطان المذكور أتممت إلى الامين الفقيه حامد بعربه المسامير/ منهم الشيخ علي والخبير مرجى ومنزل ومسيل وحول وشكاب وبلوله/ وبل

---

(١) الوثيقة الرابعة عشرة بمجموعة توبيانا.

(٢) هنا ختم السلطان محمد الفضل الاول-انظر شكل ٤.

(٣) يرد هذا الدعاء الديني في سطر منفصل. ويفصل بينه وبين ما يلي فراغ اوسع مما بين السطرين عادة.

(٤) هكذا ولم نهتد إلى المعني اللفظ.

ومنان وانبارك[1] ودوار وابيض ومهل ومنهل وعين وقبوش/ وجايد ووادي وجمعه ومنير ودان وعجيل وحامد وعطيه وبلوله/ وحمد ابو زيد وهارون ومجاور وجعران ودحيش وجودت الله/ وحران وحمد العميان ومعيد ومراق ومبد ومحمد الطير ومفرح ومجازى/ ومسيل اخر ومتيه وايدام وعياد ومحمد ونعيم ونعمان ونول/ هولاء المذكورين ذرية سلام المسمارى سابقا شيخهم/ [2] على وذا الحين عرض علينا مكتوبه/ فانا السلطان المذكور اتممت/ الشيخنة والرجال المذكورين الى الشيخ قريب[3] هم وذراريهم/ قابلوا الشيخ قريب هم/ وذراريهم في ضرا الامين/ الوزير الفقيه حامد/ صاروا عربا له ولذريته/ ولا يتعرضه أحد في/ عربه المذكورين/ الحذر ثم الحذر من/ الخلاف والتعرض/ والسلام تحرير سنة ١٢٢١[4] .

(١) انبارك هنا اي بالنون وفي الوثيقة الثانية عشر بالميم: امبارك.

(٢) ما بعد هذا يأتي في الهامش..

(٣) المعنى هنا أن شيخ المسامير السابق كان يسمى على، اما الان فإن السلطان ينص على شيخ اخر هو قريب.

(٤) يقابل ذلك ما بين ٢١ مارس ١٨٠٦ و ١١ مارس ١٨٠٧م.

الوثيقة الخامسة عشرة [1]

[2]

ببركة بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد واله وسلم/ [3]من حضرت السلطان الاعظم والقهرمان الاكرم والظهير/ الأفخم ناشر لواء[4]العدل على رووس الامم سلطان المسلمين وخليفة/ أمة سيد المرسلين خادم الشريعة والدين المعتصم بالله تعالى/ الواحد الفرد العدل الصبور مولانا واعلانا السلطان ابن السلطان محمد الفضل المنصور ايده الله بنصره امين/ ابن المرحوم السلطان عبد الرحمن الرشيد قدس الله روحه امين/ الى كل من تقف عليهم هذا الرسم من اهل الدولة واسياد الصولة/ الوزراء والملوك والشراتى والدمالج وابناء السلطان والميارم/ والحبوبات والفلاقنة والكرويات والجبايين العيش والقطن/ والحب والقوارين والمكاسيين وجميع الحكام وجملة اهل/ دولة السلطان أما بعد فإن السلطان المذكور المبرور المويد/ المنصور تفضل واعطا نور الدين بن الملك يحيى أتمم له حرمة أخواله/ اولاد درفي الذي سبقا فضلهم له والده المرحوم السلطان/ عبد الرحمن الرشيد عليه سحايب رحمة الله تعالى امين الى نور الدين/ فالآن عرض علينا مكتوبه ونحن تممنا إلى نور الدين اخواله/ المذكورين منهم اولاد مرم وأولاد بحري واولاد درفى واولاد باتى واولاد بقت واولاد نصير واولاد

---

(١) الوثيقة الخامسة عشر بمجموعة توبيانا.

(٢) هنا ختم السلطان محمد الفضل الأول-انظر شكل ٤.

(٣) يرد هذا الدعاء في سطر منفصل ويفصل بينه وبين ما يلي فراغ اكبر مما هو لما بين السطرين عادة.

(٤) يضع الكاتب فوق الألف خطا في شكل مدة.

دابوا واولاد فضل واولاد/ ادى واولاد بقت واولاد يوسف واولاد سنوا واخوانهم وذراريهم/ وجميعا وجيرانهم ومن معهم السلطان عفاهم/ عفوا مطلق بجميع سبلهم العادية وزكاتهم وفطرتهم/ وهاملهم ودمهم وفسقهم السلطان فضلهم[1] إلى نور الدين بن الملك يحيى/ خدامه جميع سبلهم العادية وزكاتهم/ وفطرتهم قابلوا نور الدين/ فاعطاهم الحرمة والجاه هم وذراريهم صاروا/ جاه الله ورسوله/ وجاه السلطان المذكور/ ولا يتعرضهم ملك ولا كرسي ولا شرتاي ولا دملج/ ولا ولد السلطان ولا ميرم/ ولا حبوبه ولا جباي/ عيش ولا يتعرضهم احد في (............)[2] وحبلهم المرمى ما ينشال/ البرشهم بالماء البارد/ نرشه بالدم الحذر ثم الحذر من الخلاف/ والتعرض/ تحرير سنة ١٢٢٥ [3].

(١) ما بعد هذا يرد في الهامش.

(٢) هنا كلمتان غير واضحتين.

(٣) يوافق ذلك. ٦ فبراير ١٨١٠ الى ٢٥ يناير سنة ١٨١١م.

الوثيقة السادسة عشرة [1]

[2]

مـن امـير المـؤمنين وخليفـة امـة سـيد المرسـلين سـيدنا ومولانـا الـسلطان محمـد الحسين/ المهدى المنصور بالله تعالى ءامين إلى كل من يقف على هذا الرسم مـن الامـرا والوزراء والملوك/ والشراتى والدمالج وابناء السلاطين والميارم والجبـايين والقـوارين والمكامين[3] / وكافة العمال الطغات المتمردين بحقوق المسلمين أما بعد فإن الفقيه خليل ومحمد كرا ومحمد/ بن بدر والفقيه ابـوبكر والفقيـه اسـماعيل والفقيـه فـضل والفقيـه ادريس وءادم والفقيه عبد الله/ وعبد الله بن اسحاق هؤلاء المذكورين وهبـوا ارضـهم موسوا احد احياء جدهم السابق هم/ طلبـوه منـا وحوزنـاهم اياهـا بالوجـه [4]لاخينـا الفقيه (احمد) عمر[5] في حد حيازتهم المشي لهم فيها/ اياها بالوجه لاخينا الفقيه (احمـد) عمر في حد حيازتهم المشى لهم فيها/ محمد مرت من طـرف الملـك ءادم تكـن والحـاج والحاج امين قايما من طرف المقدوم حسن وابتداء حدود/ ارضهم من قرن جبل موسوا فيها التنضايه بـين نـور قـامع دالقـا وجـر الى المنحطايـه وإلى/ الكلكلايـه والـسرحايه والمنحطايه فوق التقد والى الهـشابايه والى حجـر الطـين بـين/ التنجـر ودانقـا وجـر إلى

---

(١) مجلد اركل والمعاليا وغيرها ورقة رقم ٥ ومتنوعات رقم ٤٦.

(٢) هنا ختم السلطان محمد الحسين الاول-انظر شكل ٧..

(٣) ازنه (المكاسين).

(٤) اظنه يقصد (بالوجه الشرعي).

(٥) هو احمد عمر- أنظر اسمه أدناه.



النبقايه والسرحايه والى قرن الجبل وارى من ناحية الريح/ والى الحرازايه والى الهجليج التومات والى قرف الدود والى السرحايه وجر الى الزلطايه/ في قراود البيض بين دالقا وشجر وجر الى جبل كتنجل والى القريود الأبيض بين دالقا/ مع نيرق والى جبل ارقل والى رهد المرفعيت[1] والى الجبل والى الهجاليج التيهان وجرالي/ (..........)[2] زيدوا مع دالقا من نايحية[3] الغرب والى المرخايه والسيالايه فوق القبرقير البنداق/ وقرن الحد فيما بذا فهده حدود الارضية المذكورة اصحابه المذكورين اوهبوه لاخينا الفقيه/ أحمد عمر واعلمني به وأنا أتممت له هبتهم واعطيته تلك الارضية المذكورة بحدودها المرقومه/ بل صارت له إقطاعا شرعيا ناجزا وحوزا كاملا وملكا تاما يتصرف فيها باي نوع من انواع/ التصرفات/ تباع وتوهب وتورث عنه وعفوت له بجميع غلالها الشرعية والعادية/ من الزكاة والفطرة والدم والفسق والهامل والنار والتوار[4] وغير ذلك مما يتحصل منها/ ومن سكانها له ولذريته من بعده لا يتعرضه شرتايه ولا جبايه ولا احد من العمال/ هذا جوابي و(مشراطي) ومهرى لمن يعرفه تحرير بيوم الاثنين عشر من شهر رجب الاصم الغالى[5] من شهور سنة ١٢٩٦[6] .

---

(١) أحسبه يقصد المرفعين وهو الضبع.

(٢) هنا كلمتان غير واضحتين.

(٣) يقصد (ناحية).

(٤) قوار: في الوثائق ١٣، ٢٢، ٢٤، ٣٠ وأظنه أخطأ في الرسم هنا فكتب اللفظ بالتاء- التوار.

(٥) ياتي ما بعد هذا في الهامش.

(٦) يقابل ذلك ٣٠ يونيو ١٨٧٩م.

الوثيقة السابعة عشرة [1]

[2]

(من [3] امير المؤمنين السلطان محمد الفضل بن السلطان عبد الرحمن الرشيد ابن السلطان أحمد بكر بن السلطان موسى بن السلطان سليمان الى كل من يقف على الرسم من الامراء والملوك/ والكراسي[4] وكافة اهل الدولة)[5] / فان أولاد امبادي الفقيه محمد تميم الدار والفقيه حبيب/ الله[6] سابقا ابيهم مرسال وطريق دينقا[7] عنده/ للعرب الحمر[8] أنا أعطيتهم قديمهم لا بقربه أحد/ منكم المرة (......) هذا جوابي لكم والسلام/ وهم تابعين أخينا الفقيه محمد جعفر الصادق/ وانت باسى عبد الله والملك عبد الله سومن دقول/ لا تتعرضوا لهم في الداخل والخارج.

---

(١) مجلد اركل والمعاليا وغيرها ورقة رقم (١) وانظر نقل النائب من الاصل ورقة رقم ٢.

(٢) هنا ختم السلطان محمد الفضل الرابع – انظر شكل ٦.

(٣) هذه الكلمة ظاهرة باقية.

(٤) هذه الكلم ظاهرة باقية.

(٥) لا يظهر هذا الجزء الذي وضعناه بين القوسين في الأصل ما عدا لفظ (من) ولفظ (الكراسي) كما سبق التوضيح. وقد نقلنا هذا الجانب الذي رويناه من نقل نائب المعاليا.

(٦) المعنى: محمد تميم الدار وحبيب الله ابني أمبادي.

(٧) ربما يعني (الدينكا) وهم قبيلة مشهورة من قبائل الإقليم الجنوبي وطرف من كردفان مجاورين للمسيرية.

(٨) ربما يقصد المسيرية الحمر (بضم الحاء) أو قبيلة الحمر (بفتح الحاء).

الوثيقة الثامنة عشرة [1]

[2]

من حضرة امير المومنين السلطان محمد الحسين المنصور بالله تعالى ءامين/ الى كل من يقف على هذا الرسم من الامراء والملوك والكراسى وكافة أهل/ الدولة خصوصاً باسى ناصر والذي يتولى بعده أما بعد فان محمد تميم/ الدار بن الشيخ امبادى عرض على كتاب من تجب طاعته والدي المرحوم/ السلطان محمد الفضل نظرته مصرحاً بأنه اخرج الشيخ امبادي من/ ضرا باسى اود وكسر عظمه وادخله بطن بيته جملة اولاد ابو قاعود/ لا يقربهم أحداً وانا نظرته وأتممته لمحمد تميم الدار ولد الشيخ امبادي/ لجاههم وعفوت لهم مطلقاً لجملة اولاد ابو قاعود لا يتعرضهم باسى/ ناصر ولا غيره هذا جوابي ومشراطي ومهري لمن يعرفه تحرير/ في شهر شعبان خمسة من عام ١٢٥٧ [3] .

(١) مجلد اركل والمعاليا ورقة رقم ٤ وانظر نقل النائب من الاصل ورقة رقم ٣.

(٢) هنا ختم السلطان محمد الحسين الثاني - انظر شكل ٦-٨.

(٣) يقابل ذلك ٢٢ سبتمبر ١٨٤١م

الوثيقة التاسعة عشرة [1]

من حضرة السلطان الاعظم والملاذ الأفخم سلطان العرب والعجم ومالك رقاب الامم سلطان البرين والبحرين وخادم الحرمين الشريفين الواثق بعناية الملك المبدى المعيد السلطان عبد الرحمن الرشيد الى حضرة الملوك والحكام والشراتى والدمالج وأولاد السلاطين والجبايين واهل دولة السلطان من العرب والسودان اما بعد فإن السلطان المذكور المبرور المويد المظفر المنصور تفضل وامد بمعونته وأعطى العلامة السيد الشريف عمر التونسي قطعة من الارض كائنة بابي الجدول حاوية لثلاث حلل حلة جولتو والدبة وام بعوضة بحدودها المعروفة واتخامها الموصوفة حسبما حدده الملك جوهر للملك خميس عرفان لا يعارضه فيها معارِض ولا ينازعه منازع من اهل المملكة خصوصا جبايي العيش يتصرف فيها باي نوع من وجوه التصرفات شاء هبة لوجه الله تعالى وطلباً للتواب في دار المآب والحذر ثم الحذر من الخلاف والتعرض من الخاص او العام.

---

(١) وردت هذه الوثيقة في كتاب تشحيذ الأذهان لمحمد بن عمر التونسي صفحة ٦٨ -وقد جاء في هذا الكتاب الخبر التالي ايضا (ص٦٧) (وهذا الاقطاع يشتمل على ثلاثة بلاد: حلة جولتو الذي فيه بيتنا والدبة وأم بعوضة فاتفق مع الشيخ محمد كرا ان يتركني من هذه البلاد اجمع خراجها وانتفع بزرعها. فاخذ عليه المواثيق بالعود واذن له وكتب له عدة أوامر إلى العمال الذين بطريقه أن يعطوه جميع ما يحتاج إليه وأن يرسلوا معه جندا يوصله الى محل الامن وودعه ورجع الينا مهتما بأمر السفر) وورد في نفس المصدر (ص١٢٧) الخبر التالي: (وكان من اغنى ارباب الدولة وكان له من الاقطاع ما ينوف عن خمسمائة بلد. وذلك غير اقطاع اخوانه).

الوثيقة العشرون [1]

[2]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الصلات[3] والسلام على رسول/ الله واله مع التسليم وبعد فيقول العبد الحقير المعترف بالذنب/ والتقسر[4] الراجى عفو ربه القدير نجل الصالحين وصلالت[5] الطيبن الطاهرين/ امير المومنين وسلطان المسلمين السلطان حسين بن المرحوم/ السلطان محمد الفضل إن الفقه عبد الله بن الفقه ابي الحسن[6] حضر/ امامنا وابرز لنا امر والدنا المرحوم السلطان محمد الفضل ونظرنا/ فيه فوجدنا في قوله يقول ان الفقه عبد الله بن الفقه ابي الحسن/ فقد احسن في اولادي وعلمهم القران وهذا هو افضل الاحسان/ وكما قال الله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان فما وجدنا لا/ حسانه شيء فكافي به ولكني نظرت الى الاطيان فوجدته باقي الى اخر الامار[7] فوجدته افضل وأقرب لمجازاته وقطعت له شيء من الطين/ واوقعت[8] له هبه وصدقة له ولذريته فلا احد ينازعهم فيه الى/ الابد وحددت لهم حدود فلما نظرت الى

---

(١) من مجموعة اوفاهي - مجموعة المتنوعات رقم ٥٥٢.

(٢) هنا ختم السلطان وقد سقط الجانب الاكبر منه بحيث لا يمكن رده الى ختم معين.

(٣) هكذا في الاصل: له الصلات، والمقصود: لله وحده والصلاة.

(٤) هكذا في الاصل والمقصود (التقصير).

(٥) هكذا في الاصل والمقصود (سلالة).

(٦) لعله اخ لمحمد السنوسي ابو الحسن المذكور في الوثيقتين الثالثة والرابعة.

(٧) هكذا في الأصل والمقصود (العمار) اي الدنيا.

(٨) هكذا في الاصل والمقصود (واوقفت).

امر والدنا فوجدته أقرب لى/ الصواب اتمنا له فيها وامدينا له العطاء والدنا السلطان محمد/ الفضل من الهبة والصدقة لياكل الفطر والزكوات والحامل[1] وسبل/ العادية واما الحدود مشا مع الاسر[2] بالتقر وحجر الطين وبوسط الا/ حجار وسباح[3] القرقور وشق السيل مسبحا[4] بخير خنق ومشا مع اولاد/ دردوق بارض النقع وبريح الجبل وبسعيد عايش ملفح وبالحجر واسط/ القوس[5] وبوسط امهبيلات وبسباح[6] / مقرقف وسباح[7] الحجر الدلدوم تحت/ القوس[8] وريح ومشا مع اولاد خميس وبلال بالحجار البيض ونزل الى الكركر/ ومشا مع اهل جديد بالسيل بين النقع والقوس(..........) الى ان جاء بين كراسى/ وبين مزارع الامام سعد الدين(.........) وبالسيالاتي وبحجليجية النعش ونزل با/ لواد (........) وطلع بالبوباي وسعد بن الحجر ونزل بدرب الفاشر الى التقر وهذا/ عطاينا[9] اليه كما قال الله تعالى هذا عطاونا[10] (........) .

---

(١) هكذا في الاصل والمقصود (الهامل).

(٢) نحسب أنه يقصد (الاثر).

(٣) يقصد: صباح.

(٤) يقصد : مصبحا.

(٥) ربما يقصد: القوز.

(٦) انظر ذلك في الوثيقة ١٢.

(٧) يقصد (هجيليجة).

(٨) يقصد: بالوادى.

(٩) هذا اللفظ غير ظاهر.

(١٠) ما بعد هذا مبتور.

الوثيقة الحادية والعشرون [1]

[2]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده[3] / وبعد فمن[4] اعزه مولاه ونصره وهلك اعدايه قايد ازمة العرب والعجم نجل الاكرمين وسلالة/ الطاهرين الناشر عدله على رووس العالمين الذي جعله الله رحمة للمسلمين ورافة للفقراء والمساكين/ القايم في اصلاح العباد ومعمر البلاد الدامرات[5] امير المؤمنين السلطان حسين الرشيد بن السلطان/ محمد عجيب اطال الله عمره ونصر جنده امين ثم امين الى كافة خدام الدولة واربابين/ الصولة من الوزراء والمقاديم والشراتى وابناء السلاطين والجبايين والميارم والتكناوي/ والدمالج والمشايخ وعبيد الدولة ومن يقف على هذه الوثيقة فعلمكم ايها الخدام ان/ الفقيه ادريس عبد الله وعبد الهادي اخيه وابكر اخيه وموسى اخيه ومحمدين مطر وابو البشر مطر قد/ حضروا وقابلونا بالانقياد والامتثال (ويسكنون زريبة الشيخ محمد هدوجي الكناني الزريبة)[6] / بارض جدهم محل القبة الفرش قريقه ورغبوا عمارة مسجدهم لتعليم اطفال المسلمين فيه

---

(١) من مجموعة أوفاهي - مجموعة المتنوعات رقم ٥٤٦

(٢) هنا ختم السلطان محمد الحسين الثاني - انظر شكل ١٠.

(٣) يرد هذا الدعاء في سطر منفصل ويفصل بينه وبين السطر الذي يليه فراغ اكبر مما بين السطرين عادة.

(٤) هكذا والصواب (فمعن).

(٥) كلمة غير واضحة وهذا أقرب ما يكون الى الرسم وهو الذي عليه أوفاهي ايضا.

(٦) هذا السطر مكان تطبيق والقول من (حضروا) حتى (والامتثال) واضح إلى حد ما في الصورة التي اعتمدت عليها. اما ما يلي ذلك فغير واضح ولكني اعتمدت ما نقله أوفاهي.

القران/ العظيم واقامة الدعوات وقد حلفوا كتاب الله انهم يقيموا في صالح الدعوات اناء الليل/ وأطراف النهار وتعليم القران وحيث ان هذا من شرايع الايمان وقصدنا عند الله هذا/ الثواب الجزيل وان هاولاء المذكورين محلهم موالى الطريق ما بين جديد والفاشر والواردين/ والمترددين عليهم فقد أتممنا لهم هذا الجاه مني احتسابا لوجه الله الكريم لاصلاح عباده واقامة/ الدعوات الصالحات وتوهب الينا فيلزم كل من يقف على امرى هذا فلا منكم يتعرض/ الى هاولاء المذكورين ولا يجور عليهم ولا يسخر منهم زامله ولا يتعدى عليه ولا يمسهم/ بسوء لاني اعطيتهم هذا الجاه اكراما لتعمير المسجد وتعليم اطفال المسلمين القران العظيم فيه/ واقامة الدعوات واكراما لجدهم ولى الله محمد هدوجي الكناني نفعنا الله ببركة القران/ وهذا مشراطى لمن يقف على أمرى ومن يتعدى يصير مجازاته وينظر حكم الله فيه.

٢ جماد اخر ١٣١٦[١]

---

(١) يوافق ذلك ١٨ اكتوبر ١٨٩٨م..

الوثيقة الثانية والعشرون [1]

[2]

من حضرت[3] سلطان العز والافتخار والعز والهيبة والوقار الذي شاع ذكره في ساير/ الاقطار نجل الأكرمين[4]وسلالة افاضلة الخيرين امير المومنين سيدنا ومولانا السلطان/ محمد الحسين المهدى بن السلطان محمد الفضل لطف الله به حيث كان امين الى حضرت كل من/ تقف عليه هذه الوثيقة وينظر ما فيها من الحقيقة من الأمراء والوزرا والملوك وابناء/ السلاطين والميارم[5]والحبوبات والكورايات[6]والجبايين والشراطي والدمالج والوكلا وسايرا/ المسلمين[7] من اهل هذه الدولة من ذوى الشوكة واصحاب الصولة اما بعد فالذي يكون/ بشرف علمكم فان الامام الفقيه إبراهيم بن الفقيه الامام سعد الدين صاحب مسجد/ الجديد قد[8] عرض عليَّ كتابا من والدي المرحوم السلطان محمد الفضل انه نظر مكتوب جدى السلطان/ (عبد الرحمن الرشيد

---

(١) من مجموعة أوفاهي - مجموعة المتنوعات رقم ٥٣٣.

(٢) هنا ختم السلطان محمد الحسين وهو غير ظاهر بحيث لا يمكن رده الى ختم معين.

(٣) جزء من هذا اللفظ غير ظاهر.

(٤) (الا كر) هذا الطرف من الفظ غير ظاهر.

(٥) سقط الجزء الاكبر من (والميارم) ولم يبق منه إلا الراء والميم.

(٦) سقط الجزء الاكبر من هذا اللفظ ولم يبق منه إلا الألف والتاء.

(٧) لم يبق من هذه الكلمة الا (مين) وقد قرأه أوفاهي الخادمين.

(٨) قوله (الجديد قد) غير ظاهر بوضوح ولكن هناك بقاياه. وقد قرأه أوفاهي الذي وقف على الاصل هكذا فاعتمدنا قوله.

ابن) السلطان أحمد بكر (بن السلطان موسى بن السلطان سليمان)[1] الى[2] الفقيه محمد عز الدين ولعقبه إلى الأبد أرض قريود الزراف ثم انبه[3] السلطان عمر أيد ذلك/ وابقاه ثم السلطان أبو القاسم ثم السلطان محمد تيراب ثم السلطان عبد الرحمن نفذوه وابقوه واسعفوه على منحه القديم ثم انبه[4] الشيخ مسلم عرض له كتبهم/ فوجه لهم عمارة بن اخي الملك ابراهيم ولد وير يطوف عليها ويحددها لجميع معالم حدودها/ كي لا تندرس فمشى عليها وحددها لهم فاقطعتها وتممها بجميع ما مشى عليه عمارة/ من الحمير[5] والى قريود الويكة/ ورهد مدد[6] من ناحية الريح والغرب جله الذي يمسك الماء والى/ رهد الشراك والى وادى الشراك وإلى دارتوم كمرج انتهى الى حد اولاد الفقيه محمد غرباوي/ بارض الحمير وقفا مويدا يستعينوا بخراجه على المسجد لا يتصور ولا يتسلط عليهم فيه احد/ من الولاة والامراء والملوك والحكام والرعاة[7] والجنود ولاسيما الجبايين عاملهم وريسهم واعوانهم/ وخدام الدرقة والبناء وقاضي الشرع الكبير ونيابه وعامة المسلمين من تعرض على ذرية/ الفقيه محمد عز الدين في حدود الارض المذكورة التي مشى عليها الموجه عمارة فقد استخف بملكه/ ونازعه فيما جعله الله له من النصر لشرعه وسنة نبيه بالعناد يحل به الباس والنكال مارءاه/ في احد قط قلت هذا وعلى الله

---

(١) سقط سطر كمل في مكان التطبيق وبقى منه (السلطان أحمد بكسر) وقد اثبتنا ما أحتملنا انه الساقط.

(٢) سقط الالف من هذا اللفظ.

(٣) كتبه هكذا: انبه والمقصود: إن.

(٤) هكذا في الاصل.

(٥) كلفة غير واضحة ولكنها قريبة إلى (الحمير) وهو اسم الارض المذكورة-انظر تعليق رقم ٨ اعلاه.

(٦) حرف الدال الاخير اقتراح من عندنا ولكن بغير يقين.

(٧) حرف التاء لا يظهر بوضوح.

اعتماده واليه تفويضه واستناده وهو حسبه ونعم الوكيل/ امين وكان ذلك في ثـاني يـوم ذي الحجة سنة ١٢٢١هـ احدى وعشرين بعد المايتين والـف مـن الهجـزة[1] ثـم اني أنـا السلطان محمد الحسين نظرت ذلك الكتاب فوجدته صـحيحا فاتممتـه للامـام/ الفقيـه ابـراهيم وشركايـه الحـبس والوقـف في ارضـيه قريـود الـزراف عـلى حـدودها المعلومة/ المذكورة في هذا الكتاب فلا يتعرض لهم احد ممـا ذكرنـاه بـصدر كتابنـا هـذا وتركت لهم فيه الزكاة/ والفطرة اعنى بها الاحكام الشرعية وعفوت لهم سبلها العاديـة من دم كبير او صغير وفسق وهامل/ ونار وقوار فـلا يتعـرض في ذلـك متعـرض وقـد تركنا ذلك اعانة لهم في دينهم ودنياهم ورجونا بذلك من/ [2]الله الثواب في يوم/ المرجع والمئاب/ حرر ذلك سنة ١٢٦٠[3].

(١) يوافق ذلك ٣١ يناير ١٨٠٧م.

(٢) ما بعد هذا يرد في الهامش.

(٣) وضع (هـ) أي اختصار (هجرية) هكذا قبل تاريخ العام وهذا التاريخ يوافق ما بين ٢٢ يناير ١٨٤٤ و ١٠ يناير ١٨٤٥م.

الوثيقة الثالثة والعشرون [1]

بسم الله الرحمن الرحيم لله الوالي الكريم والصلاة على سيدنا محمد واله مع التسليم[2].

وبعد فمن حضرة السلطان الاعظم والخليفة الاكرم[3] من دانة[4] له جميع الامم وخضعة[5] له رقاب/ العرب والعجم امير المؤمنين الواثق بربه الجليل وراجي عفوه الجزيل ابن الاكرمين وسلالة الطاهرين/ الطيبين السلطان علي دينار بن السلطان زكريا بن المرحوم السلطان محمد الفضل الى كل من يقف/ على هذا الرسم ويشاهد ما فيه من الختم من ولاة الامور امراء ووزراء والملوك والشراتي/ والدمالج وابناء السلاطين والميارم والحبوبات والجبايين والتوارين والمكاسين وكافة/ العمال وعموم اهل الدولة وذوي الشوكة والصولة كان الله لهم هاديا وعنهم راضيا امين/ أما بعد فالسلام عليكم مع كامل الرحمة والبركة لديكم فالذي نعلمكم به احبابنا انه بيوم/ تاريخه الموافق ٣ شهر الله شعبان سنة ١٣١٦[6] جدوا ولد بخاري من فقراء[6] الجوامع[7] القاطنين/ بجديد السيل المذكور أعرض لنا وثيقة برسم وختم والدنا المرحوم السلطان

---

(١) من مجموعة اوفاهي- مجموعة المتنوعات رقم ٥٤٢.

(٢) يرد هذا الدعاء في سطر منفصل وهو دعاء مراسلات المهدية.

(٣) لاحظ انه يزيد الفا بعد (لا).

(٤) كتب اللفظ بالتاء المربوطة والصواب بالتاء المفتوحة: دانت.

(٥) صواب اللفظ بالتاء المفتوحة: وخضعت.

(٦) يوافق ذلك ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٧م.

(٧) فقراء: هكذا في الأصل.

محمد حسين المهدى/ المنصور بالله تعالى رحمه الله وجعل الجنة متقلبه ومثواه تاريخها عام ١٢٦٠[١] منعوما/ بها على اجداده من انعاماة واحساناة والدنا المرحوم اطيان جهة لبدى وشباب بحدودها المذكوره/ بالوثيقة الذي عرضه علينا وتلوناها وحيث علمتم ذلك واني من انجالهم وعترتهم خاصة/ ومتولى حكمهم الان بعموم دارفور اتمة[٢] امر الاطيان المذكورة بالتمليك الى جدوا بخاري/ واصدرة[٣] له هذا امرا بيده لحفظه مع امر والدي المرحوم السلطان محمد حسين المهدي المنصور بالله/ تعالى رحمت[٤] الله عليه لعدم معارضه ولا منازعه اليه في تلك الأطيان[٥] ومن يتعرض له فلا/ يلومن إلى[٦] نفسه والسلام على من اتبع الهدى وخشيه عواقب الرداء امين والسلام[٧].

---

(١) يقصد المساجد.

(٢) يوافق ذلك ٢٢ يناير سنة ١٨٤٤م الى ٩ يناير سنة ١٨٨٥م.

(٣) يقصد (اتمت) بالتاء المفتوحة.

(٤) يقصد (واصدرت) بالتاء المفتوحة.

(٥) يقصد (رحمة) بالتاء المربوطة. ومما تقدم يتضح ان الكاتب يكتب على عكس القاعدة،فالتاء المربوطة يكتبها مفتوحة، والتاء المفتوحة يكتبها مربوطة.

(٦) لاحظ زيادة الألف بعد (الا).

(٧) يقصد (لا).

الوثيقة الرابعة والعشرون [1]

(..........)[2] سيد المرسلين خادم الشريعة والدين الواثق برب العالمين/ سيدنا ومولانا[3] (السلطان محمد الحسين) المهدى لطف الله به في الدارين بجاه سيد الثقلين ءامين/ الى حضرة كل من (تقف) عليه[4] هذه الوثيقة وينظر ما فيها من الحقيقة من الامراء والوزراء والملوك/ وابناء السلاطين والميارم والحبوبات والقضات والجبايين والشراطى والدمالج وغيرهم من اهل/ هذه الدولة من ذوي الشوكة واصحاب الصولة أما بعد فالذي نعيره (بصيرة) [5] علمكم فان/ الفقيه عز الدين طلب مني حاكورة اسمها بيد سابقاً كانت بيد الحبوبة اي ام بوصة والدت سيدنا [6]المرحوم بعد وفاتها رجعت لبيت الجباية فقبلت منه واجبته الى ذلك فاعطيته واقطعته/ اياها هبة (مختارة وملكتها اياه ملكا تاما ثم) وجهت لحيازتها حسين المقام من طرف الملك مراد وكذا الاب شيخ رحمة/ (.........) الجميع الى تلك البقعة المذكورة فطافوا بها

---

(١) من مجموعة أوفاهي – مجموعة المتنوعات رقم ٥٣٧.

(٢) توجد عدة اخرام في الوثيقة وقد اوضحنا مواضعها بالعلامة المميزة أي بالقوسين. وقد سقط اول الوثيقة في احد الاخرام. وقد وضع الكاتب ختم السلطان في موضعين بمكانه في اعلى الوثيقة.

(٣) يظهر من لفظ (مولانا) الميم والواو فقط..

(٤) سقط جزء من لفظ (عليه).

(٥) سقط جزء من لفظ (بصيرة) ولكن اللفظ واضح.

(٦) سقط ما بعد السين من لفظ (سيدنا).

وحددوها من كل/ (........) الصباح بين الحبوبة والهبـابين الـف دل[1] الكبـير المعلـوم الذي يلي/ (.......) التنطباية[2] والى الهجليجية والنبقاية التي في السبيل والى الزلطايـات التي/ (.....(والهبايين ومن ناحية الريح مع ولد الـسلطان الفقيـه/ (..........) النملـة والهجليجة التي بطرف الوادي والى شرطايـة التـي ببيـت (..........) القـوز وجـر الى الهبيلة والى الحرارة[3] الكبيرة التي بـبطن الـوادي/ (...........) مـن الغـرب مـع اولاد الفقيـه حـسب الكـريم في جـذع النبـق الكبـير/ (.......) الهجليجـة والى الهبيلـة والى الهجليجة التي لها ثلاثة فروع/ والى جذع (.......) التي بطرف الـوادي وقطـع الخـور وجـر إلى التنطبايـة وجـر إلى الهجـاليج التومـات/ التـي في راس قـوز حـسكنيت والى المخيطاية والى الهجليجاية[4] التي في النقعة وإلى الهجاليج/ التي في خور العرد انتهى مـع اولاد ولد السلطان الفقيه حسب الكريم ومـن ناحيـة الـصعيد/ مـع الفقيـه سـجل في الهجـاليج المتتابعـات في راس القـوز والى العـرد الـذي بـبطن الـسيح وجـر بـبطن السيح/ والى التبلدية القصيرة التي في شفير الـسيح وقطـع الـسيح وجـر الى الهجـاليج التومات والى الهجليجة التي/ بطرف القـوز (.........) التـي وقعـت ومحلهـا معـروف وقرن الحد في السيالة العوجا/ التي في (.........) هذه الارض التي احتوت عليها هـذه الحدود واحاطت بها/ (.......) الفقيه عز الدين اقطاعا نـاجزا وحوزتـه حـوزا كـاملا

---

(١) انظر ذلك في الوثيقة ٢٢.

(٢) لم ندر ما يعني بهذا.

(٣) سقط ما قبل الطاء من هذا اللفظ.

(٤) ربما يقصد الحرازة.

وملكته ملكا/ (........) / (.......)[1]ملكتـه بـالزرع والتزريـع والبيـع والهبـة والـشراء والهدم والقلع/ [2] (.......) لا ينازعه فيهـا احـد ممـا ذكرنـاه بـصدر كتابنـا وتركنـا لـه الزكاة/ والفطرة اعنى بها (الاحكام الشرعية) عفونا له عن سبلها العادية من دم كبير او صغير وفسق/ وهامل ونار وقوار فلا يقربه احد في حاكورته بسبلة من الـسبل العاديـة ولا يقربه جباى ولا غيره/ فاني رفعت ايديهم عن حاكورة الفقيه عز الدين وقد تركنا له ذلك ليستعين به في دينه ودنياه/ ورجونا بذلك من الله الثـواب في يـوم المرجـع والمـأب والله على ما نقول وكيل حرر ذلك سنة ١٢٤٣ [3].

(١) كتب اللفظ هكذا: الهليجابة.

(٢) سقط ما بين (ملكا) و(ملكته) نحو سطرين.

(٣) وقع اضطراب في هذا السطر بفعل التمزق والترميم ولكن النص الذي نقلناه يبدو واضحا بعد معانـاة. والتـاريخ يوافـق مـا بين ٢٥ يوليو ١٨٢٧ و١٣ يوليو ١٨٢٨م.

الوثيقة الخامسة والعشرون [1]

من حضرة امير المؤمنين وخلاصة الاكرمين خادم الشريعة والدين الواثق برب العالمين سيدنا ومولانا السلطان محمد الحسين المهدي بن السلطان محمد الفضل على ضريحه سحائب الخير والرضوان امين.

الى حضرة كل من يقف على هذه الوثيقة وينظر ما فيها من الحقيقة من الامراء والوزراء والملوك وابناء السلاطين والميارم والحبوبات والقضاة والجبايين والشراتي والمكاسين والدمالج وغيرهم من سائر اهل هذه الدولة من ذوي الشوكة.

اما بعد فالذي نصيره بشرف علمكم من قبل حاكورة (نعمة) التي كانت سابقا بيد الملك كرتكيله متاعاثم بيد عبد الله كرقاش متاعا ثم بيد المقدوم عبد العزيز متاعا ثم بيد جدتنا الحبوبة والدة سيدنا المرحوم متاعا اني الان تفضلت واعطيت واوهبت وصدقتها لصهرنا الحاج احمد بن عيسى برقيقها هبة مختارة وملكتها اياها ملكا تاما ثم وجهت لحيازتها ابراهيم المقام من طرف الامين صالح وامرت المقدوم عبد العزيز ان يبعث له من طرفه احدا يذهب معه فبعث له الملك هرون بن الفقيه عبد الله فذهبا لتلك الحاكورة وطافا بها من كل الجهات وحدداها .... فهذه الارض التي شملتها هذه الحدود اقطعتها لصهرنا الحاج احمد بن الحاج عيسى إقطاعاً ناجزاً وحوزتها حوزا كاملا وملكتها ملكاً تاماً هي والرقيق التي فيها وعدته خمسون يتصرف فيها وفي رقيقها

---

(١) تاريخ نعوم، ص٤٧٥ - ٤٧٦.

تصرف المالك في ملكه بالزرع والتزريع والبيع والهدم والبناء والصدقة والشراء فهي له ولذريته من بعده فلا يغيره ولا يبدله سلطان بعدى. ثم اني تركت لها الفطرة والزكاة واعني بها الأحكام الشرعية وكذلك عفونا عن سبلها العادية من دم كبير او صغير وفسق وهامل ونار وقوار ودرقة ولا يتعدى عليهم ملك ولا جباى ولا مقدوم ولا خدام من احد الخدامين وقد تركنا ذلك اعانة لها في دينها ودنياها والله على ما نقول وكيل وحسبنا الله ونعم، حرر ذلك ١٢٦٣هـ ١٨٤٧م.

الوثيقة السادسة والعشرون [1]

(من امير المؤمنين سيدنا ومولانا واعلانا السلطان محمد الحسين المهدى المنصور بالله تعالى امين. الى كل من يقف على هذه الوثيقة وينظر ما فيها من الحقيقة. أما بعد فإن ابنتنا الميرم فاطمة أم إدريس عرضت لنا مكتوب زوجها الحاج احمد عيسى نظرته بانه اوهب لها حاكورته (نعمة) التي سبقت فاعطيته اياها فالان هو اوهبها لزوجته وانا اتممت لها هبة زوجها فصارت ملكا وحوزا لها تتصرف فيها في ذاتها وغلالها الشرعية والعادية لها ولذريتها من بعدها. هذا جوابي ومهري لمن يعرفه تحريرا في شعبان سنة ١٢٦٩هـ ١٥ مايو ١٨٥٣م.

(١) تاريخ نعوم، ص ٤٧٦.

الوثيقة السابعة والعشرون [1]

من حضرة سلطان المسلمين وخليفة سيد المرسلين سيدنا ومولانا السلطان محمد الحسين المهدى المنصور بالله تعالى امين الى كل من يقف على هذا الرسم من ولاة الامور والامراء والوزراء والملوك والشراتي والدمالج وأبناء السلاطين والميارم والجباين وملوك العربان والمشايخ والكراسي والخدامين ومقاديمهم وكافة اهل الدولة من الخدام اما بعد فاني سابقاً تفضلت وأعطيت صهرنا الحاج احمد عيسى عربا من الماهرية من جماعة الشيخ دلم واسماوهم عبد النعيم ونعمان والداني وأحمد وحسين وحامد وزرزار وطاهر وعجز واحمد هولاء الرجال المذكورون كسرت عظمهم واتبعتهم لصهرنا الحاج احمد عيسى وعفوت له بجميع منافعهم وصاروا تبعا له ولذريته والان صهرنا المذكور اعطاهم لابنته الميرم زهرة في زيانة راسها واعلمني به فانا اتممته لها وقابلتها بجميع منافعهم الشرعية والعادية من الزكاة والفطرة والدم والفسق والهامل وغير ذلك ليس عليهم شوبة ولا نوبة ولا خدمة جميع امرهم اتنايتنا (اي ابنة بنتنا) الميرم زهرة لا يتعرض لها فيهم معترض ولا ينازعها منازع بل صاروا عربا لها ورعاتها لها[2] ولذريتها من بعدها هذا جوابي ومشراطي ومهري لمن يعرفه تحريرا في عام ١٢٦٨هـ ١٨٥٢م.

---

(١) تاريخ نعوم، ص ٤٧٦.

(٢) ورعاتها لها: هكذا في الأصل والمقصود، ورعاة لها.

الوثيقة الثامنة والعشرون [1]

[2]

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده[3]

من امير المومنين وسلالة الطاهرين المتوكل على الله الواحد-الديان الذي شاع اسمه في البلدان الذي تابع الكتاب والسنة الذي قاتل المعاند والمخالف الواثق بعناية ربه المنان/ الخليفة في امة الرسول ويرضى بما يرضى الله ورسوله/ سيدنا ومولانا السلطان محمد هارون الرشيد المهد[4]المنصور/ بالله وبجاه القرءان وبجاه النبي المختار امين الى حضرة/ الملك طاهر مني لك السلام أما بعد السلام علمت لان/ ستك ام كتر كوبي حضر عندي احد اجرس بكامل همتك/ في جميع الامور انت عبدي وامنتك واعطيتك لستك ام كتر كوبى/ دخلتك في تحت فرشتي والعبد ان كان شكروا يفعل امرا يعجب/ سيده وكيف انت تفعل امرا انا ما نرضاه وتعند في القرقيد[5]هذا ان كان انت عارفنه لان انا سيدك ان كان بق لكا امرا تشتكى/ عندي انا نرد لك ظليمتك وأنت كيف تفعل بقدرتك وأما ستك/ وجميع الذي مع ستك هذا لا ترضى الخراب في الدار وان كان بسووا[6]لك القدر ويخربوا الدار علمني كان انت تعطي ستك

---

(١) من كتاب Uomin dÁfrica لمسداقليا، مواجه، ص٢٠٢

(٢) ختم السلطات ونقشه غير واضح.

(٣) يأتي هذا في سطر منفصل.

(٤) هكذا بغير ياء والمقصود: المهدى: والسلطان محمد هارون احمد المطالبين بعرض الفور في العهد التركي.

(٥) هنا بالدال وفي الوثيقة الأولى بالضاد. القرقيض.

(٦) كلمة غير واضحة.

وستك/ يعطيهم الا الخراب لا ترضاه ابدا ابدا والسلام سنة (......)[1] نصر من الله وفتح قريب وبشر المؤمنين واحرس في الغروب والاناد/ لا تقطعهم من جيهة العدوا/ وجميع علمتك به علمني به وانت/ لا تقعد ولم حروبك لمن نرسل/ لك محل التلاق[2]وايضا نعلمك يا ملك طاهر/ اعطى سلامي لملك يحيى وهذا يا/ ملك يحيى كيف تمرقي درملج من(محله وصول جوابي ارجع له/ ملكه بلا خلاف[8].

(١) التاريخ غير واضح ولكن مسداقليا يذكر انها مؤرخة في ١٦ شوال ١٢٩٦هـ ولسنا ندري من اين له هذا التاريخ.

(٢) ترد هذه على يمين الختم وعلى يساره وهي اضافات.

الوثيقة التاسعة والعشرون [1]

[2]

من امير المومنين السلطان محمد الحسين المهدى المنصور بالله تعالى امين الى كل من يقف على هذا الرسم من الامراء والوزراء والملوك والشراتى والدمالج وابناء السلطان والميارم والجبارين والقوارين والمكاسين وملوك العربان والمشايخ والكراسي والمقاديم وغيرهم من الحكام اهل الدولة واسياد الصولة من الطغاة المتمردين بحقوق المسلمين اما بعد فان الفقيه احمد الزاكي عرض لنا مكتوب والدي[3] نظرته مصرحا لهم بالجاه للفقيه احمد الزاكي بن الفقيه عبد الرحمن واولاد ابو جبريل واولاد دقل واولاد ادوم وعثمان واخوانه هولاء اولاد اسماعيل وذراريهم صاروا جاه الله ورسوله مكسورين العظم[4] من الديوان لا عليهم ربطه ولا بقرة عفوا لهم مطلقا من جميع السبل العادية لا عليهم دم ولا فسق ولا هامل ولا نار ولا زنا ولا قوار فانا السلطان المذكور اتممت لهم قديمهم وعفوت لهم مطلقا عن جميع السبل التي للحكام من الزكاة والفطرة

---

(١) وثائق من دارفور لا وفاهي وعبد الغفار.

(٢) ختم السلطان. ولا يوضح أوفاهي نقشه.

(٣) قرأه أوفاهي وعبد الغفار: والذي، والصواب: والدي.

(٤) ورد مكسور العظم وكسرنا عظمهم في هذه الوثائق وفي بعض وثائق الفونج، والمقصود بكسر العظم هو الفصل من شياخة او رئاسة أو ملك والمقصود هنا هو العفو من حقوق ديوان السلطان.

وغيرهم المذكورات لا يقربهم احد سالمين من جميع الشرور والمضار خصوصا المشايخ
والكراسى الا بغيرهم سلطانا بعدى.

فهرس
الألقاب والوظائف

ترد المواضيع هنا بأرقام الوثائق وليس بأرقام الصفحات

(أ)

(ب)

(ت)

(د)

(ر)

(س)

(و)

مصادر البحث

Dr. Jay Spaulding – اسبولدنج

،Dr. MI.Abu Salim: Some Documents from Eighteenth Century Sinnar

الأمين الريشابي- وثائقه- مجموعة المتنوعات رقم (دار الوثائق المركزية)

إبراهيم محمد زين جمعة-نائب المعاليا-قسم المتنوعات (دار الوثاق المركزية)

اركل:

Arkell, A.J : A history of the Sudan to 1821 (London 1961).
-------------: Darfur antiquities, SNR, Vol, XIX- XX.
-------------: Darfur potery, SNR, Vol. XXII.
-------------: History of Darfur 1200-1700, SNR, Vol. XXXII-XXXIII

Dr. O'Fahey, R.S.: أوفاهي

The Growth and Development of the Keira Sultan nate of Darfur (Thessis Submitted for the degree of Doctor of philosophy in the University of London).
---------------------,: Saints and Sultans: The role of Muslim Holy men in the Keira Sultan nate of Darfur (Northern Africa-Islam and Modernization).
---------------------.: Slavery, The Salve Trade in Darfur. Journal of African History, Vol. XIV
---------------------,: Religion, and Trade in Darfur Sultanate, Sudan in Africa.

----------------,: with A/G. M. Ahmed: Documents for Darufur (Institute of Social Anthropology-University of Bergen. Fascile 1,2 (typescript).

وثائق صورها من دارفور (نسخ صورة منها محفوظة بدار الوثائق المركزية تحت رقم مجموعة المتنوعات)

Browne, W.G. : Travels in Africa, Egypt and Syria for the years 1792 to براون 1798 (London, 1799).

Beaton, A.C.:- fur dance songs-SNR, Vol XXIIL بيتون

-------------,: Youth organization among the Fur, SNR, Vol. XXIV.

-------------,: The fur SNR, Vol. XXIX, part 1

التونسي، محمد بن عمر: تشحيذ الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان، تحقيق الدكتور خليل محمود عساكر والدكتور مصطفى مسعد محمد، مراجعة الدكتور محمد مصطفى زيادة (القاهرة ١٩٦٥م)

Tubiana, M.A. and Tubiana توبيانا

Dossiers de la R.C.P. No 45- Field work in Darfur (1945- 64)

---------------------------,: Mission an Darfour, L'Homme, Vll (1) 1967, Cited by L. Kropacek, page 46

حمور اغا- وثائقه- مجموعة المتنوعات رقم (دار الوثائق المركزية)

علي ابو سن : مذكرة ابي سن عن مديرية دارفور (طبع دار الوثائق المركزية ١٩٦٨)

عمر احمد عبد الرحيم الخواض- وثيقته – مجموعة المتنوعات (دار الوثائق المركزية)

كروباشيك، لوبوص

Kropacek, Lubos: Title – Deeds in the Fief System of the Sultanate of Darfur – Acta Universitatis Carolinae- philologica 4.

تقرير لجنة الإدارة الأهلية لمديرية كردفان

المجاذيب: وثائق السادة المجاذيب – نشر دار الوثائق المركزية كراسة ١-٢

د. محمد إبراهيم ابو سليم:

الفونج والأرض (الخرطوم ١٩٦٧م)

الأرض في المهدية (الخرطوم ١٩٦٩)

With Jay Spaulding: Some Documents for Eighteenth Century sinnar.

محمد محمود (عمدة الخندق) وثائقه- مجموعة المتنوعات (دار الوثائق المركزية)

محمد الأمين (انظر وثائق السادة المجاذيب المصورة منه)

محمد الحسن الصديق- وثيقته – مجموعة المتنوعات (دار الوثائق المركزية)

محمد النميري – وثيقته – ،، ،، ،، ،، ،، ،،

موسى المبارك الحسن: تاريخ دارفور السياسي (الخرطوم ١٩٧٠)

نعوم شقير: جغرافية وتاريخ السودان (بيروت ١٩٦٧م)

ناختقال Nacjtogal, Gustav

Sahara and the Sudan, Vol. IV, Wadai, and Darfur, edited by A.G.B. fisher and H.J. Fisher with RSO.'fahey (London, 1971

النضيفاب مجموعة وثائق – مجموعة المتنوعات (دار الوثائق المركزية)

هولت Holt, P.M:

Al –Fuuj wa'lard : wath a qitamlik, Bsoas, vol XXXI, part2

------------------------. Four Funj Land Charters SNR, vol, L

يوسف فضل الحسن: المصادر السودانية الأولية قبل المهدية

بحث ألقي في مؤتمر اللغة والأدب في السودان في ديسمبر ١٩٧٠م.

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الوثيقة الثانيــة



الوثيقة الســـادسة عشر

plate ... ,202, ...

Domini d'Africa, ... 1 ...

Una lettera del ribelle Mohammed Harun
al suo luogotenente Taher.

Dall'originale conservato fra le carte di Messedaglia bey.

Letter from Sultan Muhammad Harun to
Shartai Tahir, dated 16 Shawwal 1296/3 October 1879.



شكل ١ — ختم السلطان عبد الرحمن الرشـــيد الأو



شكل ٢ — ختم السلطان محمد الفضل الأول



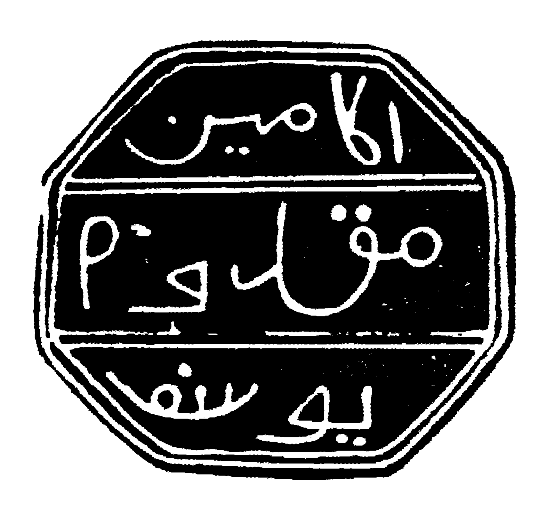
شكل ٣ - ختم السلطان محمد الفضل الثاني



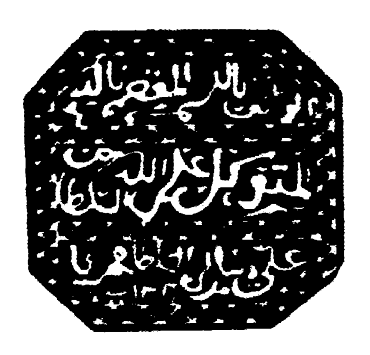
شكل ٨ — ختم السلطان محمد الحسين الثاني



شكل ١١ — ختم القرقيض خليل رمضان



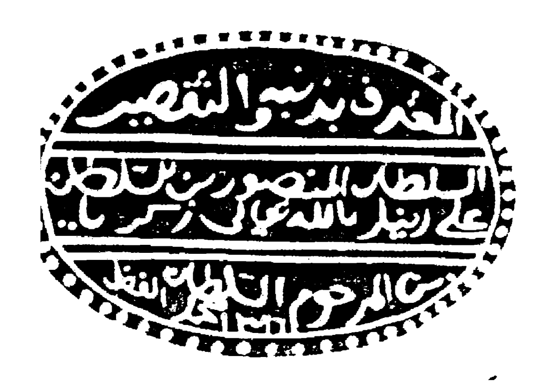
شكل ١٢ — ختم المقــدوم يوسف بن قــسطر



شكل ١٨ – ختم السلطان علي دينار الثالث



شكل ٢٠- ختم السلطان علي دينار الثالث



شكل ٢١- ختم السلطان علي دينار الثالث

فهرست

صفحة

الوثائق

رقم الإيداع (٢٠١٦/٩٧٣)